

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of higher education and scientific research

Amar Thlidji University -Laghouat

Faculty of Islamic Sciences and Civilization

Department of Fundamentals of Religion and Civilization



جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الإسلامية والحضارة
قسم أصول الدين والحضارة

مطبوعة بيداغوجية

بعنوان:

محاضرات في التفسير اللغوي

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس - تخصص: اللغة والدراسات القرآنية

مقياس: التفسير اللغوي للقرآن الكريم

السداسي: الخامس

إعداد الدكتورة:

فتيحة عبو

الموسم الجامعي 2025-2026م

1447هـ-1448هـ

بطاقة تنظيم السداسي الخامس:

السداسي	الخامس
عنوان الوحدة	الوحدة التعليمية الأساسية
المادة	التفسير اللغوي للقرآن الكريم
الرصيد	04
المعامل	02
أهداف التعليم	<p>1. تنمية الملكة اللغوية لدى الطالب</p> <p>2. المقابلة بين أنواع التفسير</p> <p>3. معرفة آراء العلماء في التفسير اللغوي</p>
المعارف المسبقة المطلوبة	<p>اكتساب الطالب معرفة بالتفسير لبعض الآيات القرآنية وألفاظها، من خلال الوقوف على أمهات مصادر التفسير العام والتفسير اللغوي على وجه الخصوص وكذا كتب اللغة العربية المتعلقة بهذا النوع من التفسير.</p>
القدرات المكتسبة	<p>يتطلب هذا المقرر معرفة عامة بالتفسير ومناهج المفسرين وكتب مفردات القرآن وغريبه والاطلاع على العلوم اللغوية المرتبطة بهذا المقياس كالمعجمية وعلم الدلالة.</p>
مفردات المادة	<p>1. تعريف التفسير اللغوي</p> <p>2. مكانة التفسير اللغوي</p>

<p>3. نشأة التفسير اللغوي عند السلف</p> <p>4. نشأة التفسير اللغوي عند اللغوين</p> <p>5. طريقة التفسير اللغوي في كتبهم</p> <p>6. أسلوب التفسير اللفظي عند اللغوين</p> <p>7. مصادر التفسير اللغوي في كتب التفسير</p> <p>8. مصادر التفسير اللغوي في كتب معاني القرآن</p> <p>9. مصادر التفسير اللغوي في كتب غريب القرآن</p> <p>10. مصادر التفسير اللغوي في كتب معاجم اللغة</p> <p>11. مصادر التفسير اللغوي في كتب أخرى لها علاقة بالتفسير اللغوي</p> <p>12. أثر التفسير اللغوي في اختلاف المفسرين</p> <p>13. أثر التفسير اللغوي في انحراف المفسرين</p> <p>14. قواعد في التفسير اللغوي</p>	
<p>مراقبة مستمرة + امتحان نهائي</p>	<p>طريقة التقييم</p>
<p>1. تعريف الدارسين بمنهج المفسرين، صلاح عبد الفتاح الخالدي</p> <p>2. اتجاهات التفسير في القرآن في مصر، محمد الشريف</p> <p>3. منهج الدراسة العقلية الحديثة في التفسير، فهد الرومي</p> <p>4. اتجاهات التفسير في العصر الحديث، المحتسب</p> <p>5. التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي</p> <p>6. التفسير اللغوي للقرآن الكريم، د. مساعد بن سليمان الطيار</p>	<p>المراجع</p>

المقدمة:

إنّ القرآن الكريم هو كلام الله تعالى والمعجزة الخالدة لنبيّه محمّد صلى الله عليه وسلم، وهو النور الذي لا تنطفئ مصابيحها، والبحر الذي لا تدرك أعماقه، ولا تنقضي عجائبه، فما أجدر المسامحين بخاصة، والإنسانية بعامة أن يتجهوا إليه ويصروا عنايتهم لاستحلاء معانيه واستكشاف أسرارها وغوامضه.

وقد أثار القرآن الكريم من قبل الباحثين دراسات كثيرة ذات اتجاهات متعددة متميّزة، فمنهم من اتجه إلى تفسيره بالمأثور، ومنهم من اتجه إلى تفسيره تفسيراً علمياً، ومنهم من استخرج أحكام ومقاصد آياته، ومنهم من اتجه ناحية الإعراب واللغة، وغيرهم ممن سلك اتجاهات ومناهج مختلفة،

والموضوع الذي نحن بصدده يسلط الضوء على واحد من تلك الاتجاهات في الدراسات القرآنية، ألا وهو الاتجاه اللغوي في تفسير كتاب الله تعالى،

والقرآن الكريم قرآنٌ عربي، ولا يمكن فهمه فهماً حقيقياً إلا لمن أحكم ناصية اللغة العربية وأجاد أساليبها. وقد أدرك العلماء الأوائل هذه الحقيقة إدراكاً عميقاً، فكان من أوائل اهتماماتهم في خدمة القرآن الكريم التوجه إلى تفسيره من جهته اللغوية، وصنّفوا في ذلك مصنفات كثيرة أثرت المكتبة الإسلامية إثراءً لا مثيل. وتكمن أهمية هذا البحث في تقديم صورة شاملة عن التفسير اللغوي، وهو ما سنفضّله بإذن الله تعالى وفق الخطة الآتية:

المقدمة

الفصل الأول: التفسير اللغوي، مكانته ونشأته

المبحث الأول: تعريف التفسير اللغوي

المبحث الثاني: مكانة التفسير اللغوي

المبحث الثالث: نشأة التفسير اللغوي

الفصل الثاني: مصادر التفسير اللغوي

المبحث الأول: كتب التفسير

المبحث الثاني: كتب معاني القرآن

المبحث الثالث: كتب غريب القرآن

المبحث الرابع: كتب معاجم اللغة

المبحث الخامس: كتب أخرى لها علاقة بالتفسير اللغوي

الفصل الثالث: آثار التفسير اللغوي

المبحث الأول: الاختلاف بسبب الاشتراك اللغوي في اللفظ

المبحث الثاني: الاختلاف بسبب التضاد في دلالة اللفظ

المبحث الثالث: الاختلاف بسبب مخالفة المعنى الأشهر في اللفظ

المبحث الرابع: بسبب أصل اللفظ واشتقاقه

المبحث الخامس: الاختلاف بسبب المعنى القريب المتبادر للذهن وضده

الفصل الرابع: أثر التفسير اللغوي في انحراف المفسرين

المبحث الأول: أسباب الانحراف في التفسير

المبحث الثاني: أصناف في التفسير

المبحث الثالث: آلة المبتدعة في انحرافهم

الفصل الخامس: قواعد التفسير اللغوي

المبحث الأول: كل تفسير لغوي وارد عن السلف يحكم بعريته، وهو مقدم على قول اللغويين

المبحث الثاني: إذا ورد أكثر من تفسير لغوي صحيح تحتمله الآية بلا تضاد، جازا تفسير الآية بها

المبحث الثالث: لا يصح اعتماد اللغة دون غيرها من المصادر التفسيرية

المبحث الرابع: لا تعارض بين التفسير اللفظي والتفسير على المعنى

الخاتمة

المصادر والمراجع

الفصل الأول: التفسير اللغوي، مكانته ونأته

المبحث الأول

تعريف التفسير اللغوي

قبل التطرق لتعريف مصطلح "التفسير اللغوي"، يحسن تعريف هاتين المفردتين قبل الإضافة.

أولاً: تعريف التفسير:

التفسير لغة:

التفسير: من الفسر: وهو البيان. فسّر الشيء يفسره، بالكسر، ويفسره، بالضّم، فسراً وفسره: أبانه، ولذا قيل: الفسر: كشف المغطى.¹

والأشهر في الاستعمال: فسّر تفسيراً، بتشديد حرف السين في الماضي، وبه جاء القرآن، كما قال

تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: 33]

قال مجاهد (ت: ١٠٤) في تفسير هذه الآية: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾: (بيانا)²

ومن الألفاظ التي تُستخدم للدلالة على التفسير، لفظ "التأويل" ولفظ "المعنى". قال ابن الأعرابي (ت: ٢٣١): "التفسير والتأويل والمعنى؛ واحد". فإذا قال مفسر: معنى هذه الآية كذا، أو قال: تأويل هذه الآية كذا؛ فإن المراد بهاتين العبارتين: تفسيرها³.

وهناك من استخدم من المفسرين مصطلح التأويل بمعنى: التفسير، كابن جرير الطبري (ت: ٣٠٩)، في عنوان كتابه: "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، كما أنه يُطلق على أهل التفسير: أهل التأويل، ويقول عند تفسيره الآيات: القول في تأويل قوله تعالى...

التفسير اصطلاحاً:

وردت تعريفات كثيرة للتفسير أشهرها وأجمعها

¹ ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، - 1414 هـ، ج5، ص55

² الطبري محمد بن جرير، تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1422 هـ - 2001 م، ج17، ص448

³ الهروي محمد بن أحمد بن الأزهر، تحذيب اللغة، ت: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م،

❖ تعريف عبد العظيم الزرقاني إذ يقول: " التفسير علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالة على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية".

ويخرج بقوله: " من حيث دلالة على مراد الله تعالى": العلوم التي تبحث عن أحوال القرآن من جهة غير جهة دلالة كعلم القراءات فإنه يبحث عن أحوال القرآن من حيث ضبط ألفاظه وكيفية أدائها ومثل علم الرسم العثماني فإنه يبحث عن أحوال القرآن الكريم من حيث كيفية كتابة ألفاظه.

وخرج بهذه الحيشية أيضا المعارف التي تبحث عن أحوال القرآن من حيث إنه مخلوق أو غير مخلوق فإنها من علم الكلام وكذلك المعارف الباحثة عن أحوال القرآن من حيث حرمة قراءته على الجنب ونحوها فإنها من علم الفقه.

وقوله: " بقدر الطاقة البشرية" لبيان أنه لا يقدر في العلم بالتفسير عدم العلم بمعاني المتشابهات ولا عدم العلم بمراد الله في الواقع ونفس الأمر.¹

❖ وعرفه مناع القطان بقوله: "التفسير هو بيان كلام الله المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم".

و "بيان كلام الله": هذا المركب الإضافي . يُخرج بيان كلام غير الله من الإنس والجنّ والملائكة.

و "المنزل": يُخرج كلام الله الذي استأثر به سبحانه.

وتقييد المنزل بكونه "على محمد صلى الله عليه وسلم": يُخرج به ما أنزل على الأنبياء قبله؛ كالتوراة والإنجيل.²

ثانياً: تعريف اللغة:

اللغة لغة:

اللغة: فُعْلَةٌ من لَعَوْتُ؛ أي: تَكَلَّمْتُ. وأصلها: لُعَوَةٌ، وَقِيلَ: أصلها لُعِيٌّ أو لُعَوٌ، وَالْمَاءُ عِوَضٌ، وَجَمَعَهَا لُعِيٌّ. واللغة: اللسنُ والنطقُ، يقال: هذه لغتهم التي يلعون بها؛ أي: ينطقون بها، ولعوى الطير: أصواتها.³

اللغة اصطلاحاً:

ورد في تعريف اللغة اصطلاحاً عدّة تعريفاتٍ عن العلماء، ومن ذلك:

¹ الزرقاني محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3، مصر، 1942م، ج2، ص4.

² ذكر هذا التعريف الدكتور مساعد الطيار في كتابه التفسير اللغوي، ص25، نقلاً عن مناع القطان في مذكرة أعدّها مذكرة علوم القرآن،

كتبها لطلاب الدراسات العليا بقسم القرآن وعلومه في كلية أصول الدين، عام ١٤١٩ - ١٤١٠.

³ ابن منظور، لسان العرب، (لغو)، ج15، ص252

- عَرَفَهَا ابْنُ جَنِّي (ت: ٣٩٢): "أصوات يُعَبَّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضِهِم"¹
- وقال ابنُ حَزْمٍ (ت: ٤٥٦): "ألفاظٌ يُعَبَّرُ بها عن المُسمَّياتِ وعن المعاني المرادِ إفهامُها، ولكلِّ أمةٍ لغتُهُم"²
- وفي تاج العروسِ: "هي الكلامُ المصطلحُ عليه بين كلِّ قبيلٍ"³

وهذه التعريفاتُ مُتقاربةٌ في الدلالةِ الاصطلاحيةِ، وإن اختلفتْ تعبيراتُ المعرِّين عنها. ويلاحظُ أنهم جعلوا اللُّغةَ الطريقَ الذي يحصلُ به التَّفاهُمُ بين اثنين عن طريقِ النُّطقِ بالألفاظِ؛ أي: أنَّ عمدةَ اللُّغةِ الألفاظُ التي يتداولُها القومُ الذين اصطَلحوا عليها، بحيثُ لو حُدِّثوا بغيرِها لم يحصلِ بينهم تفاهمٌ.

ثالثاً: تعريف التفسير اللغوي:

بعد أن تمَّ التَّعَرُّفُ على مفرداتِ هذا المصطلحِ، فإنه يمكنُ الانطلاقَ منها إلى تعريفِ مصطلحِ التفسير اللغوي:

عَرَفَهُ مساعدُ الطَّيَّارِ بأنَّه: "بيان معاني القرآن بما ورد في لغة العرب."⁴

أمَّا الشُّقُّ الأوَّلُ مِنَ التَّعْرِيفِ، وهو بيان معاني القرآن: فإنه عامٌ يشملُ كلَّ مصادرِ البيانِ في التَّفْسِيرِ؛ كالقرآنِ، والسُّنَّةِ، وأسبابِ النزولِ، وغيرها.

وأمَّا الشُّقُّ الثاني منه، وهو بما ورد في لغة العرب: فإنه قَيَّدُ واصفٌ لنوعِ البيانِ الذي وَقَعَ لتفسيرِ القرآنِ، وهو ما كان طريقُ بيانه عن لغة العربِ.

وبهذا النوعِ من البيانِ يخرجُ ما عداه من أنواعِ البيانِ؛ كالبيانِ الكائنِ بأسبابِ النُّزولِ وقصصِ الآيِ، أو غيرها مما ليس طريقُ معرفته اللُّغَةُ. كما يخرجُ بهذا القيدِ ما كان طريقُ بيانه بغيرِ لغة العربِ، كمن يُفسِّرُ بمدلولاتٍ لا تُعرَفُ عند العربِ؛ كالمصطلحاتِ الحادثة⁵.

والمرادُ بما وردَ في لغة العربِ: ألفاظُها وأساليبُها التي نزلَ بها القرآنُ.

¹ ابن جني أبو الفتح، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د.ت، ج1، ص34

² ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، ت: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ج1، ص46

³ الزبيدي محمد أبو الفيض، تاج العروس من جواهر القاموس، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية، مادة (لغو)، ج39، ص462.

⁴ مساعد بن سليمان بن ناصر الطيَّار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، ط1، دار ابن الجوزي، 1432هـ، ص38.

⁵ المرجع السابق نفسه، نفس الصفحة

وقد أشار إلى هذا الشَّاطِئِي (ت: ٧٩٠)، فقال: «فإن قلنا إنَّ القرآنَ نزلَ بلسانِ العربِ، وإنَّه عربيٌّ، وإنه لا عُجْمَةٌ فيه، فيعني أنه أنزلَ على لسانِ معهودِ العربِ في ألفاظِها الخاصَّةِ وأساليبِ معانيها، وأنها فيما فُطِرَتْ عليه من لسانِها تُحاطَبُ بالعامِّ يُرادُ به ظاهره، وبالعامِّ يرادُ به العامُّ في وجهِ والخاصُّ في وجهِ، وبالعامِّ يُرادُ به الخاصُّ، وظاهرٌ ويُرادُ به غيرُ الظاهرِ، وكلُّ ذلك يُعرَفُ من أوَّلِ الكلامِ أو وسطه أو آخره...»¹

ومن أمثلة تفسير الألفاظِ، تفسيرُ لفظ «استوى» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: 3]، قال أبو عبيدة (ت: ٢١٠): «مجازة: ظَهَرَ عَلَى الْعَرْشِ وَعَلَا عَلَيْهِ. وَيُقَالُ: اسْتَوَيْتُ عَلَى ظَهْرِ الْقَرَسِ، وَعَلَى ظَهْرِ الْبَيْتِ»².

ومن أمثلة تفسير الأساليبِ، تفسيرُ أبي عبيدة لقوله تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]

قال: والعربُ تختصرُ الكلامَ ليخفُّوه، لِعِلْمِ المستمعِ بتمامه، فكأنه في تمامِ القولِ: ويقولون: ربنا ما خلقت هذا باطلا.³

المبحث الثاني

مكانة التفسير اللغوي:

اختار الله سبحانه نبيه الخاتم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم عربياً، وكان من السنن أن يكون كتابه بلسانِ قومه، جزيًا على سنة الله في إرسال الرسل عليهم السلام؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤]

وقد جاء النصُّ على عريية القرآن في الكثير من الآيات، منها:

١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]

¹ الشاطي إبراهيم بن موسى، الموافقات، ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، دار ابن عفان، 1417هـ/ 1997م، ج2، ص103.

² أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، ت: محمد فواد سزكين، طبعة: 1381 هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ص273.

³ أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج1، ص111.

٢ - وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣]

٣ - وقوله تعالى ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨]

٤ - وقوله تعالى ﴿وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِنُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَيُبَشِّرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحقاف: ١٢]

٥ - وقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزحرف: ٣]، وغير هذه الآيات التي نصّت على عربيّة القرآن.

ولما كان الأمر كذلك، فإنه لا يمكنُ العدولُ عن هذه اللُغة التي نزلَ بها القرآنُ إلى غيرها إذا أُريدَ تفسيرُ الكتابِ الذي نزلَ بها؛ لأنَّ معرفةَ معاني ألفاظه لا تؤخذُ إلاّ منها.

يقول ابن فارس (ت: ٣٩٥): "إنّ العلمَ بلُغة العربِ واجبٌ على كلّ متعلّقٍ من العلمِ بالقرآنِ والسُنّةِ والثُبتِ بسببٍ، حتى لا غناءً بأحدٍ منهم عنه، وذلك أنّ القرآنَ نازلٌ بلُغة العربِ، ورسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم عربيٌّ. فمَنْ أرادَ معرفةَ ما في كتابِ الله جلّ وعزّ، وما في سُنّةِ رسولِ الله صلّى الله عليه وسلّم من كلّ كلمةٍ غريبةٍ أو نظمٍ عجيبٍ، لم يجدْ من العلمِ باللُغة بُدًّا"¹.

ويقول الشَّاطِئِيُّ (ت: ٧٩٠): "لا بُدَّ في فَهْمِ الشَّرِيعَةِ من اتباعِ معهودِ الأُمِّيِّينَ، وهم العربُ الذين نزلَ القرآنُ بلسانهم، فإن كانَ للعربِ في لسانهم عُرْفٌ مُستجِرٌّ فلا يَصِحُّ العدولُ عنه في فَهْمِ الشَّرِيعَةِ، وإن لم يكنْ ثَمَّ عُرْفٌ، فلا يَصِحُّ أَنْ يُجْرَى في فَهْمِهَا على ما لا تعرفه، وهذا جارٍ في المعاني والألفاظ والأساليب"². ويُفهمُ من ذلك أنّ معرفةَ اللُغة العربيّةِ شرطٌ في فَهْمِ القرآنِ؛ لأنّ من أرادَ تفسيره، وهو لا يَعْرِفُ اللُغة التي نزلَ بها القرآنُ، فإنه لا شكَّ سيقعُ في الرُّكْلِ، بل سيحرّفُ الكلِمَ عن مواضعه، كما حصلَ من بعضِ المبتدعةِ الذين حملوا القرآنَ على مصطلحاتٍ أو مدلولاتٍ غيرِ عربيّةٍ.

¹ ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ت: السيد أحمد صقر، مكتبة الباي الحلبي، القاهرة، مصر، ص 50

² الشَّاطِئِيُّ إبراهيم بن موسى، الموافقات، ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط 1، دار ابن عفان، 1417هـ / 1997م، ج 2، ص 131.

ولذا شَدَّدَ العلماءُ التَّكْيِيرَ على من فَسَّرَ القرآنَ وهو جاهلٌ بلغةِ العربِ، ومن ذلك ما رُوِيَ عن مجاهدٍ (ت: ١٠٤) أنه قال: "لا يَجِلُّ لأحدٍ يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخِرِ أن يتكلَّمَ في كتابِ اللهِ، إذا لم يكن عالماً بلغاتِ العربِ"¹.

وقال مالك بن أنس (ت: ١٧٩): "لا أُوتَى بِرَجُلٍ يُفَسِّرُ كلامَ اللهِ، وهو لا يعرفُ لغةَ العربِ، إلَّا جعلته نكالا"².

وهذا يدلُّ على ظهور أثرِ معرفةِ لغةِ العربِ للمفسِّرِ عند هؤلاء الأعلامِ الأجلاءِ، ومن زعمَ أنه قادرٌ على فهمِ كلامِ اللهِ من غيرِ معرفةِ بلسانِ العربِ، فقد قالَ مُحالاً، وأَعْظَمَ الفِرْيَةَ، ولذا قال أبو الوليد بن رشدٍ (ت: ٥٢٠) في جوابٍ له عَمَّنْ قال: "إنه لا يَحْتَاجُ إلى لسانِ العربِ": هذا جاهلٌ، فلينصرفْ عن ذلك، وليُتَبَّ منه، فإنه لا يصلحُ شيءٌ من أمورِ الديانةِ والإسلامِ إلَّا بلسانِ العربِ، يقولُ اللهُ تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، إلَّا أن يُرى أنَّه قال ذلك حُبْثٌ في دينه، فيؤدِّبه الإمامُ على قوله ذلك بحسبِ ما يرى، فقد قالَ عظيمًا³

وهذا لا يعني أنَّ اللغةَ هي المصدرَ الوحيدَ الذي يمكنُ لمن أحكمه أن يفسرَ القرآنَ، إذ لا بُدَّ للمفسِّرِ من معرفةِ مصادرٍ أخرى يعتمدُ عليها في تفسيره؛ كالتسنيَّة النبويَّة، وأسبابِ التَّزْوِيلِ، وقصصِ الآيِ، وأحوالِ من نزلَ فيهم الخطابُ، وتفسيراتِ الصَّحابةِ والتَّابعينِ وتابعيهم، وغيرها من المصادرِ التي لا يمكنُ أخذها عن طريقِ اللُّغةِ.

وبهذا يُعلمُ أنَّ التَّفْسِيرَ اللُّغَوِيَّ جزءٌ من علمِ التَّفْسِيرِ، ومع أن حَيِّزَهُ كبيرٌ، فإنَّه لا يَسْتَقِلُّ بتفسيرِ القرآنِ.

وهذا يفيدُ أنَّ اعتمادَ اللُّغةِ بمفردها، دون النَّظَرِ في غيرها من المصادرِ يوقَعُ في الخطأ في التَّفْسِيرِ.

فقد جعل ابن تيمية الاعتماد على اللغة دون غيرها من أسباب الاختلاف الواقع من جهة الاستدلال، وقال عن ذلك: «والثاني: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ

أن يريده من كان من الناطقين بلغة العرب بكلامه، من غير نظرٍ إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه، والمخاطب به»، ثم ذكر أنَّ هؤلاء راعوا مجرد اللفظ، وما يجوز أن يريد به عندهم العربي من غير نظرٍ إلى

¹ الزركشي بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1376 هـ - 1957 م، دار إحياء الكتب العربية عيسى الباي الحلبي وشركائه، ج1، ص292.

² رواه بسنده إلى مالك البيهقي أبو بكر، شعب الإيمان، ت: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط1، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، 1423 هـ - 2003 م، ج3، ص543.

³ ابن عاشور محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر - تونس، 1984 هـ، ج1، ص20

ما يصلح للمتكلم وسياق الكلام. ثمَّ أنَّه كثير ما يغلط هؤلاء في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة، ثمَّ ذكر أنَّ نظر هؤلاء إلى اللفظ أسبق.¹

إذ قد يكون المدلول اللغوي غير مراد في الآية؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤]، فلو فسرت الصلاة بالمدلول اللغوي، لقلت: هَيَّيْ الرَسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الدُّعَاءِ لَهُمْ .

ولكنَّك إذا نظرت إلى الوارد في قصة الآية، وهو ما رواه ابنُ عباسٍ (ت: ٦٨) عن عمرَ بن الخطابٍ (ت: ٢٣) قال: "لما مات عبدُ اللهِ بنُ أبي سَلُولٍ، دُعِيَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليصليَ عليه، فلما قامَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَبَّثُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتُصَلِّي عَلَى ابْنِ أَبِي سَلُولٍ وَقَدْ قَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا؟" قَالَ: أُعِدُّدْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ.

فتبسَّم رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقال: أَخَّرَ عَنِي يَا عَمْرُ، فَلَمَّا أَكثَرْتُ عَلَيْهِ، قَالَ: إِنِّي خُيِّرْتُ فَاحْتَرْتُ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ يُعْفَرُ لَهُ لَزِدْتُ عَلَيْهَا. قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ انصرفت، فلم يمكث إلا يسيراً حتى نزلت الآيتان من براءة: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا... إِلَى قَوْلِهِ... وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨٤]، قَالَ: فَعَجِبْتُ مِنْ جُرْأَتِي عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاللَّهِ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، عَلِمْتُ أَنَّ المَرَادَ بِهَا صَلَاةَ الجَنَازِ، فَإِنَّهُ سَيَمْنَعُكَ ذَلِكَ مِنْ أَنْ تَحْمِلَهَا عَلَى المَعْنَى اللُّغَوِيَّةِ².

المبحث الثالث: نشأة التفسير اللغوي

أولاً: التفسير اللغوي عند السلف

وفيه:

- الأسلوب الأول: أسلوب التفسير اللفظي.
- الأسلوب الثاني: أسلوب الوجوه والنظائر.

¹ ينظر: مُسَاعِدُ بن سُلَيْمَانَ الطَّيَّار، شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، ط2، دار ابن الجوزي، 1428 هـ، ص139

² ينظر: التحرير والتنوير، ج10، ص285

تمهيد:

نزل الله تعالى القرآن الكريم بلسانٍ عربيٍّ مبين، مخاطباً به قوماً عربياً يفهمون دلالاتِ كلامهم وأساليبِ بيانهم، ومن ثمَّ جاء هذا الكتابُ المجيد حاملاً في طياته كلَّ ما اشتملَ عليه الكلامُ العربي من وجوهٍ وأساليب؛ وقد عبَّرَ عن ذلك أبو عبيدة (ت: ٢١٠) بقوله: «ففي القرآنِ ما في الكلامِ العربي من الغريبِ والمعاني، ومن المحتملِ من مجازِ ما اختُصِرَ، ومجازِ ما حُدِفَ، ومجازِ ما كُفِّ عن خبره، ومجازِ ما جاء لفظُهُ لفظاً الواحدِ ووقعَ على الجمعِ، ومجازِ ما جاء على الجمعِ ووقعَ معناه على الاثنينِ...»¹

وفي السياق ذاته أفصح ابن قتيبة (ت: ٢٧٦) عن هذه الحقيقة بعبارةٍ جامعة، إذ قال: «القرآنُ نزلَ بألفاظِ العربِ ومعانيها، ومذاهبِها في الإيجازِ والاختصارِ، والإطالةِ والتوكيدِ، والإشارةِ إلى الشئِ، وإغماضِ بعضِ المعاني حتى لا يظهرَ عليه إلا اللَّقْنُ (سريع الفهم)، وإظهارِ بعضها، وضربِ الأمثالِ لما خَفِيَ».²

وبناءً على هذه الحقيقة الراسخة، تبَيَّنَ أن اللغةَ العربيةَ التي نزلَ بها القرآنُ لا بُدَّ أن تكونَ مصدراً أصيلاً من مصادرِ تفسيره وبيانه، ولا سبيلَ البتةَ إلى تفسيره بغيرها، ومن سلكَ غيرَ هذا الطريقِ تعرَّضت خطاه وانحرفَ عن الصواب.

وقد نبَّه الشَّاطِطِيُّ (ت: ٧٩٠) على هذا الأصلِ الجوهرِي، فقال: «... فليسَ بجائزٍ أن يُضَافَ إلى القرآنِ ما لا يقتضيه، كما أنه لا يصلُحُ أن يُنكَرَ منه ما يقتضيه، ويجبُ الاقتصارُ في الاستعانةِ على فهمه على كلِّ ما يُضَافُ علمُه إلى العربِ خاصةً؛ فبه يُوصَلُ إلى علمِ ما أُودِعَ من الأحكامِ الشرعيَّةِ، فمن طلبه بغيرِ ما هو أداتهُ ضلَّ عن فهمه وتَقَوَّلَ على اللهِ ورسوله»³

وإذا نظرنا إلى الذين فسَّروا القرآنَ، وجدنا أنَّ أوَّلَ المفسرينَ الرسولُ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وعليه دَلٌّ قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

ثمَّ جاء من بعده الصحابةُ الكرامُ رضي اللهُ عنهم، وهم أولى الناسِ بتفسيره؛ لأن القرآنَ نزلَ بلغتهم، وكانوا شهوداً على التنزيلِ، وعارفين بأحوالِ المشركين وأهلِ الكتابِ الذين نزلَ فيهم الخطابُ، فنبغَ من بينهم أئمةٌ في هذا العلمِ كعبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ الهذليِّ (ت: ٣٥)، وعبدِ اللهِ بنِ عباسٍ (ت: ٦٨).

¹ أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، ت: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة، مصر، ج 1، ص 18

² ابن قتيبة الدينوري عبد الله، تأويل مشكل القرآن، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج 1، ص 58

³ الشاطبي، الموافقات، ج 2، ص 130.

وخلف الصحابة في هذا الميدان كبار التابعين الذين تتلمذوا على أيديهم وأخذوا عنهم، وبرزوا في علم التفسير كسعيد بن جبير (ت: ٩٤)، ومجاهد بن جبر (ت: ١٠٤)، وقتادة بن دعامة السدوسي (ت: ١١٧)، وسواهم.

ثم توارث هذا العلم في جيل أتباع التابعين أعلام بارزون؛ كإسماعيل السدي الكوفي (ت: ١٢٨)، وعبد الملك بن جريج المكي (ت: ١٥٠)، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم المدني (ت: ١٨٢)، ويحيى بن سلام البصري (ت: ٢٠٠)¹.

وقد غدت هذه الطبقات الثلاث — الصحابة والتابعون وأتباعهم — مرجعاً أساسياً للمفسرين المتقدمين الذين دونوا علم التفسير ونقلوا عنها؛ ومن أبرزهم: عبد الرزاق بن همام الصنعائي (ت: ٢١٠)، وعبد بن حميد الكشي (ت: ٢٤٩)، ومحمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠)، وعبد الرحمن بن أبي حاتم (ت: ٣٢٧)، وغيرهم.

ومتى أُطلق مصطلح «السلف» في عُرف علماء التفسير، انصرف إلى أصحاب هذه الطبقات الثلاث بالذات؛ لأنهم أوائل من تصدوا لبيان القرآن الكريم واجتهدوا فيه. وقد اقتصر عمل من جاء بعدهم في الغالب على نقل أقوال علماء التفسير في الطبقات الثلاث أو التخيير منها والترجيح بينها، كما صنع الإمام محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠).

وتجدر الإشارة إلى أنه قد ظهر في جيل أتباع التابعين فريق آخر ممن شارك في علم التفسير وأسهم فيه، وهم على صنفين:

الصنف الأول: جماعة من علماء اللغة دخلوا ميدان التفسير وصنّفوا فيه؛ كالكسائي (ت: ١٨٣)، وتلميذه الفراء (ت: ٢٠٧). وكان من بين هؤلاء اللغويين المشاركين في التفسير من ينتسب إلى المعتزلة؛ كمحمد بن المستنير المعروف بـ «قُطرب» (ت: ٢٠٦)، وأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بـ «الأخفش» (ت: ٢١٥).

الصنف الثاني: طائفة من متكلمي المعتزلة الذين شاركوا في علم التفسير وألّفوا فيه؛ كأبي بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم (ت: ٢٠١)، ويوسف بن عبد الله الشحام (ت: ٢٣٣)، وغيرهما.

¹مساعد الطيار، التفسير اللغوي، ص 57-58

وكتب هذا الصنف الأخير مفقودة ولم يصل منها ما يتيح دراسة مناهج أصحابها دراسة وافية. والغالب في مسلك هؤلاء أنهم ساروا وفق منهج يخالف منهج السلف، إذ جعلوا العقل حكماً ومرجعاً، وسيأتي تجليته ذلك بأمثلة مستقاة من مصنفات متأخريهم تكشف عن هذا المنهج العام عندهم.¹

وسيكون الحديث في هذا الموضوع منقسماً إلى قسمين:

الأول: التفسير اللغوي عند السلف.

الثاني: التفسير اللغوي عند اللغويين.

أولاً: التفسير اللغوي عند السلف

تمهيد:

قام السلف رضي الله عنهم بتفسير القرآن، وكان لهم مصادر يعتمدون عليها في بيان القرآن. وكانت هذه المصادر على قسمين: مصادر نقلية، ومصادر استدلالية.

أما المصادر النقلية فتشمل²:

- ١ - ما يروونه عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وسيأتي مثالاً للتفسير النبوي.
- ٢ - ما يرويه بعضهم عن بعض، ومن ذلك سؤال ابن عباس (ت: ٦٨) لعمر بن الخطاب (ت: ٢٣) عن المرأتين المتظاهرتين في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤].
- ٣ - ما يعرفونه من أحوال من نزل فيهم الخطاب من العرب وأهل الكتاب.
- ٤ - أسباب النزول، وهذا النوع والذي قبله قد يشتركان في مثال واحد، فيكون سبب النزول بسبب حال من أحوال من نزل فيهم الخطاب؛ كسبب نزول آية: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، وذلك بسبب ترحُّج الأنصار من الطواف بهما على أنهما من أمر الجاهلية.
- ٥ - ما يروونه عن أهل الكتاب، وهو ما اصطُح عليه بالإسرائيليات، وله أمثلة كثيرة، ومنها سؤال ابن عباس (ت: ٦٨) لعبد الله بن سلام (ت: ٤٣). الذي كان من أحبار اليهود. عن سبب تفقد سليمان

¹مساعد الطيار، التفسير اللغوي، ص 58-60

²مساعد الطيار، التفسير اللغوي، ص 61-62

عليه السلام للهدهد في قوله تعالى: ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهَدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾ [النمل: ٢٠].

وما سوى هذه المصادر النقلية فإنه يندرج ضمن المصادر الاستدلالية المعتمدة على هذه المصادر النقلية. يقول مساعد الطيار: " وإذا تأملت التفسير باللغة، فإنك ستجد أن هذا المصدر يتنازعُه النقل والاستدلال، ذلك أن التفسير المعتمد على اللغة إذا كان لا يحتمل إلا معنى واحداً، فإنه أشبه بالمصادر النقلية لعدم وجود احتمال آخر في تفسيره يحتاج إلى استدلال، وإذا كان يحتمل أكثر من معنى؛ فإن حمله على أحد هذه الاحتمالات يعتمد على الرأي والاجتهاد، وبذا يكون داخلاً في الاستدلال، والله أعلم." وتتوضح هذه المسألة بالأمثلة الآتية:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]، فلم يختلف أحد في أن «شأنك» معناها «مُبغضك»، لأن هذه اللفظة لا تعرف في لغة العرب غير هذه الدلالة؛ قال ابن فارس (ت: ٣٩٥): «الشيئ والنون والهمزة أصل يدل على البغضة والتجنّب للشيء»،¹ لذا لا يمكن أن يحتمل التفسير قولاً آخر، فالتفسير اللغوي. في مثل هذه الحالة. أشبه بأن يكون تفسيراً نقلياً، لأنه لا أثر في مثل هذا المثال لاجتهاد المفسر في اختيار أحد الاحتمالات اللغوية.

المثال الثاني: اختلف في معنى «المهيم» من قوله تعالى: ﴿فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْمُهَيْمِ﴾ [الواقعة: ٥٥] على قولين:

القول الأول: الإبل العطاش، وهو ما ورد عن ابن عباس (ت: ٦٨)، ومجاهد (ت: ١٠٤)، وعكرمة (ت: ١٠٥)، والضحاك (ت: ١٠٥)، وقتادة (ت: ١١٧)²

القول الثاني: الرَّمْلُ أو السهلة، بكسر السين: رمل ليس بالدقاق. وقال قبله: السهلة والسهل: تراب كالرمل يجيء به الماء، وهو ما ورد عن سفيان الثوري (ت: ١٦١)³

ومنشأ هذا الاختلاف الاحتمال اللغوي في كلمة «المهيم»، إذ تتسع لكلا المعنيين على سبيل الاشتراك اللغوي. ومن ثم، فاختيار المفسر أحد المعنيين المحتملين اجتهاداً منه، وهو راجع إلى الاستدلال.

¹ أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، ج3، ص217

² الطبري أبو جعفر، جامع البيان في تأويل القرآن، ت: أحمد محمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، 1420هـ - 2000م، ج23، ص135.

³ المرجع السابق، ج23، ص138

والمقصود من هذا كله أن السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم كانوا يرجعون إلى ملكتهم اللغوية العربية في تفسير القرآن الكريم، وكانت اللغة أحد المصادر الأصيلة التي يُعولون عليها في البيان.

وهنا يُطرح سؤالٌ جدير بالبحث: هل ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم تفسيرٌ لغوي للقرآن الكريم؟

ذكر الدكتور مساعد الطيار أنه بعد استقرائه للتفسير النبوي¹ للقرآن الكريم، تبين أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يُفسّر للصحابة من ألفاظ القرآن إلا ما دعت الحاجة إلى بيانه، وهو في مجموعه قليل.²

ومن أمثلة ذلك:

تفسيره معنى «الوسط» في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] بقوله: «والوسط: العدل».³

ومنه أيضاً تفسيره «الخيطة الأبيض والخيطة الأسود» في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، حين التبس ذلك على عدي بن حاتم رضي الله عنه، ففسره له النبي صلى الله عليه وسلم أن المراد بياض النهار وسواد الليل.⁴

ويدل هذا على أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يُفسّرون القرآن انطلاقاً مما يفهمونه من لغتهم التي نزل بها، لوضوح ذلك عندهم، فإذا أشكل عليهم شيء لجأوا إلى سؤال النبي صلى الله عليه وسلم كما وقع لعدي بن حاتم. ومما يزيد هذا الأمر وضوحاً ويُعضّده:

أولاً: حديث ابن مسعود (ت: ٣٥) رضي الله عنه، قال: «لما نزلت: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] قلنا: يا رسول الله، وأئنا لم يظلم نفسه؟ قال: ليس كما تقولون. لم يلبسوا إيمانهم بظلم: بشرك. ألم تسمعوا إلى قول لقمان لابنه: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»⁵

¹التفسير النبوي: ما نصّ فيه النبي صلى الله عليه وسلم على التفسير صراحةً؛ كالمثالين المذكورين في النصّ، وقد يكون ذلك ابتداءً من النبي صلى الله عليه وسلم، وقد يكون إثر سؤال من أحد الصحابة. أما ما عدا ذلك فإنه يُعدّ تفسيراً بالسنة، وهو يشمل كلّ إفادةٍ يستفيدها المفسر من السنة النبوية، سواءً أكانت قولاً، أم فعلاً، أم تقريراً، ومثل ذلك ما يذكره بعض المفسرين من أحاديث تناسب معنى الآية، مع أن الحديث لم يرد تفسيراً صريحاً من النبي صلى الله عليه وسلم للآية

²ينظر: التفسير اللغوي، مساعد الطيار، ص 65

³العسقلاني أبو الفضل، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة - بيروت، 1379، ج 8، ص 172

⁴المرجع السابق، ج 4، ص 134

⁵المرجع السابق، ج 6، ص 395

ويكشف هذا الحديث أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يجتهدون في فهم القرآن الذي نزل بلغتهم على ما يفهمونه منها، فإن أشكل عليهم منه شيء سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد حمل الصحابة هنا لفظ «الظلم» على معناه اللغوي العام، فأرشدهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى المعنى الشرعي المقصود في الآية، مُنَبِّهاً إياهم أن المعنى اللغوي الذي ذهبوا إليه ليس هو المراد. ولم ينههم صلى الله عليه وسلم عن أن يفسروا القرآن بلغتهم، ولو كان ذلك مسلماً خاطئاً لصرح بالنهاي عنه.

ثانياً: ما وقع بين الصحابة رضي الله عنهم من خلافٍ ثابتٍ في تفسير بعض الألفاظ القرآنية المحتملة لأكثر من دلالة لغوية، فحمل بعضهم اللفظ على معنى وحمله الآخرون على معنى آخر.

وهذا يدلُّ على أنهم لم يتلقوا من النبي صلى الله عليه وسلم بياناً نوبياً في هذه اللفظة، ولو كان عند أحدٍ منه بيانٌ لما وَقَعَ مثلُ هذا الاختلافِ.

ومن أشهر ما يُمثَّل به في هذا الباب:

اختلافهم في لفظ «القرء» من قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّعَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقد تنازعه قولان كلاهما مستند إلى اللغة:

الأول: الحيض، وبه قال عمرُ بنُ الخطاب (ت: ٢٣)، وأبيُّ بنُ كعبٍ (ت: ٣٠)، وعبدُ الله بنُ مسعودٍ (ت: ٣٥)، وعليُّ بنُ أبي طالبٍ (ت: ٤٠)، وأبو موسى الأشعريُّ (ت: ٤٣)، وابنُ عباسٍ (ت: ٦٨) رضي الله عنهم.

الثاني: الطهر، وبه قال زيدُ بنُ ثابتٍ (ت: ٥٥)، وعائشةُ (ت: ٥٨)، ومعاويةُ بنُ أبي سفيانٍ (ت: ٦٠)، وعبدُ الله بنُ عمرٍ (ت: ٧٤) رضي الله عنهم¹.

ولو كان عند هؤلاء الصحابة الكرام خبرٌ عن الرسول صلى الله عليه وسلم في تفسير هذه اللفظة لتقلَّوه، ولما لم يكن عندهم، اجتهدوا في بيان المراد معتمدين في ذلك على لغتهم.

وقد سار التابعون وأتباعهم على هذا النهج ذاته، فاعتمدوا على اللغة في تفسير ما أشكل عليهم من القرآن الكريم. ومن الأمثلة الدالة على ذلك: اختلافهم في دلالة «عسعس» من قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾ [التكوير: ١٧]، وقد ورد فيها معنيان:

¹ ينظر: تفسير الطبري، ج 4، ص 500-510

الأول: أدبر الليل، وبه قال عليُّ بنُ أبي طالبٍ (ت: ٤٠)، وابنُ عباسٍ (ت: ٦٨)، والضَّحَّاكُ بنُ مزاحمٍ (ت: ١٠٥)، وقتادةُ (ت: ١١٧)، وابنُ زيدٍ (ت: ١٨٢).

الثاني: أقبل الليل، وبه قال مجاهدٌ (ت: ١٠٤)، والحسنُ البصريُّ (ت: ١١٠)، وعطيَةُ العوفيُّ (ت: ١١١)، كما نقله عنهم الطبري¹

والأمثلة على اعتماد السلف اللغة في تفسير القرآن الكريم كثيرة لا تُحصى، وقد اقتصرنا هنا على ما يؤدي الغرض ويُجَلِّي المقصود.

طريقة السلف في التفسير اللغوي:

اتَّسم البيانُ اللفظي في تفسير السلف بالوضوح والجلال، وهو أحد مسالكِ البيانِ عن التفسير، التي ستُفصّل في موضعها، ويُعدّ هذا النوع الأصل في الكشف عن المعاني والتعبير عنها. والمرادُ به تفسيرُ اللَّفْظِ بما يطابقه من لغة العرب، مع ذكرِ الشَّواهدِ إن وُجِدَتْ، وهذا ما يمكنُ أن يُصطلح عليه بالتفسير اللفظي. هذا، وقد برزَ عندَ السلفِ الاهتمامُ بالمدلولِ السِّيَاقِيِّ لِلْفَظِ، وهو ما تجلَّى في كتب الوجوه والنظائر التي اعتنوا بتصنيفها.

وسياتي الحديث عن هذين النوعين مفصلاً. إن شاء الله. على النحو الآتي:

- الأسلوب الأول: أسلوب التفسير اللفظي.
- الأسلوب الثاني: أسلوب الوجوه والنظائر.

الأسلوب الأول: التفسير اللفظي

التفسير اللفظي هو أن يكون اللفظ المفسَّر مطابقاً للفظ المفسَّر في المعنى، مع الاستشهاد عليه أحياناً بما يُؤيده من لغة العرب شعراً كان أم نثراً. ولقد كان هذا الأسلوب يغلبُ على كتبِ غريبِ القرآنِ وكتبِ معاجم اللغة التي كتبت في دلالات الألفاظ؛ ككتاب العين، وجمهرة اللغة، ومجمل اللغة، وغيرها.

ولهذا الأسلوب مكانته الراسخة في تفسير السلف، وباستقراء تفسيراتهم في تفسير الطبري (ت: ٣١٠) وغيره، تبين أن لهم في البيان اللغوي القرآني وفق هذا الأسلوب طريقتين اثنتين:

الطريقة الأولى: أن يُصرِّحوا بمعنى اللفظة في اللغة دون أن يستشهدوا عليه بشعرٍ أو نشر.

¹ ينظر: تفسير الطبري، ج 24، ص 255-257

الطريقة الثانية: أن يستدلوا على المعنى من لغة العرب، وهي على قسمين:

• القسم الأول: الاستشهاد بالشعر.

• القسم الثاني: الاستشهاد بالنثر، وهو نوعان:

○ النوع الأول: التنصيص على لغة القبيلة التي نزل القرآن بلفظها.

○ النوع الثاني: الرجوع إلى منثور كلام العرب دون تحديد قبيلة بعينها.

وفيما يأتي بيان هذه الأقسام بأمثلتها من تفسير السلف:

أولاً: الطريقة الأولى — ذكر المعنى دون استشهاد

وهي أن يُصْرَحَ المفسِّرُ بمعنى اللفظة في اللغة دون أن يسوق شاهداً شعرياً أو نثرياً، وهذه الطريقة هي الأكثر وروداً في تفسيراتهم اللغوية. ومن أمثلتها:

١. أخرج الطبري (ت: ٣١٠) عن عمر بن الخطاب (ت: ٢٣) أنه سُئِلَ عن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧]، فقال: «يُقْرَنُ بين الرجل الصالح مع الصالح في الجنة، وبين الرجل السوء مع الرجل السوء في النار».¹

فقوله «يُقْرَنُ» تفسيرٌ لمعنى التزويج في الآية الكريمة، وهو أصل معنى اللفظ في اللغة. قال ابن فارس (ت: ٣٩٥): «الزاء والواو والجيم: أصلٌ يدل على مقارنة شيءٍ لشيءٍ»²

٢. وورد عن ابن عباس (ت: ٦٨) في معنى «دهاقاً» من قوله تعالى: ﴿وَكَاَسًا دِهَاقًا﴾ [النبا: ٣٤] قوله: «مأى»³

وفي أصل هذه اللفظة قال ابن فارس (ت: ٣٩٥): «الذال والهاء والقاف: يدل على امتلاءٍ في مجيءٍ وذهابٍ واضطراب. يقال: أدهقتُ الكأسَ: مألثتها، قال تعالى: ﴿وَكَاَسًا دِهَاقًا﴾ [النبا: ٣٤]»

٣. وأخرج الطبري (ت: ٣١٠) عن ابن عباس (ت: ٦٨) في معنى «لا وُرَزَ» من قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَرَزَ﴾ [القيامة: ١١] قوله: «لا حِرَزَ»، وفي رواية أخرى: «لا حِصْنَ ولا ملجأ»⁴

¹ ينظر: تفسير الطبري، ج 24، ص 245

² مقاييس اللغة لابن فارس، ج 5، ص 76

³ ينظر: تفسير الطبري، ج 24، ص 171

⁴ ينظر: تفسير الطبري، ج 24، ص 59

يقول ابن فارس (ت: ٣٩٥): «الواو والزاء والراء: أصلان صحيحان، أحدهما: الملجأ، والآخر: الثقل في الشيء. الأول: الوَزْرُ: الملجأ، قال تعالى: ﴿كَأَلَّا لَّا وَزَّرَ﴾ [القيامة: ١١]...»¹

ثانياً: الطريقة الثانية — الاستدلال من لغة العرب

القسم الأول: الاستشهاد بالشعر

كان الشعرُ العربي ديوانَ العرب الذي حُزنت فيه حضارتهم ومفردات لغتهم، وكان السلف يتوجهون إلى هذا الموروث الشعري يستعينون به في التفسير. وإن كانت الشواهد الشعرية تمثل أقل ما ورد عنهم في التفسير اللغوي، فإنها مع ذلك حاضرة في تفسيراتهم. ومن أبرز أمثلتها:

١. روى عكرمة (ت: ١٠٥) أن ابن عباس (ت: ٦٨) سئل عن قوله تعالى: ﴿وَتِيَابِكَ فَطَهَّرَ﴾ [المدثر: ٤] فقال: «لا تلبسها على عَدْرَةٍ ولا فجرة»، ثم استشهد بقول غيلان بن سلمة:

إني بحمدِ الله لا ثوبَ فاجرٍ لبستُ، ولا من عَدْرَةٍ أتفنعُ²

وعلى هذا المعنى جرى الفراء (ت: ٢٠٧) إذ قال: «لا تكن غادراً فتُدسَّ ثيابك، فإن الغادر دَسُّ الثياب»³

٢. وروى عكرمة (ت: ١٠٥)، عن ابن عباس (ت: ٦٨)، في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤] قوله: «على الأرض»، ثم استشهد بشعرٍ لأمية بن أبي الصلت قائلاً:

عندنا صيدٌ بحرٍ وصيدٌ ساهرة⁴

وهذا المعنى أثبتته أهل اللغة، قال ابن فارس (ت: ٣٩٥): «ويقال للأرض: الساهرة، سُميت بذلك لأن عملها في النبت دائمٌ ليلاً ونهاراً»، ثم أورد شواهد شعرية عدة على ذلك منها قول أمية بن أبي الصلت:

وفيهما لحمٌ ساهرةٍ وبحرٍ ... وما فاهوا به لهم مُقيمٌ

¹ مقاييس اللغة، ج 6، ص 108

² تفسير الطبري، ج 23، ص 09

³ الفراء أبو زكرياء، معاني القرآن، ت: أحمد يوسف النجاني / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلي، ط 1، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ج 3، ص 200

⁴ تفسير الطبري، ج 24، ص 197

وقول آخر:

يرتدن ساهرة كأن عميمها ... وجميمها أسداف ليل مظلم

ثم قال: «ثم صارت الساهرة اسماً لكل أرض، قال جلّ جلاله: ﴿فَأَيُّهَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٣-١٤]»¹

٣ . وعن سعيد بن جبير (ت: ٩٤) في قوله تعالى: ﴿وَأَطَعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦]، قال: «القانع: السائل الذي يسأل»، ثم أنشد قول الشاعر:

لمأل المرء يُصلحه فيبقى ... مُعَاقِرَه، أَعْفُ من الفُتُوعِ²

وقد أثبت ابن فارس (ت: ٣٩٥) هذا المعنى فقال: «قَنَّعَ الرجلُ يَقْنَعُ قُنُوعاً إِذَا سَأَلَ... والقانع: السائل، سُمِّي قَانِعاً لِإِقْبَالِهِ عَلَيَّ مِنْ يَسْأَلُهُ»³

٤ . وسئل عكرمة (ت: ١٠٥) عن «الزَّيْمِ»، فقال: «هو ولد الزنا»، ثم تمثّل بقول الشاعر:

زَيْمٌ لَيْسَ يُعْرَفُ مِنْ أَبَوْه ... بَغْيُ الْأُمِّ، ذُو حَسَبٍ لَيْمٍ⁴

قال ابن فارس (ت: ٣٩٥): «الزَّاء والنون والميم: أصلٌ واحد يدل على تعلق شيءٍ بشيءٍ، ومن ذلك الزَّيْم وهو الدعيّ...»⁵

القسم الثاني الاستشهاد بالنشر

وهو على نوعين:

النوع الأول: التنصيص على لغة القبيلة

نزل القرآن الكريم بجملة من ألفاظ قبائل العرب، وإن كان غالبه نازلاً بلغة قريش لغة النبي صلى الله عليه وسلم؛ لذلك كان المفسرون من السلف يُعَيِّنون القبيلة التي نزل القرآن بلفظها عند الحاجة إلى البيان

¹ ينظر: مقاييس اللغة، ج3، ص108/109

² ينظر: الدر المنثور، ج6، ص155

³ مقاييس اللغة، ج5، ص33

⁴ البيت في تفسير الطبري، ج25، ص29

⁵ مقاييس اللغة، ج3، ص29

ولعل هذا يُفسَّر ما وقع لبعض الصحابة رضي الله عنهم من عدم معرفة معنى بعض الألفاظ القرآنية؛ كما حدث لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قرأ قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١] فسأل عن معنى «الأب»، ثم قال: «بحسبنا ما قد علمنا» وألقى عصاه. وكما وقع لابن عباس (ت: ٦٨) حين قال: «كنتُ لا أدري ما فاطر السماوات حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرْتُها، يقول: أنا ابتدأتُها»¹.

ومن أمثلة ما فسَّره السلف بلغات العرب:

١. روي عن أبي الصَّلْتِ الثقفي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُ صَدْرَهُ ضِيْقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥] بنصب الراء، في حين قرأها بعض الصحابة: «حرجاً» بالكسر² فطلب عمر رجلاً من كِنانة راعي غنمٍ مُدلياً³، فلما أُتي به سأله: «ما الحرجة؟» فقال الراعي: «الحرجة فينا: الشجرة تكون بين الأشجار التي لا تصل إليها راعيةٌ ولا وحشيةٌ ولا شيء». فقال عمر: «كذلك قلبُ المنافق لا يصل إليه شيء من الخير»⁴.

٢. وعن عكرمة (ت: ١٠٥)، عن ابن عباس (ت: ٦٨)، في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ﴾ [النجم: ٦١]، قال: «هو الغناء، كانوا إذا سمعوا القرآن تَعَنُّوا وَلَعِبُوا»، ثم بيَّن أن هذا من لغة أهل اليمن، قائلاً: «قال اليماني: اسْمُدُ»⁵.

كذا ورد عن ابن عباس رضي الله عنه، وقد نقلَ عنه أهلُ اللُّغَةِ هذا المعنى، قالَ الرَّيِّدِيُّ: سَمَدٌ سُمُودٌ: غَنَى. قالَ ثعلبٌ: وهي قليلةٌ، وقوله عزَّ وجل: ﴿وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ﴾ [النجم: ٦١]، فسَّرَ بالغناء، وروى عن ابن عباسٍ أنه قال: السُّمُودُ: الغناء بلغةِ حَمِيرٍ

وعن ابن عباسٍ: أنه أبصرَ رجلاً يسوقُ بقره، فقال: من بعْلُ هذه؟ فدعاه، فقال: ممن أنت؟ قال: من أهلِ اليمنِ. فقال: هي لغةٌ ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ [الصفات: ١٢٥]: أي: ربًّا.⁶

وهذا يعني أنَّ معنى بَعْلًا: ربًّا، وقد ورد هذا المعنى في كتبِ أهلِ اللُّغَةِ، ومن ذلك ما ورد في لسان العرب: «وَبَعْلٌ وَبَعْلٌ جميعاً: صَنَمٌ، سُمِّيَ بذلك لعبادتهم إِيَّاه كأنه ربهِم، وقوله عزَّ وجل: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾

¹ تفسير الطبري، ج 30، ص 59

² ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، ج 1، ص 129

³ أي: من بني مدلج، وبنو مُدْلِجِ قبيلةٍ من كِنانة، ومدلجٌ: هو ابن مرة بن عبد مناة بن كِنانة. ينظر: تاج العروس مادة (دلج).

⁴ تفسير الطبري ج 12، ص 104

⁵ تفسير الطبري، ج 28، ص 82

⁶ ينظر: الدر المنثور، ج 7، ص 119

وَتَدْرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴿ [الصفات: ١٢٥]، قيلَ: معناه: أتدعون ربًّا، وقيلَ: هو صنمٌ، يقال: أنا بَعْلُ هذا الشيءِ؛ أي: ربُّه ومالكُه؛ كأنه قالَ: أتدعون ربًّا سوى الله

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ ضَالَّةً أَنْشَدَتْ، فحَاءَ صَاحِبِهَا، فَقَالَ: أَنَا بَعْلُهَا؛ يُرِيدُ: رَبُّهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ [الصفات: ١٢٥]: أي: رَبًّا.

ووردَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ مَرَّ بِرَجُلَيْنِ يَخْتَصِمَانِ فِي نَاقَةٍ، وَأَحَدُهُمَا يَقُولُ: أَنَا بَعْلُهَا؛ أَي: مَالِكُهَا وَرَبُّهَا. وَقَوْلُهُمْ: مَنْ بَعْلُ هَذِهِ النَّاقَةِ؛ أَي: مَنْ رَبُّهَا وَصَاحِبُهَا

٤ - وعن مجاهدٍ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُّوَصَّدَةٌ﴾ [الهمزة: ٨]: قالَ: هي بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، أَوْصَدَ البابَ: أَعْلَقَهُ.¹

وهذا المعنى الذي فسَّرَ به مجاهدٌ هو معنى هذا اللَّفْظِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، قالَ ابْنُ فَارِسٍ: الْوَأُ وَالصَّادُ وَالذَّالُ: أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى ضَمِّ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، أَوْصَدْتُ الْبَابَ: أَعْلَقْتُهُ... وَالْمَوْصَدُ: الْمَطْبُوقُ، ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُّوَصَّدَةٌ﴾ [الهمزة: ٨]²

النوع الثاني: أن يرجعوا إلى منشور كلامهم، دون أن ينصوا على لغة قبيلة بعينها.

يعتمدُ المفسِّرُ في هذا النَّوعِ على شيءٍ من كلامِ العربِ المنشورِ، أو ينصُّ على أنَّ هذا من لغةِ العربِ، ومن أمثلة ذلك:

١ - عن ابن مسعودٍ في قوله تعالى: ﴿حَتَامُهُ مِسْكٌ﴾ [المطففين: ٢٦]: قالَ: إنه ليسَ بالْحَتَامِ الذي يَحْتَمُّ، أَمَا سَمِعْتُمُ الْمَرْأَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ تَقُولُ: طَيْبٌ كَذَا وَكَذَا خِلْطُهُ مِسْكٌ.³

٢ - وعن ابن عباسٍ في قوله تعالى: ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهَّرْ﴾ [المدثر: ٤]، قالَ: مِنَ الْإِثْمِ، ثُمَّ قَالَ: نَقِيُّ الثِّيَابِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ. والمراد بقوله: نَقِيُّ الثِّيَابِ، أي: أَنْ فَعَلَهُ فَعْلًا مَحْمُودًا.

وقد ورد في اللُّغَةِ: فَلَانٌ دَنَسُ الثِّيَابِ: إِذَا كَانَ حَبِيثَ الْفِعْلِ وَالْمَذْهَبِ حَبِيثَ الْعَرَضِ، قالَ امرؤ القيس:

ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ... وَأَوْجُهُهُمْ بِيضُ الْمَسَافِرِ غَرَّانُ⁴

¹ الدر المنثور، ج8، ص526

² مقاييس اللغة، ج6، ص118

³ تفسير الطبري، ج30، ص106

⁴ تفسير الطبري، ج29، ص145

٣ - وقال: كنتُ لا أدري ما فاطر السماوات؟ حتى أتاني أعربيانِ يختصمانِ في بئرٍ، فقال أحدهما: أنا فطرتهما؛ يعني: أنا ابتدأتها

وقد ورد هذا عن بعض أئمة اللُغة، قال ابن الأعرابي: أنا أول من فطر هذا؛ أي: ابتدأه.¹

الأسلوب الثاني: أسلوبُ الوجوه والنظائر

ظَهَرَ لهذا العلم تسميتان:

❖ الوجوه والنظائر.

❖ والأشباه والنظائر.

والغالب من هاتين التسميتين التسمية الأولى

الأشباه والنظائر في اللُغة:

ورد في القاموس المحيط: الشُّبه . بالكسرِ والتحريكِ وكأَميرٍ .: المِثْلُ، والجمعُ: أشباهٌ.²

وقال الزَّبيديُّ في شرحه: النَّظِيرُ . كأَميرٍ . والمِناظِرُ: المِثْلُ والشَّيْبُ في كلِّ شيءٍ، يقال: فلانٌ نَظِيرُكَ؛ أي مِثْلُكَ؛ لأنَّه إذا نَظَرَ إليهما النَّاظِرُ رآهما سواءً.³

وقال: « والنَّظَائِرُ: الأفاضِلُ والأمانِلُ؛ لاشتِباهِ بعضهم ببعضٍ في الأخلاقِ والأفعالِ والأقوالِ⁴

ومن هذا يتبينُ أنَّ لفظي الأشباهِ والنَّظَائِرِ يأتيانِ في اللُغة لمعنى واحدٍ.

الوجوه والنظائر في الاصطلاح:

عرف الدكتور مساعد الطيار الوجودُ: بأنها المعاني المختلفةُ لللفظةِ القرآنيةِ في مواضعها من القرآن.

والنَّظَائِرُ: المواضعُ القرآنيةُ المتعدِّدةُ للوجهِ الواحدِ التي اتفقَ فيها معنى اللَّفْظِ، فيكون معنى اللَّفْظِ في هذه الآية نظيرَ أي: شبيه ومثيل معنى اللَّفْظِ في الآية الأخرى.⁵

¹ ينظر في مادة (فطر): العين، ج 7، ص 418

² القاموس المحيط، للفيروز

آبادي، مادة (شبه).

³ تاج العروس، للزبيدي، مادة (نظر).

⁴ تاج العروس، للزبيدي، مادة (نظر).

⁵ التفسير اللغوي، ص 94

ومن أمثلة الوجوه والنظائر:

ما ذكره مقاتل عند تفسيره الحسنى:

فوجهٌ منها: الحسنى؛ يعني: الجنة، فذلك قوله في يونس: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى﴾ [يونس: ٢٦]؛ يعني: الذين وَحَدُوا لهم الحسنى؛ يعني: الجنة، وَزِيَادَةٌ؛ يعني: النَّظَرَ إِلَى وَجهِ اللَّهِ.

وَنظِيرُهَا فِي النَّحْمِ، حَيْثُ يَقُولُ: ﴿وَيَجْزِي الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾ [النجم: ٣١]؛ يعني: بالجنة، وكقوله في الرحمن: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ٦٠] يقول: هل جزاء أهل التَّوْحِيدِ إِلَّا الْجَنَّةَ.

الوجه الثاني: الحسنى؛ أي: البنون، فذلك قول الله تعالى في النَّحْلِ: ﴿لَهُمُ الْحُسْنَى﴾ [النحل: ٦]؛ أي: البنون.

والوجه الثالث: الحسنى؛ يعني: الخير، فذلك قوله في براءة: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾ [التوبة: ١٠٧]

يقول: ما أردنا ببناء المسجد إِلَّا الْخَيْرَ

ونظيرها في النساء: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢] يعني: الخير¹

بداية الكتابة في هذا العلم

برزت كتب هذا العلم في عهد أتباع التابعين، وقد كتب فيه منهم:

١ - مقاتل بن سليمان البلخي، وكتابه: الوجوه والنظائر.

٢ - أبو علي الحسين بن واقد المروزي، وكتابه: وجوه القرآن

٣ - هارون بن موسى الأعور وكتابه: الوجوه والنظائر.

٤ - يحيى بن سلام، وكتابه: تفسير القرآن مما اشتبهت أسماءه وتصرفت معانيه، وقد عنونت له المحققه

بعنوان: التصاريف بناءً على ما جاء في أول ورقة من المخطوط².

علاقة الوجوه والنظائر بالتفسير اللغوي:

¹ الأشباه والنظائر، لمقاتل، ص 11

² التفسير اللغوي، ص 95

يظهر من كُتِبَ هذا العلم أنّ البحث فيه يتعلّق بالنصّ القرآنيّ مباشرةً، حيثُ يستنبطُ المفسّر معانيّ الوجوه والنظائر من الآيات مباشرةً، ويقتنصُها من السياق القرآنيّ الذي وردت فيه اللفظة، ولذا كثرت عندهم الوجوه في بعض الألفاظ بسبب النظر إلى الاستعمال السياقيّ، دون الاقتصار على أصل المدلول اللغويّ وعند بحث علاقة الوجوه والنظائر القرآنيّة باللّغة، فإنّ الأمر فيه جانبان مرتبطان باللّغة:

الأول: الأصل الجامع لمعنى اللفظ في لغة العرب، ومعرفة علاقة هذه الوجوه بهذا الأصل

الثاني: أنّ بعض هذه الوجوه تكون دلالات لغويّة مباشرةً، وقد تتعدّد الوجوه بتعدّد هذه الدلالات، والنظر في ذلك يرجع إلى استعمال العرب حسبما قرّره أهل اللّغة.

وإذا وُجِدَ في كتبهم شيءٌ من الوجوه لا يوجد له دلالة مباشرةً في كتب أهل اللّغة، فإنّ هذا لا يعني خروجه عن اللّغة ولكن يُحفظُ أنّه لا بدّ من وجود ارتباطٍ بينه وبين أصل المعنى اللغويّ.

وسنذكر من الأمثلة ما يوضّح ذلك:

○ قال مقاتل: تسيّر اللبس على أربعة وجوه:

فوجهٌ منها: يلبسون؛ يعني: يخلطون، فذلك قوله في البقرة: ﴿وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ٤٢]؛ يعني: لا تخلطوا. ونظيرها في آل عمران: ﴿لَمْ تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ [آل عمران: ٧١]؛ يعني: لم تخلطون، كقوله في الأنعام: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَمَ يَلْبَسُوا إِيمَانَهُمْ يَظْلَمُ﴾ [الأنعام: ٨]؛ يعني: لم يخلطوا الإيمان بالشرك.

والوجه الثاني: اللباس؛ يعني: سكن، فذلك قوله في البقرة: ﴿هُنَّ لِيَاسٍ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، يقول: نساؤكم سكن لكم. وأنتم لباس هنّ؛ يعني: سكن هنّ؛ كقوله في الفرقان: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لِيَأْسًا﴾ [الفرقان: ٤٧]؛ يعني: سكناً، نظيرها في عمّ يتساءلون: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَأْسًا﴾ [النبأ: ١٠]؛ يعني: سكناً.

والوجه الثالث: اللباس؛ يعني: الثياب التي تلبس، فذلك قوله في الأعراف: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِيَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا﴾ [الأعراف: ٢٦]؛ يعني: الثياب.

وقال في حم الدخان: ﴿يَلْبَسُونَ مِنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الدخان: ٥٣]؛ يعني: الثياب.

والوجه الرابع: يعني العمل الصالح، قوله في الأعراف: ﴿وَلِيَاسُ التَّفْوَى﴾ [الأعراف: ٢٦] يعني: العمل الصالح.¹

¹الأشبه والنظائر، ص 105

تحليل هذه الوجوه:

١ - أصل مادة لبس يدلُّ على مخالطةٍ ومداخلَةٍ، كما قاله ابن فارس، والوجه الأول من الوجوه التي ذكرها مقاتلٌ جاء على أصلِ مادَّةِ اللَّفْظِ.

٢ - غلبَ إطلاقُ لفظِ اللباسِ على الثيابِ الملبوسةِ، فصارَ شيعُ هذا المعنى أشبهَ بأن يكونَ أصلُ المادَّةِ، وإن كانَ في حقيقتهِ يعودُ إلى معنى المخالطةِ والمداخلَةِ، وعلى هذا المعنى المشهورِ جاء تفسيرُ الوجه الثالثِ من الوجوه التي ذكرها مقاتلٌ.

٣ - أمَّا الوجه الثاني والرابع، فإنه نحى به إلى التفسيرِ على المعنى، ولم يبيِّن مدلولَ اللَّفْظِ المباشرِ، وإن كانَ يعودُ إلى أصلِ المادَّةِ الدالِّ على الاختلاطِ، وهو الصُّقُّ بالمدلولِ المشهورِ في المادَّةِ، وهو اللباسُ.

فقوله تعالى: ﴿ هُنَّ لِيَاسٍ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٍ هُنَّ ﴾ [البقرة: ١٨٧] فيه تشبيهٌ للزوجينِ باللباسِ، لشدَّةِ مخالطتهما فيما بينهما.

وتفسيرُه اللباسَ في هذه الآية بأنه السُّكْنُ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من الزوجينِ يسكنُ إلى صاحبه؛ كما يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وقوله: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ﴾ [الروم: ٢١]، فكأنَّه نظرَ إلى هذه الآية ففسَّرَ اللباسَ بالسكنِ، وهو تفسيرٌ لا يخرُجُ عن معنى المخالطةِ، لأنَّ الساكنَ مخالطٌ لمسكنه.

وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لِيَأْسًا ﴾ [الفرقان: ٤٧] ونظيره من سورة النَّبَأِ، هو من بابِ تشبيهِ الليلِ باللباسِ الذي يستُرُّ الإنسانَ؛ أي أنَّ اللباسَ كما يستُرُّ جسمَ الإنسانِ، فكذلك الليلُ يستُرُّ الإنسانَ.

وتفسيرُه اللباسَ في هاتين الآيتين بأنه: السُّكْنُ، كأنَّ فيه إشارةً إلى تفسيرها بما وردَ في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ [يونس: ٦٧]، وقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ [النمل: ٨٦]، وغيرها من الآياتِ الدالَّةِ على هذا المعنى الذي لا يخرُجُ. أيضاً. عن معنى المخالطةِ، لأنَّ اللَّيْلَ يخالطُ بالإنسانِ ويغطِّيه، فيكون له كاللباسِ الذي يلبسه.

وأما تفسيرُه قوله تعالى: ﴿ وَلِيَأْسُ التَّقْوَى ﴾ [الأعراف: ٢٦] بأنه العملُ الصالحُ، فهو تفسيرٌ على المعنى؛ لأنَّ المرادَ بلباسِ التقوى استشعارُ النَّفْسِ تقوى الله، في الانتهاءِ عمَّا نهى الله عنه، وإتيان ما أمر الله به، وذلك يجمعُ الإيمانَ والعملَ الصالحَ فتلبُّسُه بهذا يدلُّ على المخالطةِ منه لهذه الأمور.¹

¹ ينظر تفسير الطبري، ج12، ص371

حتى كأنها عليه كاللباس الذي يلبسه، فكما يظهر أثر لباسه عليه، يظهر عليه أثر التقوى بعمل الطاعات واجتناب المنهيات، وما يلحق ذلك من حسن السمات والحيا و غيرها من أخلاق الإيمان.

كليات الألفاظ القرآنية:

المراد بكليات الألفاظ القرآنية: ما يُصدَّرُ به المفسِّرونَ تفسيرَ بعضِ الألفاظِ بقولهم: «كُلُّ ما في القرآنِ من كذا، فهو كذا»، وهذا هو الغالبُ في التعبيرِ عن كلياتِ القرآنِ، وقد يرُدُّ التَّعبيرُ عنها بغيرِ لفظِ «كل»، مثل: «ما ورد في القرآن من كذا، فهو كذا»، ولهم في ذكرها طريقتان:

الأولى: أن يُنصُّوا على انحرامِ الكليَّةِ في اللفظِ المفسَّرِ، ومثال ذلك ما قاله ابن فارس (ت: ٦٩٥): «ما في القرآنِ من ذَكَرِ البعلِ فهو الزوج؛ كقوله تعالى: { وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ } [البقرة: ٢٢٨]، إلا حرفاً واحداً في الصَّافَاتِ: { أَتَدْعُونَ بَعْلًا } [الصافات: ١٢٥]، فإنه أراد صنماً»¹

وبتأمل هذا النوع من الكليات يظهر أنه مندرج في الوجوه والنظائر، غير أنه هاهنا لا يكون للفظ إلا معنيان، أحدهما هو المطرد في مواضع اللفظة من القرآن، والآخر يكون في موضع أو موضعين. وعند حكاية ما ذكره ابن فارس (ت: ٣٩٥) على أسلوب الوجوه والنظائر، فإنه يكون كالآتي:

البعل له في القرآن وجهان:

الأول: الزوج، ومنه قوله تعالى: { وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ } [البقرة: ٢٢٨]، ونظيرها قوله تعالى: { وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا } [هود: ٧٢]، ونحوها.

الثاني: صنم، وهو قوله تعالى: { أَتَدْعُونَ بَعْلًا } [الصافات: ١٢٥]؛ أي: صنماً.

وعلى هذا الأسلوب، صار للفظ البعل وجهان، وللوجه الأول نظائر، وهذا الأسلوب في الكلية المنخرمة غير موجود عند السلف، بل هو موجود عندهم على أسلوب الوجوه والنظائر.²

الثانية: أن لا ينصُّوا على انحرامِ الكليَّةِ، وهذا يحتاج إلى تتبع معنى اللفظة في كل القرآن، وأن تكون بمعنى واحد في جميع هذه المواضع، فإذا كانت كذلك، فإنها تكون كلية تاممة غير منخرمة، ويمكن أن يصبح

¹ البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ج 1، ص 105

² ينظر: التفسير اللغوي، ص 103

هذا المعنى مصطلحاً قرآنيًا، أي أنه أينما وردَ هذا اللَّفْظُ في موضعٍ من القرآن، فإنه لا يحتملُ غيرَ هذا المعنى.

ومن الأمثلة الواردة عن السلفِ في ذلك: لفظ «أليم»، قال الضَّحَّاك (ت: ١٠٥): «كلُّ شيءٍ في القرآن من الأليم فهو الموجع». وقد وردت هذه اللَّفْظَةُ في القرآن اثنتين وسبعين مرَّةً، ووردت بصيغة: «تألون» و«يألون» ثلاث مراتٍ.

وهذا المعنى الذي جعله الضَّحَّاك (ت: ١٠٥) معنًى كُليًّا لهذه اللَّفْظَةِ هو المعنى اللُّغويُّ لها. قال ابن فارس (ت: ٣٩٥): «الهمزة واللام والميم: أصلٌ واحدٌ، وهو الوجع»

وبناءً على قولِ الضَّحَّاك (ت: ١٠٥)، فإنَّ هذه الكلمة أينما وُجِدَتْ في القرآن، فإنها بمعنى الألم، ومما يُلاحظُ على هذا المعنى أنه هو المعنى اللُّغويُّ الوحيدُ لهذه اللَّفْظَةِ¹.

ومن هذا البيان يظهر أنَّ الكليَّةَ التَّامَّةَ في الألفاظِ القرآنيَّةِ بحثٌ يقابلُ الوجوهَ والنِّظائِرَ؛ لأنَّ كتبَ الوجوه والنِّظائِرِ تذكرُ اللَّفْظَ الذي يكونُ له أكثرُ من وجهٍ دونَ غيره، والكليَّاتُ التَّامَّةُ يُذكرُ فيها اللَّفْظُ الذي له معنًى واحدٌ.

ومما وردَ عن السلفِ من كُليَّاتٍ في الألفاظِ القرآنيَّةِ ما يلي:

○ عن مجاهد (ت: ١٠٤) قال: «كُلُّ ظَنٍّ في القرآنِ فهو علمٌ»، وفي رواية: «يقين» هذا المعنى الذي ذكره مجاهد (ت: ١٠٤) للفظِ الظَّنِّ هو أحدُ المعاني اللُّغويَّةِ لهذا اللفظِ. قال ابن فارس (ت: ٣٩٥): الظاء والنون: أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنيين مختلفين: يقينٌ وشكٌّ². فأما اليقينُ، فقولُ القائلِ: ظننتُ ظنًّا؛ أي: أيقنتُ. قال الله تعالى: {الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنََّّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ} [البقرة: ٢٤٩]، أراد. والله أعلم. يوقنون، والعربُ تقولُ ذلك وتعرفه»، قال شاعرهم:

فقلتُ لهم ظنُّوا بألْفِي مُدَجِّجٍ سرائهم في الفارسيِّ المسرِّدِ

أراد: أيقنوا، وهو في القرآن كثير

○ وعن سعيد بن جبیر (ت: ٩٤) قال: «كلُّ شيءٍ في القرآن إفكٌ فهو كذبٌ» وهذا الذي ذكره سعيد (ت: ٩٤) هو المعنى اللُّغويُّ لهذه اللَّفْظَةِ. قال ابن فارس (ت: ٣٩٥):

¹ تفسير الطبري، ج 1، ص 262

² مقاييس اللغة، ج 3، ص 462

«الهمزة والفاء والكاف: أصلٌ واحدٌ يدلُّ على قلبِ الشيء عن جهته، يقال: أُفِكَ الشيءُ، وأُفِكَ الرجلُ: إذا كذب، والإفك: الكذب...»¹

وبهذا تظهرُ علاقةُ هذين العلمين (الوجه والنظائر، وكليات الألفاظ القرآنية) بالتفسير اللغوي، وأنَّ المفسِّر الذي يسلك هذا السبيل لا بد أن يكون معتمداً على اللغة، وإن لم ينص على ذلك، والله أعلم.

ثانياً: التفسيرُ اللُّغويُّ عند اللُّغويين

وفيه:

القسم الأول: المشاركة غير المباشرة في تفسير القرآن.

القسم الثاني: المشاركة المباشرة في تفسير القرآن.

اللغويون: هم المشتغلون بجمع ألفاظ العرب ومعرفة دلالتها واشتقاقها وتصريفها، ومعرفة أساليبها في الخطاب، والاستدلال لذلك بلغة العرب من شعرٍ أو نثرٍ.²

وبتتبع تراجم اللُّغويين وفهارس كتبهم، ظهر أنهم برزوا في القرن الثاني الهجري، وكان ظهورهم إيداناً ببروز هذا التخصص العلمي الذي لم يكن ينسب قبلهم إلى أعلام في جيل الصحابة والتابعين، أي أنك لا تكاد تجد في هذين الجيلين من وصف بأنه فلان اللُّغوي.

مشاركة اللُّغويين في التفسير كانت على قسمين:

الأول: مشاركة غير مباشرة في تفسير القرآن.

والثاني: مشاركة مباشرة في تفسير القرآن.

القسم الأول: المشاركة غير المباشرة

تبرزُ مشاركة اللُّغويين غير المباشرة في أنماط التآليف اللُّغوي التي سلكها اللُّغويون في الكتابة اللُّغوية، وكانت كتب النوادر من أقدم ما ظهر من أنماط التآليف اللُّغوي. وكان أبو عمرو بن العلاء (ت: ١٤٥) أول من دُكر له كتاب في: النوادر

¹مقاييس اللغة، ج1، ص118

²التفسير اللغوي، ص108

وقد كانت الكتابة في هذه الأنماط اللغوية على ضربين:

الأول: الكتابة على أسلوب الموضوعات:

كانت الكتابة على أسلوب الموضوعات سبق التأليفات اللغوية، وأغلب ما كتب كان في موضوع واحد؛ ككتب: الفروق، والنوادر، والأضداد، والنبات، وخلق الإنسان، والأنواء... وغيرها.

وقد ظهر جمع هذه الموضوعات في كتاب واحد عند أبي عبيد (ت: ٢٢٤) في كتابه «الغريب المصنف» حيث جعل لكل موضوع باباً مستقلاً، فتجد فيه باباً في خلق الإنسان، وباباً في اللباس، وباباً في الأطعمة، وباباً في الأمراض، وباباً في الخمر، وباباً في الدور والأرضين... إلخ

الثاني: الكتابة على الحروف:

كانت الكتابة على الحروف تهدف إلى استيعاب ألفاظ العرب، وكانت البداية فيها بكتاب «العين» المنسوب للخليل بن أحمد (ت: ١٧٥)، ثم تلتها الكتب الأخرى، ومنها: كتاب «الجميم» لأبي عمرو الشيباني (ت: ٢٢٠ تقريباً) وكتاب «البارع في اللغة» للمفضل بن سلمة (ت: ٢٩٠)، وكتاب «جمهرة اللغة» لابن دريد (ت: ٣٢١)... إلخ. وسأذكر كيف كان التفسير اللغوي في هذين الضربين من الكتابة، مع ذكر الأمثلة لذلك.

أولاً: التفسير اللغوي في كتب الموضوعات:

1 - يظهر من كتب اللغة التي كتبت على نمط الموضوعات أن التفسير لم يكن قصداً أولياً من مقاصد اللغوي في كتابه.

2 - غالب ما جاء في التفسير كان تفسير ألفاظ قرآنية مفردة، يذكر فيها اللغوي دلالة هذه اللفظة، ومن ذلك قول أبي العميثل (ت: ٢٤٠)، قال: «والجوار. مهموز. صوت في تضرع، ومنه قوله تعالى: {فَالْيَهُ بِنَجَّارُونَ} [النحل: ٥٣]»¹.

وقال أبو مسحل: «وتحيف ماله وتحوفه، وتحوفت ماله، وقال الله عز وجل: {أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ} [النحل: ٤٧]، وهو النقص»

¹ التفسير اللغوي، ص 115

3 - غالبًا ما يذكر اللغوي معنى اللفظة في لغة العرب، ثم يذكر الآية التي ورد فيها هذا اللفظ، فيفسر لفظ الآية به، ومن ذلك ما ذكره قطرب (ت: ٢٠٦): «وقالوا. إذا دنا ولادها.: بخضت بخاضًا، ومخضت: لغة، وهو قول الله عز وجل: {فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ} [مریم: ٢٣]»

4 - كما أن هذه الكتب لا تذكر. في الغالب. إلا الألفاظ المناسبة لموضوع الكتاب، وقل أن تذكر ألفاظًا لا علاقة لها بموضوعه، ومن ذلك ما ورد في كتاب «الإبدال» لابن السكيت (ت: ٢٤٤)، قال: «... ما ينوص لحاجة، وما يقدر على أن ينوص؛ أي: يتحرك لشيء، ومنه قوله تعالى: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} [ص: ٣]، ومعنى (ولات): ليس، و(مناص): مثل مناص»

ففي هذا المثال تجد ابن السكيت (ت: ٢٤٤) يورد الإبدال في الضاد والصاد في (مناص) و(مناص)، ثم ذكر الآية، ثم استطرده في معنى «ولات

5 - وقد تخلو بعض الرسائل اللغوية من ذكر ألفاظ قرآنية مفسرة، وذلك لأسباب؛ منها:

○ ألا يوجد لموضوع الكتاب ما يناسبه من ألفاظ قرآنية.

○ أو لعدم حضورها في ذهن المؤلف، أو لغيرها من الأسباب

وعودًا على بدء، فإن كتب الموضوعات لا تكاد تخرج عن بيان مدلول اللفظ في اللغة، ومن الأمثلة الواردة في بعض الكتب ما يلي:

في كتاب «ما تلحن فيه العامة» المنسوب للكسائي (ت: ١٨٣)، قال: «تقول: عندي وقرّ حطب، ووقرّ حنطة، وكل ما يُحمل فهو وقرّ. بكسر الواو. قال تعالى: {فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا} [الذاريات: ٢].

وتقول: في أذنيه وقرّ. بفتح الواو. وهو رجل موقور: إذا كان به صمم، وقال الله تعالى: {وَفِي آذَانِنَا وَقْرًا} [فصلت: ٥]

وفي كتاب «الأمثال» لمؤرخ (ت: ١٩٥) (٢)، قال: «المبسل: المسلم، قال الله عز وجل: {أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبْتُمْ} [الأنعام: ٧٠]»

وفي كتاب «الغريب المصنف» لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤)، قال: «والكوثر: الشيء الكثير، ومنه قول الله جل ذكره: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ} [الكوثر: ١]»¹.

¹التفسير اللغوي، ص 116

ثانياً: التفسير اللغوي في معاجم الحروف:

يُعد كتاب «العين» أول معجم عربي سار في ترتيبه على الحروف.

ولما كان مقصد التأليف على هذه الطريقة محاولة الإحاطة بلغة العرب؛ فإن المؤلف سيذكر ألفاظاً قرآنية ويقوم بتفسيرها.

ومن الملاحظ أن اللغوي في هذه الكتب قد يورد اللفظ القرآني دون ذكر الآية التي ورد فيها؛ مثل تفسير «العَيْن» في كتاب «العين»: «والعَيْن: المصبوغ ألواناً من الصوف، ويقال: كل صوف عَيْن، والقطعة عَهنة، والجمع: عَهون».

والعَيْن وارد في قوله تعالى: {وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ} [المعارج: ٩]، وقوله تعالى: {وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ} [القارعة: ٥]، ولم يذكر شيئاً من هذين الموضوعين¹.

ومن أمثلة تفسير الألفاظ في كتاب «العين» ما يلي:

1 - قال: «والمعصرات: سحابات تمطر، قال الله تعالى: {وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا} [النبا: ١٤].»

وأعصر القوم: أمطروا، قال الله عز وجل: {وَفِيهِ يُعْصِرُونَ} [يوسف: ٤٩]، ويُقرأ: {يُعْصِرُونَ} (١) من عصير العنب. أي: يستغلون أراضيهم؛ لأن الله يغنيهم، فتجيء عصارة أراضيهم؛ أي: غلتها؛ لأنك إذا زرعت اعتصرت من زرعك ما رزقك الله.

والإعصار: الريح التي تثير السحاب.

عصرت الرياح، فهي معصرات؛ أي: مثيرات للسحاب. والإعصار: الغبار الذي يستدير ويسطع.

وغبار العجاجة إعصار أيضاً، قال الله عز وجل: {فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ} [البقرة: ٢٦٦]؛ يعني: العجاجة².

وقال: «والهجر والهجران: ترك ما يلزمك تعهده، ومنه اشتقت هجرة المهاجرين؛ لأنهم هجروا عشائرتهم فتقطعوا في الله.

قال الشاعر:

وأكثر هجر البيت حتى كأنني مللت، وما بي من ملال ولا هجر

¹ ينظر: التفسير اللغوي، ص 118/119

² ينظر: العين: ج 1، ص 295

وقال تعالى: { إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا } [الفرقان: ٣٠]؛ أي: يهجرونني وإياه.

وقال تعالى: { مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ } [المؤمنون: ٦٧]؛ أي: تهجرون محمداً □.

ومن قرأ: { تَهْجُرُونَ }؛ أي: تقولون الهجر؛ أي: قول الخنا والإفحاش في المنطق، تقول: أهجره إهجاراً.

قال الشماخ:

كما جدة الأعراق قال ابن ضرة عليها كلاماً جار فيه وأهجر

والهجر: هذيان المبرسم ودأبه وشأنه، ويقال منه: { سَامِرًا تَهْجُرُونَ } [المؤمنون: ٦٧]؛ أي: تهذون في النوم. وتقول: هجرت هجرًا.¹

إن هذه النصوص تعطي صورة تقريبية للتفسير اللغوي في كتب المعاجم التي نظمت على الحروف، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

1 - بيان دلالة اللفظ القرآني في لغة العرب، والغالب أنها تذكر الآية التي وردت فيها اللفظة.

وإذا كان للفظ أكثر من دلالة في لغة العرب، فإن كتب المعاجم تذكرها، كما أنه إذا كان له أكثر من استعمال ذُكر؛ كما في لفظ «النسيء» المذكور سابقاً.

2 - الاهتمام باختلاف القراءات إذا كان في اختلافها أثر على المعنى؛ كلفظ: (يعصرون) و(تهجرون) الواردين في الأمثلة السابقة.

3 - الاستشهاد للفظ القرآني بأشعار العرب؛ كالاستشهاد الوارد في تفسير لفظ «تهجرون»، وقد يقل هذا الاستشهاد في كتاب ككتاب «العين».

القسم الثاني: المشاركة المباشرة في تفسير القرآن

برزت مشاركة اللغويين المباشرة في التفسير من خلال علمين: علم غريب القرآن، وعلم معاني القرآن. وهناك العديد من المؤلفات منها:

- غريب القرآن، لأبان بن تغلب الجريدي، القارئ، النحوي، اللغوي (ت: 141هـ).
- معاني القرآن، لمحمد بن الحسن الرؤاسي، الكوفي، المقرئ، النحوي، اللغوي (ت: 170هـ).
- معاني القرآن، ليونس بن حبيب، البصري، النحوي (ت: 182هـ).

¹ ينظر: العين: ج3، ص387

● معاني القرآن، لعلي بن حمزة الكسائي، الكوفي، النحوي، اللغوي، أحد القراء السبعة (ت: 183هـ)

- غريب القرآن، لمؤرج بن عمرو السدوسي، البصري، النحوي، اللغوي (ت: 195هـ)
- غريب القرآن، لأبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، البصري، اللغوي (ت: 202هـ)
- غريب القرآن، للنضر بن شمائل، البصري، اللغوي (ت: 203هـ).
- مشكل القرآن، لمحمد بن المستنير (قطرب)، البصري، النحوي، اللغوي (ت: 206هـ).
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، الكوفي، النحوي، اللغوي (ت: 207هـ).
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، البصري، اللغوي (ت: 210هـ).
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش)، البصري، النحوي (ت: 215هـ).
- غريب القرآن، للأخفش (ت: 215هـ)
- معاني القرآن، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، البصري، النحوي، اللغوي (ت: 215هـ).
- معاني القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام، اللغوي (ت: 224هـ).
- غريب القرآن، لأبي عبد الله محمد بن سلام الجمحي، البصري، الأديب (ت: 231هـ).
- غريب القرآن، لأبي عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك اليزيدي (ت: 237هـ).
- غريب القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، البصري، اللغوي، الأديب (ت: 276هـ)

- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ت: 276هـ).
- معاني القرآن، لأبي العباس محمد بن يزيد (المبرد)، النحوي، اللغوي، الأديب (ت: 285هـ).
- ضياء القلوب في معاني القرآن، للمفضل بن سلمة، الكوفي، النحوي، اللغوي (ت: 290هـ تقريباً)
- معاني القرآن، لأبي العباس أحمد بن يحيى (ثعلب)، الكوفي، النحوي، اللغوي (ت: 291هـ).
- معاني القرآن، لمحمد بن أحمد بن كيسان، النحوي، اللغوي (ت: 299هـ)

طريقة التفسير اللغوي في هذه الكتب:

لقد استقرت المطبوع من هذه الكتب، وظهر لي من خلال هذا الاستقراء أن اللغويين سلكوا في هذه الكتب مسلك السلف في التفسير اللغوي، فظهر عندهم التفسير على المعنى، وعلم الوجوه، وأسلوب التفسير اللفظي. غير أن هذا الأخير هو الغالب على التفسير اللغوي عند اللغويين، والأولان لا يشكّلان شيئاً كثيراً عندهم.

وقبل أن أذكر الأمثلة على ذلك، سأذكر ما تجده زائداً عن السلف من البحوث في مسائل العريية في التفسير عند اللغويين.

أولاً: كثرة مباحث الصرف والاشتقاق:

برزت هذه المباحث بكثرة عند الفراء (ت: 207هـ) والأخفش (ت: 215هـ)، وغالب هذه المباحث لا أثر لها على التفسير؛ أي: لا يتوقف عليها البيان، وإنما لما كان النظر اللغوي عند هؤلاء اللغويين هو المقصد في التفسير توسعوا في ذكر هذه المباحث اللغوية.

ويلاحظ أن هذه المباحث الصرفية والاشتقاقية في كتب «المعاني» دون كتب «الغريب». ومن الأمثلة في كتب المعاني:

قال الأخفش (ت: 215هـ): «وقال: {وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ} [البقرة: 222]؛ لأنك تقول: طَهَّرْتَ المرأة، فهي تَطْهُرُ. وقال بعضهم: طَهَّرْتُ.

وقالوا: طَلَّقْتَ تَطْلُقُ، وَطَلَّقْتُ تَطْلُقُ أَيضًا. ويقال للنفساء إذا أصابها النفاس: نُفِسَتْ، فإذا أصابها الطلق: طُلِّقَتْ.

وقال: {لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ} [البقرة: 225] تقول: لَعَوْتُ في اليمين، فأنا أَلْعُو لَعْوًا، ومن قال: هو يُمْحَى؛ قال: هو يُلْعَى لَعْوًا وَمَحْوًا، وقد سمعنا ذلك من العرب، وتقول: لَعَيْتُ باسم فلان، فأنا أَلْعَى به لَعًا؛ أي: أذكره»¹.

ثانياً: كثرة المباحث النحوية:

كان النحو وعلله بارزاً في كتب «المعاني»، وقد كان أحد مقاصد التأليف فيها دون كتب «الغريب»، وهذا مما لا تجده عند السلف. ومن الأمثلة على ذلك:

قال الفراء (ت: 207هـ): «وقوله: {وَإِنَّمَا تَخَافَنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ} [الأنفال: 58]، يقول: نقض عهد. {فَأَنبِذْ إِلَيْهِمْ} بالنقض {عَلَى سِوَاءٍ}، يقول: افعل كما يفعلون سواءً. ويقال في قوله: {عَلَى سِوَاءٍ}: جهراً غير سر»².

¹معاني القرآن للأخفش، ج1، ص186

²معاني القرآن، للفراء، ج1، ص141

وقوله: {تُخَافَنَّ} في موضع جزم، ولا تكاد العرب تدخل النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها (ما)، فإذا وصلوها آثروا التنوين، وذلك أنهم جعلوا ل(إمّا) — وهي جزء — شبهًا ب(إمّا) من التخخير، فأحدثوا التنوين ليُعلم به تفرقة بينهما.

ثم جعلوا أكثر جوابها بالفاء؛ كذلك جاء التنزيل، قال: {فَإِمَّا تَثَقَّفَنَّهْم فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ} [الأنفال: 57]، {وَإِمَّا تُرِيتَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ}، ثم قال: {فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ} [غافر: 77]. فاختيرت الفاء؛ لأنهم إذا نَوَّنوا في (إمّا) جعلوها دَرًّا للكلام، ولا يكادون يؤخرونها. ليس من كلامهم: اضربه إمّا يقوم، إنما كلامهم أن يقدموها، فلما لزم التقديم صارت كالخارج من الشرط، فاستحبوا الفاء وآثروها، كما استحبوها في قولهم: أمّا أخوك فقاعد، حين ضارعتها»

وقال أبو عبيدة (ت: 210هـ) في قوله تعالى: {وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْنُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا

هَمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ} [آل عمران: 180]: انتصب ولم تعمل (هو) فيه، وكذلك ما وقفت فيه فلم يتم إلا بخبر؛ نحو: ما ظننت زيدًا هو خيرًا منك، وإنما نصبت (خيرًا)؛ لأنك لا تقول: ما ظننت زيدًا، ثم تسكت، وتقول: رأيت زيدًا فيتم الكلام، فلذلك قلت: هو خير منك فرفعت، وقد يجوز في هذا النصب»¹
ومن الملاحظ أن المسائل النحوية في كتابه قليلة.

ثالثًا: أن كتب «الغريب» يكثر فيها الاستشهاد اللغوي، وهي أكثر من شواهد كتب «المعاني» في هذا الباب.

ومن الأمثلة على هذه الشواهد في كتب اللغويين ما يلي:

قال الفراء (ت: 207هـ): وقوله: {لَا تَرْجُونَ لِقَاءَنَا} [الفرقان: 21]: لا يخافون لقاءنا، وهي لغة تهامية، يضعون الرجاء في موضع الخوف إذا كان معه جحد.

ومن ذلك قول الله: {مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا} [نوح: 13]؛ أي: لا تخافون له عظمة. وأنشدني بعضهم: لا ترتجي حين تلاقي الذائدا أسبعة لاقت معًا أم واحدا

يريد: لا تخاف ولا تبالي.

وقال الآخر: إذا لسعته النحل لم يرج لسعها وحالفها في بيت نوب عوامل

¹ مجاز القرآن، لأبي عبيدة، ج1، ص110

يقال: نوب ونُوب، ويقال: أوب وأوب (من الرجوع). وقال الفراء: «والنُوب: ذكر النحل»¹.

رابعاً: بيان الأساليب العربية الواردة في القرآن:

اعتنى اللُغويون ببيان الأساليب العربية الواردة في القرآن: من حذف واختصار، وذكرٍ للسبب وترك المسبب، وعكسه، وذكرٍ للواحد بلفظ الجمع، وعكسه، وذكرٍ للإجابة على خاصٍ بلفظ العام، وعكسه، وغيرها. وقد كان لاهتمامهم هذا أسباب؛ كالتنصُّ على عربية القرآن؛ كما عند أبي عبيدة في مجاز القرآن، والردُّ على الطاعنين فيه؛ كما عند ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن.

ومن الأمثلة الواردة في كتبهم:

- قال الفراء (ت: 207هـ). في قوله تعالى: {أَمَّنْ هُوَ قَانِثٌ آتَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا} [الزمر: 9] .: فإن قال قائل: فأين جواب {أَمَّنْ هُوَ}؟ فقد تبين في الكلام أنه مضمر، قد جرى معناه في أول الكلمة، إذ ذكر الضال، ثم ذكر المهتدي بالاستفهام، فهو دليل على أنه يريد: أهذا مثل هذا، أو هذا أفضل أم هذا.
- ومن لم يعرف مذاهب العرب ويتبين له المعنى في هذا وشبهه لم يكتفِ ولم يشتفِ. ألا ترى قول الشاعر:

فأقسم لو شيء أتانا رسوله سواك، ولكن لم نجد لك مدفعا

أن معناه: لو أتانا رسول غيرك لدفعناه، فعلم المعنى ولم يُظهر. وجرى قوله: {أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ} [الزمر: 22] على مثل هذا.²

- وقال أبو عبيدة (ت: 210هـ). في قوله تعالى: {فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ} [البقرة: 196]، والعرب تؤكد الشيء وقد فرغ منه، فتقيده بلفظ غيره تفهيماً وتوكيداً.³

¹معاني القرآن، للفراء، ج2، ص265

²معاني القرآن، للفراء، ج2، ص417

³مجاز القرآن، لأبي عبيدة، ج1، ص70.

وبعد، فهذه أظهرُ الموضوعات التي أبدعها اللُّغَوِيُّونَ في التَّفْسِيرِ زيادَةً عن الَّذِي جَاءَ عَنِ السَّلَفِ رضي الله عنهم، أمَّا ما وردَ عن السَّلَفِ من موضوعاتِ التفسيرِ اللُّغَوِيِّ فهي متفاوتةٌ عند اللُّغَوِيِّينَ، وهي كالأتي.

أولاً: التَّفْسِيرُ عَلَى الْمَعْنَى عِنْدَ اللُّغَوِيِّينَ:

لم يكن التفسير على المعنى شائعاً في منهج اللغويين، وإن كان المفسر لا يستطيع الاستغناء عنه بحال. ويضرب على ذلك مثالٌ بما أورده أبو عبيدة (ت: ٢١٠) في تفسير قوله تعالى: { هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ }، [الأعراف: ٢٠٢]، قال: هذا القرآن ما يُتلى عليكم، فلذلك ذكَّره، والعربُ تفعلُ ذلك، قال:

قَبَائِلُنَا سَبَعٌ وَأَنْتُمْ ثَلَاثَةٌ وَلَلسَّبْعُ أَزْكَى مِنْ ثَلَاثٍ وَأَكْثَرُ

ذَكَرَ: "ثلاثة"، وذهب به إلى "بطن"، ثُمَّ أَنْتَهُ لَأَنَّهُ ذَهَبَ بِهِ إِلَى "قَبِيلَةٍ".

وعلَّلَ التذكير بأن العرب تلجأ إلى مثل هذا الأسلوب حين تنتقل بالكلام من معنى إلى آخر. ثم بيَّن أن "البصائر" في هذا الموضع تعني الحجج والأدلة والبراهين.

فأبو عبيدة في هذا المثال تراه فسَّرَ المراد بالبصائرِ في الآية، وهذا هو التفسيرُ على المعنى، ثمَّ ذَكَرَ وَجْهَ التَّذْكِيرِ فِيهِ، ثُمَّ ذَكَرَ التَّفْسِيرَ اللَّفْظِيَّ لِبَصَائِرٍ¹.

ثانياً: علم الوجوه والنظائر عند اللُّغَوِيِّينَ:

لا يُعرف لأحد من علماء اللغة مؤلَّفٌ مستقل في علم الوجوه والنظائر، غير أن ابن قتيبة (ت: ٢٧٦) أفرد له باباً في كتابه "تأويل مشكل القرآن" تحت عنوان: "اللفظ الواحد للمعاني المختلفة". وقد تميَّز ابن قتيبة في هذا الباب بأنه يرجع اللفظ إلى أصله اللغوي، ثم يتفرَّع منه إلى معانيه المختلفة، وهو ما لا تجده في مؤلفات أتباع التابعين في هذا الفن.

ومن أمثلته: لفظ "الحرج" الذي أصله الضيق:

○ ثم يتشعب إلى معنى الشك في قوله تعالى: { فَالَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ } [الأعراف: ٢]، لأنَّ الشَّاكَ فِي الشَّيْءِ يَضِيقُ صَدْرَهُ بِهِ.

○ وإلى معنى الإثم في قوله: { لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ } [النور: ٦١]. { وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ } [التوبة: ٩١].

¹ ينظر: مجاز القرآن، لأبي عبيدة، ج 1، ص 237

○ وإلى معنى الضيق الحسي في قوله: { وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ } [الحج: ٧٨]
أي: ضيق، و { يَجْعَلُ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا } [الأنعام: ١٢٥]، ومنه الحرجة، وهي: الشجر
المليء¹.

ثالثاً: أسلوب التفسير اللفظي عند اللغويين:

يعدّ التفسير اللفظي ركيزة أساسية في كتابات اللغويين، وقد سار أسلوبهم فيه على نهج السلف، وتتنوع
طرائقهم على صورتين رئيسيتين:

الصورة الأولى: التفسير دون الاستشهاد

من خلال ما كتبه اللغويون في هذا، فإنه يظهر أنه كان الأغلب على تفسيرهم اللغوي، حيث كان اللغويون
يكتفون في الغالب بإيراد معنى اللفظ مجرداً من الشواهد، وهذا النهج هو السائد في كتب غريب القرآن.
ومن أمثله:

١ - في قوله تعالى: { وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا } [الكهف: ٨]، قال الفراء (ت: ٢٠٧):
«وقوله: { صَعِيدًا }؛ الصَّعِيدُ: التُّرابُ. والجُرُزُ: أن تكون الأرض لا نبات فيها، يقال: جُرِزَتِ الأرضُ، وهي
بَجُرُوزَةٍ، وجُرِزَها الجرادُ أو الشَّاءُ أو الإبلُ، فأكلن ما عليها»²

٢ - وفي تفسير لفظ المهاد من قوله تعالى: { وَلَيْسَ الْجِهَادُ } [البقرة: ٢٠٦]، قال أبو عبيدة (ت:
٢١٠): «الفراش»³

٣ - وفي تفسير لفظ «يؤوده»، قال الأخفش (ت: ٢١٥): «وقال: { وَلَا يَأْوُدُهُ حِفْظُهُمَا } [البقرة:
٢٥٥]؛ لأنه من آده يؤوده أوداً، وتفسيره: لا يُثْقَلُ»⁴.

الصورة الثانية: التفسير مع الاستشهاد

وينقسم هذا النوع إلى قسمين:

- الأول: أن ينصوا على أن ذلك لغة العرب، وغالباً ما يصدرونه بعبارة "تقول العرب" أو "هذا
قول العرب"، ثم يذكرون شيئاً من نثرها، ومن ذلك:

¹ينظر: تأويل مشكل القرآن، ص 484.

²معاني القرآن، للفراء، ج 2، ص 134

³بجاء القرآن، لأبي عبيدة، ج 1، ص 71

⁴معاني القرآن، للأخفش، ج 1، ص 196

١ - قال الفراء (ت: ٢٠٧) في تفسير لفظ «مشوراً»: «وقوله: {يَافِرِعُونَ مَثْبُورًا} [الإسراء: ١٠٢]: ممنوعاً من الخير. والعرب تقول: ما تَبَرَكَ عن ذا؟ أي: ما منعك عنه وصرفك عنه»¹

٢ - وفي قوله تعالى: {فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا} [المائدة: ١٠٧]، قال أبو عبيدة (ت: ٢١٠): «أي: فإن ظهر عليه ووقع، وهو من قولهم: عثرت على أغزل بأخرة، فلم تدع بنجد قرده»².

٣ - وقال الأخفش (ت: ٢١٥): «وقال: {فَلَمَّا ذَهَبَ عَنَ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ} [هود: ٧٤]: وهو الفرع، يقال: أفرخ روعك، وألقي في روعي؛ أي: في خلدي. الروع: القلب والعقل، والرَّوع: الفرع»³

• الثاني: أن ينصُّوا على لغة القبيلة التي نزل بها القرآن، وهو الأقل وروداً في التفسير اللغوي. ومن الأمثلة على ذلك:

١ - قال الفراء (ت: ٢٠٧): «وقوله: {أَوَّاهٌ} [هود: ٧٥] دعاء، ويقال: هو الذي يتأوه من الذنوب، فإذا كانت من: يتأوه من الذنوب، فهي من: أوّه له، وهي لغة بني عامر...»⁴

٢ - وفي تفسير قوله تعالى: {فَشَرَّدَ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ} [الأنفال: ٥٧]، قال ابن قتيبة (ت: ٢٧٦): «أي: افعل بهم فعلاً من العقوبة والتنكيل يتفرق به من وراءهم من أعدائك. ويقال: شرّد بهم: سمّع بهم، لغة قريش...»⁵

وخلاصة القول: إن اللغويين والمفسرين الذين جاؤوا في أعقاب هؤلاء الأعلام لم يُضيفوا جديداً يُذكر على الأسلوب التفسيري اللغوي، وإنما اعتمدوا ما أرسى دعائم المتقدمين، وإن وُجدت إضافات فهي في اتساع الأوجه التفسيرية للمفردات والأساليب.

¹ معاني القرآن، للفراء ج2، ص132

² مجاز القرآن، لأبي عبيدة، ج1، ص181

³ معاني القرآن، للأخفش، ج1، ص386

⁴ معاني القرآن، للفراء، ج2، ص23

⁵ غريب القرآن، لابن قتيبة، ص180

خاتمة الفصل الأول:

- يعد التفسير اللغوي ضرورة علمية تملئها طبيعة القرآن الكريم كنص عربي مبین لا يُفهم حق الفهم إلا بأدوات اللغة العربية.
- صنّف العلماء مناهج التفسير على اختلاف طرائقهم في التصنيف، وفي كل تصنيف يحتل التفسير اللغوي موضعاً مركزياً لا هامشياً. فإذا كان تفسير المأثور يُعدّ الأصل والمنبع، فإن التفسير اللغوي هو المرآة التي يُرى فيها معنى ذلك الأصل ودلالته الدقيقة. وكم من رواية تفسيرية مأثورة احتاجت إلى التأويل اللغوي للتحقق من معناها وصحة نسبتها.
- يكفي في بيان مكانة التفسير اللغوي أن أعظم تفاسير القرآن الكريم. كتفسير الطبري وتفسير ابن عطية وتفسير الزمخشري والبحر المحيط لأبي حيان. قد جعلت التحليل اللغوي مرجعها الأول في بناء المعنى وتأسيسه.
- نشأ التفسير اللغوي مع النبي صلى الله عليه وسلم بتفسيره لمفردات القرآن وتراكيبه، ونما في مرحلة الصحابة، وتكاملت مناهجه في القرنين الثاني والثالث الهجريين.
- تنوّعت طرائق السلف في الاستدلال من لغة العرب لبيان معاني القرآن الكريم، وقد شكّلت الشواهد الشعرية والنثرية ركيزتين أساسيتين في هذه الطريقة، وإن كانت الشواهد الشعرية أقل حجماً من سائر أساليب التفسير اللغوي.
- تميّز مسلك التنصيص على لغة القبيلة بكونه أداة معرفية دقيقة تُرجع اللفظ القرآني إلى مورده الأصيل، وقد أثبت ذلك العديد من التفسيرات حين أيدتها المعاجم اللغوية المتأخرة.
- أسهم علم الوجوه والنظائر في إبراز ثراء دلالات الألفاظ القرآنية واتساعها السياقي دون خروج عن الأصل اللغوي الجامع، وهو ما يؤكده التحليل الدقيق لنماذج كـ«اللباس» و«الحسنى».
- أضاف اللغويون إلى مناهج التفسير اللغوي الموروثة عن السلف بعداً منهجياً أكثر تنظيمًا وتوسّعاً، تجلّى في كثرة مباحث الصرف والاشتقاق، والعناية بالأسلوب العربي والردّ على الطاعنين، وإثراء الاستشهاد اللغوي.

الفصل الثاني: مصادر التفسير اللغوي

المصادرُ: جمعُ مصدرٍ، والمصدرُ: ما يصدرُ عنه الشيءُ، ويسمى الموضوعُ: المصدر¹؛ لأنَّ الشيءَ يصدر عنه؛ أي: يخرج منه إلى غيره.

ومصادرُ التفسيرِ اللُّغويِّ: الكتبُ التي هي موضعُ له، وعنهما يصدرُ.

ويمكنُ تقسيمُ مصادرِ التفسيرِ اللُّغويِّ إلى عدَّةِ مصادر:

١ - المصدرُ الأوَّلُ: كتبُ التفسيرِ.

٢ - المصدرُ الثاني: كتبُ معاني القرآنِ.

٣ - المصدرُ الثالثُ: كتبُ غريبِ القرآنِ.

٤ - المصدرُ الرابعُ: كتبُ معاجمِ اللُّغةِ.

٥ - المصدرُ الخامسُ: كتبُ أخرى لها علاقةٌ بالتفسيرِ اللُّغويِّ.

وتختلفُ هذه المصادرُ في عرضِ التفسيرِ اللُّغويِّ،² كما سيظهرُ من استعراضه فيها. وسنكتفي بكتاب واحد في كل مصدر

المصدرُ الأوَّلُ: كتب التفسير

كتب التفسيرِ أوسع من أن يُحاط بها في هذا الموضوع من البحث، والمقصود هنا التمثيل لا الحصر، وذلك بإبراز ما تضمَّنته بعضها من التفسيرِ اللُّغويِّ.

وقد أسهم في التفسيرِ أعلام من القرنِ الأوَّل، كسعيد بن جبير (ت: ٩٤) ومجاهد بن جبر (ت: ١٠٤). وممن كتب فيه من أعلام القرنِ الثاني: إسماعيل السدي (ت: ١٢٨)، ومقاتل بن سليمان البلخي (ت: ١٥٠)، وعبد الملك بن جريج (ت: ١٥٠)، ومالك بن أنس الأصبحي (ت: ١٧٩)، ويحيى بن سلام (ت: ٢٠٠). ومن أعلام القرنِ الثالث: عبد الرزاق الصنعاني (ت: ٢١٠)، وآدم بن أبي إياس (ت: ٢٢٠)، وأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١)، وعبد بن حميد الكشي (ت: ٢٤٩). ومن أعلام القرنِ الرابع: محمد بن جرير

¹ ينظر: المعجم الوسيط، ص 510

² التفسير اللغوي لمساعد الطيار، ص 182

الطبري (ت: ٣١٠)، ومحمد بن إبراهيم بن المنذر (ت: ٣١٩)، وعبد الرحمن بن أبي حاتم (ت: ٣٢٧)، وسواهم.

وقد غلب على هذه الكتابات الاعتناء بنقل ما أثر عن السلف الكرام، دون الاشتغال بنقد تلك الأقوال ومناقشتها، باستثناء ما تميّز به يحيى بن سلام (ت: ٢٠٠) وابن جرير الطبري (ت: ٣١٠) في هذا الشأن. فلمّا دخل ميدان التفسير علماء اشتهروا بالتخصص في علوم بعينها كالنحو والبلاغة والفقّه وغيرها، انعكس ذلك على تفاسيرهم، فأضفوا عليها طابع علومهم التي نبغوا فيها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك: الزمخشري (ت: ٥٣٨) في تفسيره "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، الذي طغى عليه التوجه البلاغي توجهاً واضحاً.

وكتبُ التفسير لا يمكنُ أن تخلو من التفسير اللغوي، وإنما التمايزُ بينها في طريقة عرضهِ، وقِلَّتِهِ وكثرتِهِ، ومدى استفادة المفسر من لغة العرب في بيان معاني كلام الله سبحانه¹.

أولاً: جامع البيان عن تأويل آي القرآن

أملَى الإمام أبو جعفر محمد بن يزيد الطبري (ت: ٣١٠) تفسيره على طلابه في الفترة الممتدة من سنة ثلاث وثمانين ومائتين إلى سنة تسعين ومائتين، ثم قرئ عليه مرةً أخرى في سنة ست وثلاثمائة، وهو ما أثبتته الكتاب في مستهله بقوله: "قرئ على أبي جعفر في سنة ست وثلاثمائة"².

أخذ التفسير اللغوي حيزاً واسعاً في تفسير الطبري، حتى إنه لا يكادُ أن يمرَّ به لفظٌ قرآنيٌّ دون أن يتعرَّضَ لبيانه اللغوي، ويمكنُ بذلك أن يُخرَجَ من تفسيره كتابٌ في تفسير ألفاظ القرآن، وهو ما يُعرف بعلم "غريب القرآن".

ولقد تنوعت أساليب التفسير اللغوي عند ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠) في تفسيره، ويمكنُ إجمالها فيما يأتي:

أولاً: تفسير الألفاظ دون ذكر الشاهد

جرت عادة الطبري أن يُورد هذا النوع في تفسيره الجملي الذي يعقب الآية مباشرة، أو ضمن ترجيحاته بعد استعراض أقوال المفسرين. ومن الأمثلة على ذلك:

¹التفسير اللغوي، ص 184، 183

²ينظر: تفسير الطبري، ج 1، ص 30

المثال الأول: قوله في تفسير قوله تعالى: {ذَلِكَ مَا كُنْتُمْ مِنْهُ تَحِيدُونَ} [ق: ١٩]: "هذه السكرة التي جاءتك -أيها الإنسان- بالحق، هو الشيء الذي كنت تهرب منه وعنه تروغ". والحيد في لغة العرب: الميل والعدول، يقال: حاد عن الشيء يحيد حيدةً وحُيوداً. وهذا هو عين معنى الروغان الذي فسّر به، إذ الروغان ميلٌ أيضاً، يقال: راغ الرجل والثعلب رَوغاً ورَوغاناً: مال وحاد عن الشيء.¹

المثال الثاني: قوله في تفسير قوله تعالى: {أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنٍ} [القيامة: ٣٧]: "ألم يك هذا المنكرُ قدرةً الله على إحيائه من بعد مماته، وإيجاده من بعد فنائه (نُطْفَةً) يعني: ماءً قليلاً في صلب الرجل (مِنْ مَنِيٍّ)؟". والنطفة في كلام العرب: الماء القليل، قال الأزهري (ت: ٣٧٠): "والعرب تقول للمؤبّهة القليلة: نطفة، وللماء الكثير نطفة". وقال رضي الدين الصغاني (ت: ٦٥٠): "النطفة: الماء الصافي، قليلاً كان أو كثيراً، فمن القليل: نطفة الإنسان".²

والأمثلة على هذا النوع كثيرة يضيق المقام عن حصرها. والملاحظ أن الطبري (ت: ٣١٠) كان يميل إلى التحليل المعجمي للألفاظ، فيردّ الكلمة إلى أصلها، أو يُميّزها عمّا يشتهبها، سالكاً في ذلك مسالك أصحاب المعاجم اللغوية في الكشف عن دلالات الألفاظ العربية. ومن ذلك:

قوله في تفسير "المقاليد" من قوله تعالى: {لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} [الزمر: ٦٣]: "يقول تعالى ذكره: له مفاتيح خزائن السماوات والأرض، يفتح منها على من يشاء، ويمسكها عمّن أحبّ من خلقه. واحداها: مقلید، وأما الإقلید: فواحد الأقاليد".³

ثانياً: تفسير الألفاظ مع ذكر الشاهد:

تحتل الشواهد الشعرية مكانةً بارزة في تفسير الطبري (ت: ٣١٠)، شأنه في ذلك شأن سائر المفسرين المعتنين بمسائل النحو، إذ يكثر عندها الشاهد النحوي، ولا يخلو كتابه من الشواهد اللغوية وإن كانت أقل حضوراً من الأولى. ومن الشواهد اللغوية التي أوردها:

قوله في تفسير قوله تعالى: {يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا} [سبأ: ٢]: "يقول تعالى ذكره: يعلم ما يدخل في الأرض وما يغيب فيها من شيء، من قولهم: وَجَّحْتُ فِي كَذَا: إذا دخلت فيه، كما قال الشاعر:

رَأَيْتُ الْقَوَائِي تَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا --- تَضَائِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَجَّحَهَا الْإِبْرَ

¹ ينظر: المرجع السابق، ج 26، ص 161.

² ينظر: المرجع السابق، ج 29، ص 201.

³ تفسير الطبري، ج 24، ص 23.

يعني بقوله: يَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا: يدخلن مداخل".¹

برزت بعض الظواهر التي تميّز بها ابن جرير الطبري في تفسيره اللغوي، وهي:

الظاهرة الأولى: الاستشهاد بأقوال السلف في التفسير اللغوي

كان اعتماد الطبري (ت: ٣١٠) على المأثور عن السلف سمة راسخة في منهجه التفسيري عموماً، وقد انعكس ذلك بوضوح على تفسيره اللغوي. وقد أرسى لنفسه ضابطاً في هذا الشأن مفاده: ألا يتجاوز التفسير ما قاله أهل التأويل من الصحابة والتابعين وأتباعهم، وقد التزم هذا الضابط في كتابه التزاماً شبه تام، ولم يخرج عنه إلا في النادر القليل جداً.

ومن هنا كان يُنزل أقوال السلف في بيان المفردات منزلة الشاهد العربي سواء بسواء، فيسوقها حجةً على معنى اللفظ، وهذا الأسلوب يظهر جلياً لمن يستقرئ كتابه ويتأمل طريقته في عرض أقوالهم. وإن كان قد يعترض على بعضها من الجهة اللغوية، فإن ذلك نادر ولا يُخرجه عن إطاره المنهجي الذي رسمه لنفسه. كما أنه قد يُرجح بعض أقوال السلف على بعض ويختار ما يراه أقوى، دون اعتبارٍ لتقدم طبقة عن طبقة. ولا يعني ترجيحه لقول إبطال ما عداه، وهو ينبّه على ذلك صراحةً في مواضع من كتابه.²

الثانية: قبُولِ المحتملاتِ اللغويةِ الواردةِ عنِ السلفِ:

كان الطبري رحمه الله يتوقف مع تفسير السلف ولا يكاد يتجاوزه، فإذا تعددت أقوالهم في الآية الواحدة فإنه: إما أن يرجح بينها إذا كان أحدها أرسخ في الاحتمال من سواه، وإما أن يجمعها ويقبلها جميعاً ما دامت الآية تتسع لها وتحتملها من غير تضادّ.

ومن أمثلة قبوله المحتملات اللغوية الواردة عن السلف ما يأتي:

موقفه من قوله تعالى: { لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَا ذِمَّةً } [التوبة: ١٠]، إذ أورد أربعة أقوال للسلف في تفسير لفظ "الإل":

- القول الأول: الإل بمعنى الله سبحانه وتعالى، وهو قول مجاهد (ت: ١٠٤) وأبي مجلز (ت: ١٠٦).
- القول الثاني: الإل بمعنى القرابة، وهو قول ابن عباس (ت: ٦٨) والضحاك (ت: ١٠٥) والسدي (ت: ١٢٨).

¹تفسير الطبري، ج 22، ص 29

²ينظر التفسير اللغوي، ص 195، 196

• **القول الثالث: الإلّ بمعنى الحلف، وهو قول قتادة (ت: ١١٧).**

• **القول الرابع: الإلّ بمعنى العهد، وهو قول مجاهد (ت: ١٠٤) وعبد الرحمن بن زيد (ت: ١٨٢)، وهو ما يؤول إليه ما روي عن قتادة (ت: ١١٧)¹.**

ثم خلاص إلى قوله: "وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: إن الله تعالى ذكره أخبر عن هؤلاء المشركين الذين أمر نبيّه والمؤمنين بقتلهم بعد انسلاخ الأشهر الحرم، وحصرهم، والقعود لهم على كل مرصد: أنهم لو ظهروا على المؤمنين لم يرقبوا فيهم إلّا. و"الإلّ" اسمٌ يشتمل على معانٍ ثلاثة، وهي: العهد والعقد والحلف، والقراية، وهو أيضاً بمعنى: الله. فإذا كانت الكلمة تشمل هذه المعاني الثلاثة، ولم يكن الله حصّاً من ذلك معنىً دون معنى، فالصواب أن يعمّ ذلك كما عمّ بها -جلّ ثناؤه- معانيها الثلاثة، فيقال: لا يرقبون في مؤمن الله ولا قرايةً ولا عهداً ولا ميثاقاً".

الثالثة: استعمال اللّغة في التّرجيح:

أجاد الطبري (ت: ٣١٠) في استخدام اللغة أداةً للتّرجيح بين أقوال المفسرين، وفي هذا دليلٌ واضح على رسوخ قدمه ومعرفته العميقة بلغة العرب.

والأمثلة في اعتماده اللّغة في التّرجيح بين أقوال المفسرين كثيرة، ونكتفي هنا بذكر بعضها:

في قوله تعالى: {لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ} [الأحزاب: ٥٢]، استعرض الطبري أقوال السلف في معنى "تبدّل"، وهي على قولين:

• **القول الأول: أن تُطلّقهن وتزوج غيرهن، وهو قول أبي رزّين (ت: ٨٥) ومجاهد (ت: ١٠٤) والضحاك (ت: ١٠٥)، مع اختلاف بينهم في توجيه التبدل.**

• **القول الثاني: أن تُبادل بهن غيرهن، بأن تأخذ زوجته ويأخذ زوجها، وهو قول ابن زيد (ت: ١٨٢).**

ثم رجّح الطبري القول الأول قائلاً: "وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، قول من قال: معنى ذلك: ولا أن تُطلّق أزواجك فتستبدل بهن غيرهن أزواجاً... وأما ما قاله ابن زيد في ذلك أيضاً، فقولٌ لا معنى له؛ لأنه لو كان بمعنى المبادلة، لكانت القراءة والتنزيل: ولا أن تُبادل بهن من أزواج، أو: ولا أن تُبدّل بهن بضم التاء، لكن القراءة المجمع عليها: {وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ} بفتح التاء، بمعنى: ولا أن تستبدل بهن".

¹ تفسير الطبري، ج 14، س 148

ويتجلى في هذا المثال أن ترجيح الطبري اعتمد على الاشتقاق اللغوي للفظ "تَبَدَّل"، إذ استدل على أنه لو كان المراد المبادلة ل جاء اللفظ "تُبادِل" أو "تُبَدِّل" بضم التاء.¹

المصدر الثاني: كتب معاني القرآن

أولاً المراد بمعاني القرآن

المعاني في اللُّغة:

ذهب الراغب (ت: بعد ٤٠٠) إلى أن المعنى هو إظهار ما انطوى عليه اللفظ، وأنه يقارب التفسير وإن كان بينهما فرق. ويقال "عنى بالقول كذا" معناه أراده وقصده.²

أما في الاصطلاح فإن "معاني القرآن" مصطلح يُراد به البيان اللغوي لألفاظ اللغة العربية وأساليبها الواردة في القرآن الكريم.³

ويتضح هذا المعنى باستقراء كتب معاني القرآن التي يظهر فيها جلياً أن المعاني عند أصحابها تعني المنحى اللغوي في التفسير، ويشمل ذلك: بيان غريب الألفاظ، وتقدير المحذوف والمضمر، وتخرج مشكل الخطاب القرآني على أساليب العرب، وتحليل تراكيب الجمل لاستجلاء المعنى، وغير ذلك من المباحث اللغوية التي تزخر بها هذه الكتب.

ومن الأمثلة الدالة على بيان غريب الألفاظ في هذه الكتب:

ما أورده الفراء (ت: ٢٠٧) في تفسير قوله تعالى: { وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي } [البقرة: ٧٨]، إذ بين أن الأمنية تأتي بمعنى التلاوة، مستشهداً بقوله تعالى: { إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ } [الحج: ٥٢]، أي في تلاوته. ثم أضاف أن الأمانى تأتي أيضاً بمعنى اختلاق الأحاديث وافتعالها، واستدل على ذلك بما حُكي عن بعض العرب أنه قال لابن دأب وهو يحدث الناس: "أهذا شيء رويته أم شيء تمنيته؟" يريد: افتعلته. وكانت تلك أحاديث يسمعونها من كبارهم لا من كتاب الله. وقد رأى الفراء أن هذا الوجه الثاني أوضح الوجهين.⁴

¹ تفسير الطبري، ج 22، ص 31.

² ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان داوودي، ص 591

³ ينظر: التفسير اللغوي ص 265

⁴ معاني القرآن للفراء، ج 1، ص 49

ثانياً لِمَاذَا كَتَبَ اللُّغَوِيُّونَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ؟

لما كان القرآن الكريم كلام الله وكتابه المقدس، فقد غدا مرجعاً محورياً لا يستغني عنه الدارسون في شتى العلوم الإسلامية، من فقهاء ولغويين ونحاة وأدباء وبلغاء وغيرهم. وقد عدّ العلماء الاشتغال بالقرآن والتقرب إليه شرفاً رفيعاً يتنافسون فيه، حتى قال سفيان الثوري (ت: ١٦١): "يا ليتني اقتصر على القرآن". ولا عجب أن يحرص علماء اللغة على هذا الشرف ويسعوا إليه. بيد أن هذا الدافع دافع عام مشترك بين العلماء جميعاً لا يختص به أحد.

والمتتبع لأسباب اهتمام اللغويين تحديداً بالكتابة في معاني القرآن، يجد إلى جانب هذا الدافع العام أسباباً أخرى خاصة بهم، أبرزها:

السبب الأول: التخصص العلمي

كان للتخصص العلمي في علوم العربية أثرٌ بالغ في نشأة كتب معاني القرآن وتطورها، فحين تنظر في المحتوى اللغوي لهذه الكتب تُحسُّ أن أصحابها كانوا يسعون إلى سد فراغ في جوانب بحثية لا تجدها عند مفسري السلف، فأقبلوا على درس القرآن من زاوية لغوية خالصة لم يسبقهم إليها غيرهم.¹

السبب الثاني: التنافس العلمي بين البصريين والكوفيين

إذا استقرت المؤلفات في معاني القرآن ستجدها من نتاج علماء البصرة والكوفة، وكانت هاتان المدينتان المعقلَ الأصيل للدرس النحوي.

وكان بينهما من الخلاف والتنافس العلمي ما لا يخفى، ولا يبعد أن يكون هذا التنافس قد امتد أثره إلى ميدان البحث اللغوي. وكان للبصريين السبق في التأليف في هذين العلمين، إذ سبقوا في النحو بكتاب سيبويه (ت: ١٨٠)، وفي اللغة بكتاب النوادر لأبي عمرو بن العلاء (ت: ١٤٥).

وإذا أمعنت النظر في كتب معاني القرآن التي ضمت إعراب القرآن إلى جانب المعاني، ككتاب الفراء (ت: ٢٠٧) والأخفش (ت: ٢١٥) والزجاج (ت: ٣١١)، كدت تجزم بأن البحث النحوي هو المحور الأصلي لهذه الكتب، وأن البحث اللغوي جاء تابعاً له ومكملاً. ويشهد على ذلك أن المباحث والمناقشات النحوية تظفي فيها طغياناً واضحاً على المسائل اللغوية. ويُستنتج من هذا أن هؤلاء العلماء كانوا يرمون

¹التفسير اللغوي ص 268

من وراء تأليفهم في معاني القرآن إلى إبراز مذهبهم النحوي والتدليل عليه، وهذا ما تجلّى بوضوح لا لبس فيه في كتبهم.¹

معاني القرآن وإعرابه للزجاج

شرح أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١) في إملاء كتابه في شهر صفر سنة خمس وثمانين ومائتين، وأتمّه في شهر ربيع الأول سنة إحدى وثلاثمائة.

وكان الزجاج (ت: ٣١١) نحويّاً لغويّاً بصري المذهب، ألّف كتابه في معاني القرآن وإعرابه، وقد صرّح في مستهله بأنه "كتاب مختصر في إعراب القرآن ومعانيه". وأفصح في موضع آخر منه عن غايته قائلاً: "وهذا الباب فيه صعوبة، إلا أن كتابنا هذا يتضمن شرح الإعراب والمعاني، فلا بد من استقصائها على حسب ما يُعلم".²

وهذا يعني أنّه سيّعرضُ لعلمي المعاني والإعراب، وقد كانت أصوله في الإعراب قائمة على مذهب البصريين، حتى إنه اشتد في نقد الكوفيين ومخالفتهم.

وكان للإعراب النصيب الأوفر من كتابه، وثمة نص صريح يكشف أنه جعل الإعراب المقصد الأول من تأليفه، إذ قال: "وإنما نذكر مع الإعراب المعنى والتفسير؛ لأن كتاب الله ينبغي أن يتبيّن، ألا ترى أن الله يقول: {أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ} [النساء: ٨٢، محمد: ٢٤]، فحُضِرْنَا على التدبر والنظر".³

فقد جعل التفسير والمعنى تابعين للإعراب في البحث لا أصليين مستقلين.

ويستطيع المطلّع على الكتاب أن يلمس هذا الاهتمام البالغ بالإعراب من خلال ما أولاه من عناية في سورة الفاتحة وأوائل سورة البقرة.

ولا يتمايز الزجاج (ت: ٣١١) في معالجته للمسائل اللغوية عمّن سبقه من اللغويين، وسندكّر بعض الصُّور اللُّغويّة التي ذكرها:

أَوَّلًا: بَيَانُ دَلَالَةِ الْأَلْفَاظِ:

كَانَ الزَّجَاجُ (ت: ٣١١) يَعتَني عَناية فائِقة بالكشِيف عن دلالَةِ الألفاظِ وضبطِ معانيها في لغة العرب، وتتبّع أصول اشتقاقها، مستشهداً في بعض الأحيان بكلام العرب على ما يذهب إليه.

¹ ينظر: التفسير اللغوي ص 272/273

² معاني القرآن وإعرابه، ج 1، ص 185

³ المرجع السابق، نفس الصفحة

ومن الأمثلة التي بين فيها دلالة الألفاظ دون استشهاد:

المثال الأول: تفسيره لقوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبْتَكُمْ} [البقرة: ٢٢٠]، إذ نقل عن أبي عبيدة أن معناه "لأهلككم"، ثم حرّر المعنى بقوله: إن حقيقته أن الله لو شاء لكلفكم ما يشتد عليكم فتقعون في العنت. وردّ لفظ العنت إلى أصله اللغوي، مبيّناً أن العرب تقول: "عنت البعير" إذا أصابه كسرٌ في رجله بعد الجبر يعجز معه عن تصريفها، ويقولون: "أكمةٌ عنت" إذا كان اجتيازها لا يتم إلا بمشقة شديدة.¹

المثال الثاني: تفسيره لقوله تعالى: {فَكُبِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْعَاوُونَ} [الشعراء: ٩٤]، إذ أوضح أن المراد في الجحيم، وأن معنى "كُبِّبُوا": طُرِح بعضهم على بعض. ونقل عن أهل اللغة أن معناه: هُوِّرُوا. ثم كشف عن حقيقة هذا اللفظ في لغة العرب بأنه يدل على تكرار الانكباب، كأن الملقى يتقلب مرةً بعد مرة حتى يستقر في قرار الجحيم.²

أما الاستشهاد بالشعر فقد بلغت الشواهد الشعرية في كتاب معاني القرآن وإعرابه - مع احتساب المكرر منها - نحو ستة وتسعين وخمسمائة شاهد، وجلّها في مسائل النحو والصرف، وبعضها في بيان دلالة الألفاظ وإن كان ذلك الأقل، وهذا شأن الكتب الجامعة بين الإعراب والمعاني. ومن أمثلة هذه الشواهد الشعرية:

تفسيره لقوله تعالى: {كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا} [آل عمران: ٣٧]، إذ بين أن المحراب هو أشرف المجالس وأرفعها مكانة، وأنه قيل إن مساجدهم كانت تُسمى المحاريب. وأكد أن المحراب في لغة العرب هو الموضع العالي الشريف، مستشهداً بقول الشاعر:

رَيْةٌ مِحْرَابٍ إِذَا جِئْتَهَا --- لَمْ أَلْفَهَا أَوْ أَرْتَقِي سُلْمًا

ثم عزّز ذلك بقوله تعالى: {وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخُسُفِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ} [ص: ٢١].³

ثانياً: الْمُحْتَمَلَاتُ اللَّغَوِيَّةُ:

إذا كان اللفظ يحتمل أكثر من دلالة بسبب الاشتراك اللغوي أو غيره، فإن الزجاج يعمد إلى بيان تلك الاحتمالات وتوضيحها. ومن أمثلة ذلك:

¹ معاني القرآن وإعرابه، ج 1، ص 294

² المرجع السابق، ج 4، ص 94

³ المرجع السابق، ج 1، ص 403

المثال الأول: تفسيره لقوله تعالى: {قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ} [الشعراء: ١٥٣]، إذ أوضح أن اللفظ يحتمل وجهين: الأول أن يكون من السَّحَر بمعنى الرثة، فيكون المعنى: إنما أنت بشر مثلنا. والثاني أن يكون من المفعَّلين من السَّحَر، فيكون المعنى: ممن قد سُحِر مرةً بعد مرة.¹

المثال الثاني: تفسيره لقوله تعالى: {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ} [محمد: ٢٢]، إذ بيّن أن من قرأ {تَوَلَّيْتُمْ} بالفتح فإن الآية تحتمل وجهين:

- **الوجه الأول:** أن يكون المعنى: لعلكم إن أعرضتم عمّا جاءكم به النبي صلى الله عليه وسلم عدتم إلى عادات الجاهلية، فأفسدتم في الأرض، وأوأدتم البنات بدفنهن أحياءً، وقطعتم الأرحام.
- **الوجه الثاني:** أن يكون المعنى: فعلمكم إذا توليتم الأمر وتقلدتم السلطة أن تُفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم، فيقتل بعضكم بعضاً، كما يقتل بنو هاشم قريشاً وتقتل قريش بني هاشم، وهكذا إن توليتم.²

ثالثاً: تَوْجِيهُ الْقِرَاءَاتِ:

إذا أفضى اختلاف القراءة إلى اختلاف في مدلول اللفظ، فإن الزجاج يعمد إلى بيان ذلك الاختلاف وتوضيحه. ومن أمثلة ذلك تفسيره لقوله تعالى: {إِنَّ هَذَا إِلاَّ خُلُقُ الْأَوَّلِينَ} [الشعراء: ١٣٧]، إذ أوضح أن اللفظ يُقرأ على وجهين: فمن قرأ "خُلُق" بضم الخاء فمعناه عادة الأولين وستتهم، ومن قرأ "خَلَق" بفتح الخاء فمعناه اختلاقهم وافتراؤهم وكذبهم. ثم أضاف وجهاً آخر في قراءة "خُلُق الأولين"، وهو أن المعنى: خُلِقنا كما خُلِق من قبلنا، نحيا كما حيوا ونموت كما ماتوا ولا نُبعث، لأن القوم كانوا منكبين للبعث.³

رابعاً: بيان الأسلوب العربي

من أبرز ما حرصت كتب معاني القرآن على بيانه: الأساليب العربية التي نزل بها القرآن الكريم. وقد عُني الزجاج (ت: ٣١١) كسائر العلماء الذين كتبوا في هذا الفن ببيان جملة من هذه الأساليب التي جاء بها القرآن موافقةً لأساليب العرب المعهودة في كلامهم. ومن أمثلة ذلك:

¹معاني القرآن وإعرابه، ج 4، ص 96

²معاني القرآن وإعرابه، ج 5، ص 13

³معاني القرآن وإعرابه، ج 4، ص 97

تفسيره لقوله تعالى: { فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ } [الشعراء: ٤]، إذ بيّن أن مجيء "خاضعين" بصيغة جمع المذكر مع "الأعناق" إنما هو جائز لأن خضوع الأعناق في حقيقته خضوع أصحابها، فلما كان الخضوع لا يتحقق إلا بخضوع الأعناق صح التعبير بالمضاف إليه عن المضاف. واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

رَأَتْ مَرَّ السِّنِينَ أَخَذَنَ مِئِّي --- كَمَا أَخَذَ السَّرَّارُ مِنَ الْهَلَالِ

مبيّناً أن الشاعر أسند الفعل إلى السنين لا إلى المرور، لأن السنين لا تكون إلا بمرور، فجاز الإخبار عنها وإن كان المرور مضافاً إليها.¹

المصدر الثالث: كتب غريب القرآن

الغريب في اللغة:

جاء في كتاب العين أن "الغريب: الغامض من الكلام"². وترجع مادة (عَرَبَ) في أصلها إلى معنى البُعد، فالغامض من الكلام هو ما بُعِدَ عن الفهم والإدراك.

الغريب في الاصطلاح:

لا يقتصر غريب القرآن على المعنى اللغوي المذكور، بل هو في اصطلاح أهل هذا الفن أوسع دلالةً، إذ يُراد به تفسير ألفاظ القرآن تفسيراً لغوياً، سواء أكان مدعوماً بالشواهد العربية أم مجرداً منها، والثاني هو الأغلب.

وتنقسم ألفاظ القرآن إلى قسمين:

قسم يعرفه العامة والخاصة على حدّ سواء، كالسماء والأرض والماء وما شابهها مما تداوله الناس في حياتهم.

وقسم يحتاج في بيانه إلى أهل العلم المتخصصين، كالذُّلُوك والسَّرْمَد والأغلال والضريع وأمثالها.

وقد تتجاوز بعض كتب غريب القرآن الألفاظ إلى ما عداها، فتعالج المبهمات من الأعلام في الآيات وأسباب النزول وغير ذلك.

¹معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص82

² كتاب العين، ج4، ص411

ومن أمثلة ذلك ما أورده ابن قتيبة (ت: ٢٧٦) في تفسير قوله تعالى: {أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ} [النور: ٢٦]، قال: "يعني: عائشة".¹

نشأة كتب غريب القرآن:

لم يظهر مؤلف مستقل في غريب القرآن في عهد الصحابة والتابعين، وإنما نشأ هذا الفن في عهد أتباع التابعين. وقد نسب بعض الباحثين إلى ابن عباس (ت: ٦٨) كتابةً في غريب القرآن، غير أن هذه المنسوبات ليست من صنعه في الحقيقة، وإنما هي من تأليف من جاء بعده. وتمثل هذه الكتابات فيما يأتي:

أولاً: غريب القرآن لابن عباس (ت: ٦٨) بتنقيح عطاء بن أبي رباح (ت: ١١٤)، وهو عدة ورقات تمتد من (١٠٢ إلى ١٠٨) ضمن مجموع برقم (٨/٢٨١٥) بمكتبة عاطف أفندي في تركيا، وقد كُتب في القرن الثامن.

ثانياً: مسائل نافع بن الأزرق، وقد بلغت هذه المسائل أكثر من مائتين وخمسين مسألة، وقد وردت من طرق غير مرضية، فضلاً عما يكتنف كثرتها من الشك.

ثالثاً: رواية علي بن أبي طلحة (ت: ١٤٣)، التي أطلق عليها محمود السيد الدغيم عنوان "غريب القرآن". ويُعدّ كتاب "مجاز القرآن" لأبي عبيدة معمر بن المثنى البصري (ت: ٢١٠) أول كتاب مطبوع من كتب غريب القرآن. وسنكتفي في هذا المبحث على دراسة كتاب "غريب القرآن" لابن قتيبة (ت: ٢٧٦).²

تفسير غريب القرآن لابن قتيبة

ألف ابن قتيبة (ت: ٢٧٦) كتابه "غريب القرآن" ليكون مكملاً لكتابه "تأويل مشكل القرآن"، وقد أفصح عن ذلك في خاتمة مقدمته بعد أن استعرض شبه الطاعنين في القرآن، إذ قال: "وقد ذكرت الحجة عليهم في جميع ما ذكروا، وغيره مما تركوا، وهو يُشبه ما أنكروا، ليكون الكتاب جامعاً للفن الذي قصدت له. وأفردت للغريب كتاباً؛ كي لا يطول هذا الكتاب، وليكون مقصوراً على معناه، خفيفاً على من قرأه إن شاء الله".³

¹ ينظر التفسير اللغوي ص 329

² ينظر التفسير اللغوي ص 330

³ تأويل مشكل القرآن، ص 32.

وقد كشف ابن قتيبة عن غرضه من تأليف هذا الكتاب بقوله: "وغرضنا الذي امتثلناه في كتابنا هذا: أن نختصر ونكمل، وأن نوضح ونحمل، وألا نستشهد على اللفظ المبتدل، ولا نُكثر الدلالة على الحرف المستعمل، وألا نحشو كتابنا بالنحو والحديث والأسانيد."

ثم أضاف موضحاً منهجه: "وكتابنا هذا مستنبط من كتب المفسرين، وكتب أصحاب اللغة العالمين، ولم نخرج فيه عن مذاهبهم، ولا تكلفنا في شيء منه بأرائنا غير معانيهم، بعد اختيارنا في الحرف أولى الأقاويل في اللغة، أشبهها بقصة الآية".¹

ويتبين من هذا جملة من الأمور:

أولاً: أن ابن قتيبة (ت: ٢٧٦) خصص كتابه "تأويل مشكل القرآن" لمعاني القرآن، وأفرد كتابه "تفسير غريب القرآن" للغريب وحده، وإن كان يُلم في كتاب الغريب بشيء من معاني القرآن وإعرابه، إلا أن ذلك قليل جداً.

ثانياً: أنه اعتمد في كتابه على من سبقه من مفسري السلف وعلماء اللغة، وكثيراً ما ينقل دون أن يُصرح بمصادره. ومن أبرز الأسماء التي وردت عنده: ابن عباس (ت: ٦٨) وقتادة (ت: ١١٧) وهما أكثر المفسرين حضوراً في كتابه، يليهما مجاهد (ت: ١٠٤)، ثم الحسن البصري (ت: ١١٠).²

منهجه في التفسير اللغوي:

لم يكن ابن قتيبة ناقلاً مجرداً في كتابه، بل أبان في مقدمته عن منهجه في الانتقاء والاختيار، إذ قال: "بعد اختيارنا في الحرف أولى الأقاويل في اللغة، أشبهها بقصة الآية"³. وهذا يدل على أنه كان يُرجح بين الأقوال ويختار ما يرتضيه منها.

وإذا تعددت الأقوال في معنى اللفظ فإن منهجه يسير على أحد مسالك أربعة:

- **المسلك الأول:** أن يقتصر على ذكر أحد الأقوال دون سواه، وهذا هو الغالب في كتابه.
- **المسلك الثاني:** أن يورد الاحتمالات دون أن يُرجح بينها، وهذا قليل.
- **المسلك الثالث:** أن يُرجح بين الاحتمالات اللغوية الواردة في تفسير النص، وهذا قليل أيضاً.

¹تفسير غريب القرآن، ص 4/3

²التفسير اللغوي ص 364

³تفسير غريب القرآن، ص 4

• **المسلك الرابع:** أن يُصرَّح بالنقد أحياناً، كنقده للتفاسير التي أشار إليها في مقدمة كتابه، وقد نصَّ على نقده للفراء (ت: ٢٠٧) وأبي عبيدة (ت: ٢١٠) لكثرة نقله عنهما.¹

وهذا جعلَ في كتابه مادَّةً من غير مصدرِ اللُّغة؛ كالتَّزول، وقصص الآي، وغيرها مما مصدره التَّقل، ويمثل منهجه في التفسير كالأتي:

أولاً: بيان الأصل اللغوي للفظ

يلحظ القارئ في كتاب ابن قتيبة (ت: ٢٧٦) حرصه الواضح على بيان أصل اللَّفْظِ في لغة العرب، فهو لا يكتفي بتفسير اللفظ في سياقه، بل يتجاوز ذلك إلى بيان أصله الذي اشتق منه. وهذه السمة المنهجية بارزة في كتابيه "تأويل مشكل القرآن" و"غريب القرآن" على حدِّ سواء.

ومن أمثلة ذلك تفسيره لقوله تعالى: { وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ } [النمل: ١٧]، وقوله: { وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ } [النمل: ١٩]، إذ قال: "فَهُمْ يُوزَعُونَ" أي: يُدفعون. وأصل الوزع: الكف والمنع، يقال: وزعت الرجل إذا كفته، ووزع الجيش: هو الذي يكفهم عن التفرق ويرد من شدِّ منهم. وقوله: { رَبِّ أَوْزِعْنِي } [النمل: ١٩] أي: ألهمني، وأصل الإيزاع: الإغراء بالشيء، يقال: أوزعته بكذا أي أغريته، وهو موزوع بكذا: مولع بكذا، ومنه قول أبي ذؤيب في الكلاب:

---أولى سَوَابِقَهَا قَرِيباً تُوزَعُ

أي: تُغري بالصيد".²

ثانياً: كثرة الشواهد الشعرية

اتسم كتاب ابن قتيبة (ت: ٢٧٦) بوفرة الشواهد الشعرية في تفسير ألفاظ القرآن الكريم، وقد استمد كثيراً منها من مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت: ٢١٠) الذي يُعدُّ من أبرز مصادرهِ، وقد بلغت هذه الشواهد أكثر من مائة شاهد.

• ومن أمثلتها قوله في تفسير "الصَّمَد": "السيد الذي انتهى في سؤدده؛ لأن الناس يصمدونه في حوائجهم، قال الشاعر:

¹التفسير اللغوي ص 366
² تفسير غريب القرآن، ص 323

.....حُذِّهَا حُذِّيفُ فَأَنْتَ السَّيِّدُ الصَّمَدُ

وقال عكرمة ومجاهد: هو الذي لا خوف له، وهو على هذا التفسير كأن الدال فيه مبدلة من تاء، والمصمت من هذا".¹

ثالثاً: كثرة الاعتماد على الشواهد النثرية عن العرب

اعتمد ابن قتيبة كثيراً على ما نُقل عن العرب من نثر في الاستشهاد على معاني الألفاظ، وكثيراً ما يصدر ذلك بعبارة "تقول العرب".

ومن أمثلته قوله في تفسير: { وَفَرَعُونَ ذِي الْأَوْتَادِ } [ص: ١٢]: "ذو البناء المحكم، والعرب تقول: هم في عزِّ ثابت الأوتاد، وملك ثابت الأوتاد، يريدون أنه دائم شديد".²

المصدر الرابع: كتب معاجم اللغة

تنقسم كتب المعاجم اللغوية إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: الكتب القائمة على الموضوعات اللغوية

وهي الكتب التي تجمع الألفاظ المتعلقة بموضوع واحد في مؤلف مستقل، ككتاب "الأضداد" لأبي حاتم السجستاني (ت: ٢٥٥)، وكتاب "الأنواء" لابن قتيبة (ت: ٢٧٦)، وغيرهما. وقد سعى بعض علماء اللغة إلى الجمع بين عدة موضوعات في مؤلف واحد، كأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤) في كتابه "الغريب المصنف"، وعلي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت: ٤٥٨) في كتابه "المخصص".

القسم الثاني: الكتب القائمة على الترتيب الهجائي

وهي الكتب التي رتبت أبوابها وفق الحروف الهجائية، وإن تفاوتت في طريقة هذا الترتيب، ككتاب "العين" للخليل بن أحمد (ت: ١٧٥)، وكتاب "الجيم" لأبي عمرو الشيباني (ت: ٢٢٠)، وكتاب "تهذيب اللغة" لأبي منصور الأزهري (ت: ٣٧٠)، وسواها.

¹غريب تفسير القرآن، ص 542

²تفسير غريب القرآن، ص 377

وهذا القسم هو محل الدراسة في هذا المبحث، وذلك لسببين: أولهما أنه أوفر تعرضاً لألفاظ القرآن من القسم الأول، وثانيهما أن أغلب مضامين كتب الموضوعات قد استوعبتها معاجم الألفاظ المرتبة على الحروف وضممتها في أبوابها.¹ وسنختار كتاب العين كمثال عن ذلك:

كتاب العين

يُنسب كتاب "العين" إلى إمام اللغة الخليل بن أحمد (ت: ١٧٥)، وقد رواه عنه تلميذه الليث بن المظفر بن نصر بن سيار. وقد أبدى بعض العلماء شكوكاً في صحة هذه النسبة، والراجح أن أصل الكتاب للخليل بن أحمد (ت: ١٧٥)، وأن تلميذه الليث بن المظفر أضاف إليه زيادات، ثم ألحق ببعض نسخه أقوال لبعض المتأخرين. وسواء أكان الكتاب للخليل أم لتلميذه الليث، فإنه يُعدّ أول مؤلّف معجمي رُتّب على الحروف الهجائية.²

ولما كان كتاب "العين" معجماً مرتباً على الحروف، فإن منهجه في التفسير يشبه منهج كتب غريب القرآن، إذ تسيّر كلتا المدرستين على نهج واحد في العرض: ذكر اللفظ القرآني ثم الكشف عن معناه. وكتب معاجم الحروف تُعنى بهذا الأسلوب ذاته، فتورد اللفظ القرآني وتبيّن دلالاته في لغة العرب، وربما استشهدت على ذلك بأشعار العرب.

صور تفسير ألفاظ القرآن في كتاب العين

أولاً: بيان معنى اللفظة القرآنية دون ذكر شاهد

يُمثّل هذا النوع الغالب في التفسير اللغوي لكتاب "العين"، ومن أمثلته:

قوله: "والمهطع: المقبل ببصره على الشيء لا يرفعه عنه، قال الله عزّ وجل: {مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُؤُوسِهِمْ} [إبراهيم: ٤٣]".³

وقوله: "الجَنَف: الميل في الكلام وفي الأمور كلها، تقول: جَنَف فلان علينا، وأجَنَف في حكمه، وهو شبيه بالحيف، إلا أن الحيف من الحاكم خاصة، والجَنَف عام، ومنه قول الله عزّ وجل: {فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا} [البقرة: ١٨٢]، وقوله جلّ وعزّ: {غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ} [المائدة: ٣] أي: متمایل متعمّد".⁴

¹التفسير اللغوي، ص 388

²ينظر: التفسير اللغوي ص 391

³كتاب العين، ج 1، ص 101

⁴المرجع السابق، ج 6، ص 143

وقد يُتبع أحياناً تفسيره اللغوي للفظه ببيان معناها المراد في الآية، وإن كان ذلك قليلاً جداً. ومن أمثلته قوله: "الدَّعُّ: دفع في حنوة، وفي التنزيل العزيز: {فَدَلِكِ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ} [الماعون: ٢] أي: يُعَنِّفُ به عنفاً شديداً ودفعاً وانتهازاً؛ أي: يدفعه حقه وصلته"¹.

ففي هذا المثال بيّن المعنى المراد بالآية بعد ذكره المعنى اللغوي للفظه، كأنه يريد أن يُفيد أن الدَّعَّ وإن كان في اللغة بمعنى الدفع فإنه يشمل منع حق اليتيم وقطع صلته.

ثانياً: الاستشهاد بالشعر على معنى اللفظة القرآنية

الاستشهاد بالشعر في كتاب "العين" قليل إذا ما قيس بحجم الألفاظ القرآنية التي أورد بيان معانيها. ومن أمثلته قوله: "والرَّجُو: المبالاة، يقال: ما أرجو؛ أي: ما أبالي، من قول الله عزَّ وجل: {مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا} [نوح: ١٣] أي: لا تخافون ولا تبالون، وقال أبو ذؤيب:

إِذَا لَسَعْتُهُ النَّحْلُ لَمْ يَرْجُ لَسَعَهَا --- وَخَالَفَهَا فِي بَيْتِ ثُوْبٍ عَوَاسِلُ

أي: لم يكثرث"².

ثالثاً: تفسير ألفاظ قرآنية دون ذكر الآية

يكثر في كتب المعاجم بيان معاني الألفاظ القرآنية دون الإشارة إلى الآية التي وردت فيها، وكتاب "العين" وافر بهذا النوع. ومن أمثلته:

قوله: "وعُقْدَةُ النِّكَاحِ: وجوبه"³. وفي القرآن قوله تعالى: {وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ} [البقرة: ٢٣٥].

وقوله: "وبئرٍ معطّلة؛ أي: لا تُورَد ولا يُسقى منها"⁴. وفي القرآن قوله تعالى: {وَبئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ} [الحج: ٤٥].

رابعاً: توجيه القراءات

لا تخلو كتب مفردات اللغة العربية ككتاب "العين" و"جمهرة اللغة" وغيرهما من توجيه القراءات وبيان معانيها، وإن تفاوتت في قدر ما تورده منها.

¹المرجع السابق، ج1، ص80

²المرجع السابق، ج4، ص360

³كتاب العين، ج1، ص140

⁴المرجع السابق، ج2، ص9

ومما جاء في كتاب "العين" في هذا الباب: "وَتَقْرَأُ الْآيَةَ: {وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَادِرُونَ} [الشعراء: ٥٦] أي: مستعدون، ومن قرأ 'حذرون' فمعناه: إنا نخاف شرهم".¹

ولا يخلو كتاب "العين" كذلك من تفسير بعض الأساليب العربية، وذكر شيء من أسباب النزول وقصص الآيات، وبيان معنى الآية، غير أن ذلك كله قليل جداً، إذ يظل الأغلب فيه - كما سبق - بيان معاني المفردات. ومن أمثلة ما جاء في ذلك:

المثال الأول: قوله في تفسير الأسلوب العربي: "وقول الله تعالى: {فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} [الشعراء: ٤] أي: جماعتهم، ولو كانت للأعناق خاصة لكانت خاضعة وخاضعات. ومن قال هي الأعناق والمعنى على الرجال ردّ نون خاضعين على أسمائهم المضمره".²

المثال الثاني: قوله في الكناية القرآنية: "والله يَكْنِي عن الأفعال، قال الله عزّ وجل: {أَوْ لَأَمْسُتُمُ النِّسَاءَ} [النساء: ٤٣]: كنى عن النكاح".

المثال الثالث: قوله مما يتعلق بقصص الآية: "ونتقت الملائكة جبل الطور؛ أي: اقتلعوه من أصله حتى أطلعوه على عسكر بني إسرائيل، فقال موسى عليه السلام: خذوا التوراة بما فيها وإلا أُلقي عليكم هذا الجبل، فأخذوها، فقال تعالى: {وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ} [الأعراف: ١٧١]".³

رابعاً: توجيه القراءات

لا تخلو كتب مفردات اللغة العربية ككتاب "العين" و"جمهرة اللغة" وغيرهما من توجيه القراءات وبيان معانيها، وإن تفاوتت في قدر ما تورده منها.

ومما جاء في كتاب "العين" في هذا الباب: "وَتَقْرَأُ الْآيَةَ: {وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَادِرُونَ} [الشعراء: ٥٦] أي: مستعدون، ومن قرأ 'حذرون' فمعناه: إنا نخاف شرهم".⁴

ولا يخلو كتاب "العين" كذلك من تفسير بعض الأساليب العربية، وذكر شيء من أسباب النزول وقصص الآيات، وبيان معنى الآية، غير أن ذلك كله قليل جداً، إذ يظل الأغلب فيه - كما سبق - بيان معاني المفردات. ومن أمثلة ما جاء في ذلك:

¹المرجع السابق، ج3، ص199

²المرجع السابق، ج1، ص186

³كتاب العين، ج5، ص129

⁴المرجع السابق، ج3، ص199

المثال الأول: قوله في تفسير الأسلوب العربي: "وقول الله تعالى: { فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ } [الشعراء: ٤] أي: جماعتهم، ولو كانت للأعناق خاصة لكانت خاضعة وخاضعات. ومن قال هي الأعناق والمعنى على الرجال ردّ نون خاضعين على أسمائهم المضمره".¹

المثال الثاني: قوله في الكناية القرآنية: "والله يَكْنِي عن الأفعال، قال الله عزّ وجل: { أَوْ لَأَمْسُنَّكُمْ النَّسَاءَ } [النساء: ٤٣]: كنى عن النكاح."

المثال الثالث: قوله مما يتعلق بقصص الآية: "ونتقت الملائكة جبل الطور؛ أي: اقتلعوه من أصله حتى أطلعوه على عسكر بني إسرائيل، فقال موسى عليه السلام: خذوا التوراة بما فيها وإلا أُلقي عليكم هذا الجبل، فأخذوها، فقال تعالى: { وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ } [الأعراف: ١٧١]."²

المصدر الخامس: كتب أخرى لها علاقة بالتفسير اللغوي

وفيه:

أولاً: كتب غريب الحديث.

ثانياً: كتب الاحتجاج للقراءات.

ثالثاً: كتب شروح دواوين الشعر.

رابعاً: كتب الأدب.

أولاً: كتب غريب الحديث

اهتم العلماء بغريب الحديث اهتماماً موازياً لاهتمامهم بغريب القرآن، ومن أسهم في هذا الميدان: النضر بن شميل (ت: ٢٠٣)، وقطرب (ت: ٢٠٦)، والفراء (ت: ٢٠٧)، وأبو عبيدة (ت: ٢١٠)، وغيرهم من علماء اللغة.

ومن أبرز الكتب المطبوعة في هذا الفن: كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤)، وكتاب ابن قتيبة (ت: ٢٧٦)، وكتاب إبراهيم الحربي (ت: ٢٨٥)، وكتاب الخطابي (ت: ٣٨٨)، وسواها.

¹ المرجع السابق، ج 1، ص 186

² المرجع السابق، ج 5، ص 129

وقد سار البحث في التفسير اللغوي في هذه الكتب على النهج ذاته المتبع في معاجم اللغة، من حيث الكشف عن دلالة الكلمة والاستشهاد لها بكلام العرب شعراً ونثراً عند وجوده.¹

ومن أمثلة التفسير اللغوي في كتاب "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤):

المثال الأول: قوله: "فالقواعد: هي أصولها المعترضة في آفاق السماء، وأحسبها مشبهة بقواعد البيت وهي حيطانه، الواحدة منها: قاعدة. قال الله عز وجل: { وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ } [البقرة: ١٢٧]. وأما البواسق: ففروعها المستطيلة إلى وسط السماء وإلى الأفق الآخر، وكذلك كل طويل فهو باسق، قال الله تبارك وتعالى: { وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ } [ق: ١٠]."²

المثال الثاني: قوله: "قوله: ما تجانفنا فيه لإثم، يقول: ما ملنا إليه ولا تعمّدناه ونحن نعلمه، وكل مائل فهو متجانف وجنّف. ومنه قوله عز وجل: { فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا } [البقرة: ١٨٢] قال: ميلاً. قال أبو عبيد: وقال لبيد:

إِنِّي أَمْرٌ مَنَعْتُ أَرْوَمَهُ عَامِرٍ --- ضَيْمِي، وَقَدْ جَنَفْتُ عَلَيَّ حُصُومًا"³.

ثانياً: كتب الاحتجاج للقراءات

الاحتجاج للقراءة في الاصطلاح هو تخريج ما جاء في القرآن وبيان وجهه في كلام العرب، وقد يشمل ذلك بيان طريقة الأداء، أو تصريف الكلمة، أو إعرابها، أو توضيح معناها.

وما يتصل بالتفسير اللغوي من هذا العلم هو ما يتعلق ببيان المعنى، ويقع ذلك في الغالب حين ترد في الآية قراءتان مختلفتان في النطق، ولكل منهما معنى يخالف معنى الأخرى.

وقد عُرف الاحتجاج للقراءة قديماً، وكان موزعاً في كتب التفسير ومعاني القرآن وغيره وغيرها، ثم أفرد له جمع من العلماء مؤلفات مستقلة، منهم: أبو منصور الأزهري (ت: ٣٧٠)، وابن خالويه (ت: ٣٧٠)، وأبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧)، وابن جني (ت: ٣٩٢)، وسواهم.

ومن الأمثلة الدالة على اختلاف المعنى باختلاف القراءة:

¹التفسير اللغوي ص 435

²غريب الحديث، لأبي عبيد، تحقيق: حسين محمد شرف، ج 2، ص 500

³غريب الحديث، لأبي عبيد، ج 4، ص 211

المثال الأول: قوله تعالى: { وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِضَيِّينِ } [التكوير: ٢٤]، إذ قرئت بالضاد وبالطاء. قال ابن خالويه (ت: ٣٧٠): "قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: 'بِظُنَيْنٍ' بالطاء؛ أي: بمتهم، يقال: بئر ظنين إذا كان لا يوثق بها. وقرأ الباقون: { بِضَيِّينِ } بالضاد؛ أي: ببخيل، أي: ليس بخيلاً بالوحي وبما أنزل الله من القرآن فلا يكتمه أحداً، تقول العرب: ضننتُ بالشيء أضنُّ به إذا بخلت به، وينشد:

مَهَلًا أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّيْتِ مِنْ خُلُقِي --- إِيَّيَّ أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضُنُّوا".¹

المثال الثاني: قوله تعالى: { وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِئُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا } [البقرة: ٢٥٩]، قال أبو منصور الأزهري (ت: ٣٧٠): "من قرأ: { نُنشِئُهَا } بالزاي، فالمعنى: نجعلها بعد بلاها وهوودها ناشرةً تنشُر بعضها إلى بعض؛ أي: ترتفع، مأخوذة من نَشَرَ، والنَّشَر: وهو ما ارتفع من الأرض. ومن قرأ: 'نُنشِئُهَا' بالراء، فمعناه: نُحْيِيهَا، يقال: أنشر الله الموتى؛ أي: أحياهم فنشروا؛ أي: حيوا. ومن قرأ: 'نُنشِئُهَا' فهو مأخوذ من النشر بعد الطي".²

ثالثاً شروح دواوين الشعر

تعدّ شروح دواوين الشعر من المصادر اللغوية الرافدة لبيان معاني الألفاظ، إذ يعمد الشارح إلى ألفاظ القصائد ويكشف عن معانيها، ولو جُمعت هذه الشروح لشكّلت معجماً يُضاهي المعاجم اللغوية المعروفة. ولا تخرج طريقة أصحاب الدواوين في الغالب عن طريقة أصحاب المعاجم. غير أن الألفاظ القرآنية فيها قليلة، لأنها ليست الغرض الأصلي من الشرح، وإنما ترد استطراداً عند تفسير لفظ الشاعر المشروح. وإليك أمثلة من بعضها:

المثال الأول: في شرح بيت الخطيئة:

أَبْلُغْ سِرَاةَ بَنِي سَعْدٍ مُغْلَعَلَةً --- جَهْدَ الرَّسَالَةِ لَا أَلْتَأُ وَلَا كَذِبًا

قال ابن السكيت (ت: ٢٤٦): "مُغْلَعَلَةٌ: رسالة تتغلغل إليهم حتى تصل؛ أي: تتخلل. والألت: النقصان، يقال: ألتته يألته ألتاً، ولاته ليتاً، وألاته يُلَيْتُه إلاتةً. قال الله تعالى: { لَا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ } [الحجرات: ١٤] أي: ينقصكم، وقال في موضع آخر: { وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ } [الطور: ٢١]".³

¹ إعراب القراءات السبع وعللها، ج 2، ص 446

² ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، ج 1، ص 196

³ ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ص 16

المثال الثاني: في شرح قول الخطيئة:

لهم سُورَةٌ فِي الْمَجْدِ لَوْ تُرْتَدَى بِهَا --- بِرَاطِيلِ جَوَابٍ، نَبَتْ، وَمَنَاقِرُهُ

قال: "وقوله: لو يُرْتَدَى بِهَا بِرَاطِيلِ؛ أَرَادَ: لَوْ يُرْتَدَى بِبِرَاطِيلِ جَوَابٍ نَبَتْ الْبِرَاطِيلِ وَالْمَنَاقِرِ. وَالْبِرَاطِيلُ: جَمْعُ بِرَاطِيلٍ، وَهُوَ الْمَعُولُ، وَالْبِرَاطِيلُ أَيْضاً: حَجَرٌ طَوِيلٌ قَدْرُ الذَّرَاعِ. وَالْمَنَقَارُ: الَّذِي يُنْقَرُ بِهِ الْحَجَرُ. وَالْجَوَابُ: الَّذِي يَجُوبُ الرِّكَايَا؛ أَي: يَحْفَرُهَا وَيَحْرِقُهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {جَاءُوا الصَّخَرَ بِالْوَادِ} [الفجر: ٩] أَي: حَرَقُوا"¹.

رابعاً: كتب الأدب

تضم كتب الأدب طائفة متنوعة من المصنفات، منها: كتب الأمالي، وكتب مجالس العلماء، اطلعت على "البيان والتبيين" لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت: ٢٥٥)، و"الكامل في الأدب" لمحمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥)، و"مجالس ثعلب" (ت: ٢٩١)، و"الزاهر في معاني كلمات الناس" لابن الأنباري (ت: ٣٢٨)، و"أمالي أبي علي القالي" (ت: ٣٥٦)، وسواها.

ونضرب لذلك مثالين للتفسير اللغوي من بعض هذه الكتب:

المثال الأول: قال أبو العباس ثعلب (ت: ٢٩١) في قوله تعالى: {أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ} [الإنسان: ٢]: "أَحْلَاطٌ"².

المثال الثاني: وقال في قوله تعالى: {وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا} [مریم: ٢٣]: "النَّسِي: حَرَقَ الْحَيْضُ الَّتِي يُرْمَى بِهَا؛ أَي: وَكُنْتُ هَذَا فَيُرْمَى بِي"³.

خاتمة الفصل الثاني:

- يظهر مما تقدّم أنّ التفسير اللغويّ له ضوابطٌ منهجيّةٌ راسخةٌ: أبرزها الاحتكامُ إلى كلام العرب من شعرٍ ونثرٍ، وعدمُ الخروجِ عمّا قرّره أهلُ اللغةِ في دلالاتِ الألفاظِ، والإفادةُ من السياقِ القرآنيّ في استجلاءِ الوجهِ الأوجهِ من الأوجهِ المحتملةِ.

¹ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ص30

²مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، ص6.

³المرجع السابق، ص353

- تتكامل مصادرُ التفسيرِ اللغويِّ الخمسةُ — كتبُ التفسيرِ ومعاني القرآنِ وغيرِهِ والمعاجمُ اللغويَّةُ والمصادرُ المساعدةُ — لتكوِّنَ منظومةً معرفيَّةً متماسكةً تخدمُ البيانَ القرآنيَّ وتُرْسِّخُ صلتهُ بلسانِ العربِ وعلومه.
- مصادرُ التفسيرِ اللغويِّ ثريةٌ ومتعددةٌ تشمل: اللغة العربية بفروعها، والشعر العربي القديم، والقراءات، ومرويات الصحابة والتابعين، ولغات القبائل.
- أنتج التراث الإسلامي ذخيرةً ضخمةً من المصنفات في التفسير اللغوي تتوزع بين كتب الغريب ومعاني القرآن والتفاسير الكبرى ذات الطابع اللغوي.

الفصل الثالث: أثرُ التفسيرِ اللُّغويِّ في اختلافِ المفسرين

وفيه:

أولاً: الاختلافُ بسببِ الاشتراكِ اللُّغويِّ في اللَّفْظِ.

ثانياً: الاختلافُ بسببِ التَّضادِّ في دلالةِ اللَّفْظِ.

ثالثاً: الاختلافُ بسببِ مخالفةِ المعنى الأشهرِ في اللَّفْظِ.

رابعاً: الاختلافُ بسببِ أصلِ اللَّفْظِ واشتقاقِهِ.

خامساً: الاختلافُ بسببِ النظرِ إلى المعنى القريبِ المتبادرِ للذهنِ والمعنى البعيدِ لِلْفَظِ.

تمهيد:

لما كان التفسير اللغوي من أبرز مصادر التفسير وأوسعها، فلا شك أن أثره في هذا العلم بالغ الأهمية وعظيم الشأن.

والمتأمل في الألفاظ القرآنية يجد أنها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: اللفظ الذي لا يحتمل إلا معنى واحداً

وهو على صورتين: إما أن يكون ظاهراً جلياً لا يخفى على أحد من العرب، كالأرض والسماء والضحك والحث والأساس والنبأ، وما شابهها من الألفاظ الشائعة التي لا يجهلها عربي. وإما أن يكون فيه شيء من الغرابة على بعض الناس، لكنه مع ذلك لا يحتمل إلا معنى واحداً، كالتَّبَاب والأحقاف والشانئ وأمثالها.

القسم الثاني: اللفظ الذي يحتمل أكثر من معنى في وضع اللغة

كالقُرءِ وَعَسَعَسَ والعَتِيقِ والحَرْدِ والمَمْنونِ وغيرها. وهذا القسم هو الذي تظهر فيه آثار التفسير اللغوي وتبرز، إذ إن اللفظ الذي لا يحتمل إلا معنى واحداً لا يُتصوّر فيه وقوع خلاف أصلاً.

وقد صار هذا الاحتمال اللغويّ ذا جانبيين في أثره في التفسير:

الوجه الأول: الأثر السلبي، وهو توظيف هذا الاحتمال في الانحراف بالتفسير عن معناه الصحيح المراد. وسبب ذلك في الغالب أن المرء يعتقد رأياً مسبقاً ثم يسعى إلى الاستدلال له، فيبحث في مجاز اللغة وقليلها وشاذّها عما يسنده، فإذا وجد شيئاً تمسك به وأعرض عن القول الأقرب ظاهراً وحقيقة.

الوجه الثاني: الأثر الإيجابي، وهو هذه الاحتمالات اللغوية التي أثرت التفسير وأغنته بسبب تنوع فهوم المفسرين وتعدد مداركهم.

وهذه الاحتمالات قد تتسع لها الآية وتحتملها جميعاً دون تضادّ، وقد لا يكون كذلك، ولكل حالة حكمها من حيث القبول والرد، وسيأتي بيان ذلك مفصّلاً إن شاء الله.¹

أثر التفسير اللغويّ في اختلاف المفسرين

نشأ الخلاف في التفسير نتيجةً للاجتهاد فيه، وقد يكون الخلاف بسبب الاختلاف في اعتماد المصدر، فهذا يفسّر معتمداً على حديثٍ نبويّ، وذاك يفسّر معتمداً على اللّغة. كما قد يحدث الخلاف في الاعتماد على المصدر الواحد، وأكثر ما يقع ذلك في مصدر اللّغة، وذلك راجع إلى الاحتمال اللغويّ الذي يرد على النصّ القرآنيّ.

وسنبيّن هنا الخلاف الذي نشأ في التفسير اللغويّ بسبب اختلاف دلالة اللفظ في اللّغة من خلال ما يأتي:

أولاً: الاختلاف بسبب الاشتراك اللغويّ في اللفظ.

ثانياً: الاختلاف بسبب التضادّ في دلالة اللفظ.

ثالثاً: الاختلاف بسبب مخالفة المعنى الأشهر في اللفظ.

رابعاً: الاختلاف بسبب أصل اللفظ واشتقاقه.

¹ التفسير اللغوي، ص 456/455

خامساً: الاختلاف بسبب النظر إلى المعنى القريب المتبادر للذهن والمعنى البعيد للفظ.

أولاً الاختلاف بسبب الاشتراك اللغوي في اللفظ

ألفاظ العرب ترد على ثلاثة أقسام:

الأول: اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، وهذا هو الأعم الأغلب في ألفاظ العرب؛ كقولك: الرجُل والمرأة، واليوم والليلة، اختلف اللفظان لاختلاف المعنيين.

الثاني: اختلاف اللفظين والمعنى واحد؛ مثل: عَيْرٍ وِحْمَارٍ، وأتى وجاء، وفي هذا توسع في الكلام وزيادة في التصرف بالألفاظ.

الثالث: أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى، فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعداً

وهذا القسم أطلق عليه مصطلح: المشترك اللفظي.¹

إعادة الصياغة مع المحافظة على الأفكار وتعديل الأقواس:

وأمثله المشترك اللغوي الذي وقع خلاف في تفسيره في القرآن كثيرة، ومن ذلك على سبيل المثال:

اختلف المفسرون في دلالة لفظ «تتلوا» الوارد في قوله تعالى: {وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ} [البقرة: ١٠٢]، على قولين اثنين:

القول الأول: أن معنى «تتلوا»: تقرأ.

ومن ذهب إلى هذا القول من السلف: ابن عباس (ت: ٦٨هـ)، ومجاهد (ت: ١٠٤هـ)، وعطاء بن أبي رباح (ت: ١١٤هـ)، وقتادة (ت: ١١٧هـ).²

ومن اللغويين الذين قالوا بهذا: أبو عبيدة (ت: ٢١٠هـ)، وابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ).³

القول الثاني: أن معنى «تتلوا»: تتبع.

¹ ينظر في تعريف المشترك اللفظي: الزهر، للسيوطي، ج 1، ص 369

² تفسير الطبري، ج 2، ص 410

³ تفسير غريب القرآن، ص 59

وَمَنْ قَالَ بِهَذَا مِنَ السَّلَفِ: ابْنُ عَبَّاسٍ (ت: ٦٨هـ)، وَأَبُو رَزِينِ الْأَسَدِيِّ (ت: ٨٥هـ)¹.

وقد بيّن أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ) وجه الاشتراك في هذا اللفظ، إذ قال: «لقول القائل: هو يتلو كذا، في كلام العرب معنيان:

أحدهما: الاتِّباع؛ كما يُقال: تَلَوْتُ فلاناً، إذا سِرْتِ فِي أثرِهِ وَتَبِعْتَ خُطَاهُ، كما قال جَلَّ ثناؤه: {هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا أَسْلَفَتْ} [يونس: ٣٠]، أي: تتبع.

والآخر: القراءة والدراسة؛ كما يُقال: فلانٌ يتلو القرآن، بمعنى أَنَّهُ يَقْرؤُهُ ويتدارسُهُ، كما قال حَسَّانُ بنُ ثَابِتٍ:

نَبِيٌّ يَرَى مَا لَا يَرَى النَّاسُ حَوْلَهُ وَيَتْلُو كِتَابَ اللَّهِ فِي كُلِّ مَشْهَدٍ

ولم يُبيّن الله جَلَّ ثناؤه أيّ المعنيين أريد بتلاوة الشياطين لما تَلَوَهُ مِنَ السِّحْرِ فِي عهدِ سُلَيْمَانَ، بياناً قاطعاً للعدري.

ويجوز أن تكون الشياطين قد تَلَتْ ذلك دراسةً وروايةً وعملاً، فتكون قد اتَّبَعَتْهُ بالتطبيق، وتداولته بالرواية، فافتدى اليهود بمنهجها في ذلك، وأخذوا به، ونقلوه.²

ثانياً: الاختلاف بسبب التضاد في دلالة اللفظ

الأضداد هي: الألفاظ التي تحمل المعنى وعكسه في آنٍ واحدٍ، كلفظ «جَلَّ» الذي يُطلق على الشئ العظيم وعلى الشئ الحقير معاً.³

والتضاد في حقيقته ضربٌ من ضروب الاشتراك اللفظي، وقد أشار إلى ذلك قُطْرُبُ (ت: ٢٠٦هـ) بقوله: «الوجه الثالث: أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى، فيكون اللفظ الواحد دالاً على معنيين فصاعداً... ومن هذا اللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعداً، ما يكون متضاداً في الشئ وضده»⁴

أمّا أمثلة ألفاظ الأضداد التي وقع فيها خلاف بين المفسرين، فمنها:

¹ تفسير الطبري، ج2، ص410

² تفسير الطبري، ج2، ص411

³ الأضداد لأبي حاتم السجستاني، ص79

⁴ الأضداد لقطرب، ص70

١ - لفظ «القرء»:

اختلفَ المفسِّرونَ في دلالة لفظِ «القرء» الواردِ في قوله تعالى: {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} [البقرة: ٢٢٨]، على قولين:

القولُ الأولُ: أنَّ القرءَ يعني: الحيضَ.

ومَن ذهبَ إلى هذا القولِ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ (ت: ٥٢٣هـ)، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (ت: ٤٠هـ)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ (ت: ٣٥هـ)، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ (ت: ٤٤هـ)، وَأَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ (ت: ٣٢هـ)، وَابْنُ عَبَّاسٍ (ت: ٦٨هـ)، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ (ت: ٩٤هـ)، وَمُجَاهِدٌ (ت: ١٠٤هـ)، وَالضَّحَّاكُ (ت: ١٠٥هـ)، وَعِكْرَمَةُ (ت: ١٠٥هـ)، وَقَتَادَةُ (ت: ١١٧هـ)، وَالسُّدِّيُّ (ت: ١٢٨هـ)، وَغَيْرُهُمْ.¹

القولُ الثاني: أنَّ القرءَ يعني: الطُّهرَ.

ومَن قالَ بهذا: زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ (ت: ٤٥هـ)، وَعَائِشَةُ بِنْتُ الصِّدِّيقِ (ت: ٥٨هـ)، وَمَعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ (ت: ٦٠هـ)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ (ت: ٧٤هـ)، وَأَبَانُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ عَقَّانَ (ت: ١٠٥هـ)، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (ت: ١٠٦هـ)، وَالزُّهْرِيُّ (ت: ١٢٤هـ)، وَغَيْرُهُمْ.²

وسببُ هذا الاختلافِ - كما هو جليٌّ - يعودُ إلى التَّضادِّ الكامِنِ في لفظِ «القرء»، وهو من الألفاظِ اللُّغويَّةِ ذاتِ الأثرِ المباشرِ في الحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الفقهِيِّ، إذ يترتَّبُ عليه تحديداً مدَّةَ انتظارِ المرأةِ المطلَّقةِ: أهى ثلاثةً أطهارٍ، أم ثلاثٌ حيضٍ؟

ولما كانت المسألةُ متَّصلةً بحُكْمٍ شرعيٍّ عمليٍّ، كَثُرَ فيها كلامُ العلماءِ الأعيانِ من الصَّحابةِ والتَّابعينَ، وهذا ظاهرٌ في آياتِ الأحكامِ عموماً، حيثُ تجدُ أقوالَ الفقهاءِ مقرونةً بأقوالِ المفسِّرينَ ومندرجةً معها.³

ثالثاً الاختلافُ بسببِ مخالفةِ المعنى الأشهرِ في اللَّفظِ

يَرِدُ على اللَّفْظِ في لغةِ العربِ احتمالُ الاشتراكِ، كما سبقَ، وقد تكونُ دلالةُ اللَّفْظِ على المعنيينِ في درجةٍ قويَّةٍ من الاحتمالِ، وقبولِ السياقِ لهما، وقد تتفاوتُ هذه المعاني في هذا الاحتمالِ، فيكونُ اللَّفْظُ دائراً

¹ ينظر: تفسير الطبري، ج4، ص506/500

² ينظر: تفسير الطبري، ج4، ص511/506

³ ينظر: التفسير اللغوي، ص470

بين معنيين أحدهما أشهر وأظهر في معنى اللفظ من الآخر. وإذا دار الكلام بين هذين، قُدِّمَ الأشهر والأظهر من معاني اللفظ، ومن أمثلة ذلك:

— اختلفَ المُفسِّرونَ في دلالة لفظِ «بَرْدًا» الواردِ في قوله تعالى: {لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا} [النبا: ٢٤]، على أقوالٍ، منها:

القول الأول: أنَّ البَرْدَ يعني: الهواءَ الباردَ الذي يُخَفِّفُ حرارةَ الجسمِ ويُلطِّفُها.

وقد نُسِبَ هذا القولُ إلى مقاتلِ بنِ سليمانَ (ت: ١٥٠هـ)، واختاره الطَّبْرِيُّ (ت: ٣١٠هـ)، وأبو جعفرِ النَّحَّاسُ (ت: ٣٣٨هـ)¹.

وقد صرَّحَ ابنُ عطيةَ بأنَّ المرادَ به: بردُ الماءِ وبرْدُ الهواءِ، وهو قولٌ كثيرٌ من المفسِّرين.²

القول الثاني: أنَّ البَرْدَ يعني: النَّوْمَ.

وقد نُسِبَ هذا القولُ إلى جماعةٍ من السلفِ، هم: ابنُ عَبَّاسٍ (ت: ٦٨هـ)، ومجاهدُ بنُ جَبْرِ (ت: ١٠٤هـ)، والسُّدِّيُّ (ت: ١٢٨هـ).

وهو اختيارُ أبي عبيدةَ (ت: ٢١٠هـ)، وابنِ قُتَيْبَةَ (ت: ٢٧٦هـ)، وثلعبٍ (ت: ٢٩١هـ) من اللُّغويِّين.³

وإذا تأمَّلتَ هذينِ المدلولينِ، تبَيَّنَ لك أنَّ المدلولَ الأوَّلَ الذي فُسِّرَ به لفظُ «البَرْدِ» أشهرُ في الاستعمالِ اللُّغويِّ وأعرفُ عندَ العربِ من المدلولِ الثاني.

وقد رجَّحَ النَّحَّاسُ (ت: ٣٣٨هـ) القولَ الأوَّلَ، مستندلاً بقوله: «وأصحُّ هذه الأقوالِ القولُ الأوَّلُ؛ لأنَّ البَرْدَ ليسَ باسمٍ من أسماءِ النَّوْمِ، وإنما يُحتالُ فيه، فيقالُ للنَّوْمِ بَرْدٌ؛ لأنَّه يُهْدَى العَطَشَ. والواجبُ أن يُحْمَلَ كتابُ اللهِ جلَّ وعزَّ على الظَّاهِرِ والمعروفِ من المعاني، إلَّا أن يقعَ دليلٌ على خلافِ ذلك»⁴.

والخلاصةُ أنَّ هذا الخلافَ نشأ من احتمالِ اللفظِ لمعنيين: أحدهما أشهرُ وأظهرُ، والآخرُ أقلُّ شهرةً وأبعدُ في الاستعمالِ.

¹ ينظر: تفسير الطبري، ج 13، ص 30، وإعراب القرآن، للنحاس، ج 5، ص 131

² المهر الوجيز، ج 15، ص 287

³ ينظر: تفسير القرآن للسمعاني، ج 6، ص 139

⁴ إعراب القرآن، للنحاس، ج 5، ص 132

رابعاً: الاختلاف بسبب أصل اللفظ واشتقاقه

الاشتقاق في اصطلاح اللغويين هو: أخذ صيغة من أخرى مع اتفاهما في المعنى والمادّة الأصليّة وهيئة التّركيب، بحيث تدلّ الصّيغة الثانية على معنى الأصل مع زيادة مفيدة أوجبت اختلافهما في الحروف أو الهيئة، كاشتقاق «ضارب» من «ضرب»، و«خدير» من «خذر»، وهذا هو الاشتقاق الأصغر¹ الذي يُعنى به هنا.

والاشتقاق في جوهره رجوع باللفظ إلى أصله للكشف عن معناه. وبما أنّه يُعنى على معرفة أصول الكلمات، فإنه يفيد كذلك في معرفة خطأ بعض التّفاسير الشّاذّة التي خرج بها قائلوها عن المعنى المعروف بسبب دعوى باطلة، ومن ذلك:

١- ما ذهب إليه بعضهم في تفسير قوله تعالى: {يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ} [الإسراء: ٧١]، من أنّ «إماماً» جمع: أمّ.

وقد ردّ الزّخشي (ت: ٥٣٨هـ) هذا القول ردّاً شديداً، فقال: «ومن بدع التّفاسير أنّ الإمام جمع أمّ، وأنّ الناس يُدعون يوم القيامة بأمهاتهم، وأنّ الحكمة في الدّعاء بالأمهات دون الآباء رعاية حقّ عيسى عليه السلام، وإظهار شرف الحسن والحسين، وألا يفتضح أولاد الرّبي. وليت شعري، أيهما أبدع: أصحّه لفظه، أم بهاء حكيمته².

٢- لفظ «صلصال»:

اختلف المفسّرون في دلالة لفظ «صلصال» الوارد في قوله تعالى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمٍ مَسْنُونٍ} [الحجر: ٢٦]، على قولين:

القول الأول: أنّ الصلصال هو: الطين اليابس الذي يُصدر صوتاً عند النقر عليه.

ومن قال بهذا: ابن عباس (ت: ٦٨هـ)، وقتاده (ت: ١١٧هـ).

ومن اللغويين: أبو عبيدة (ت: ٢١٠هـ)، وابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، والزجاج (ت: ٣١١هـ)³.

¹المزهر للسيوطي، ج 1، ص 346

²الكشاف، للزخشي، ج 2، ص 459

³تفسير الطبري، ج 14، ص 27

القول الثاني: أَنَّ الصَّلْصَالَ هو: المَيْتُّ. وبه قال مجاهدٌ (ت: ١٠٤هـ)¹.

وأساس الخلاف بين القولين يرجع إلى اختلاف الأصل الاشتقائي للكلمة؛ فالقول الأول يجعل أصلها من «الصَّلْصَلَة» التي تعني الصَّوْت، ومنه: صَلْصَلَةُ اللَّحَامِ والحَلِيَّ أي صوتهما، وصلْصَلَةُ الرَّعْدِ إذا كان صافياً، ويُقال للفرس الحادِّ الصَّوْتِ: فرسٌ صَلْصَالٌ.

وأما القول الثاني فيجعل أصلها من «صَلَّ الشَّيْءُ»، إذا تغيَّرَ وأنتنَ.

وقد بيَّن الطَّبْرِيُّ (ت: ٣١٠هـ) وجه القول الثاني، فقال: «وقال آخرون: الصَّلْصَالُ: المَيْتُّ، وكأَنَّهُم وجَّهوا ذلك إلى أَنَّهُ من قولهم: صَلَّ اللَّحْمُ، وأصل: إذا أنتنَ»².

خامساً: الاختلاف بسبب المعنى القريب المتبادر إلى الذَّهن والمعنى البعيد للفظ

إذا كان للفظ مدلولان، أحدهما قريب يتبادر إلى الذَّهن بمجرد سماعه، والآخر بعيد لا يُدرِك إلاَّ بِإمعان النَّظَرِ والتَّأمُّلِ في المعاني المحتملة، فإنَّ الغالب عند سماع هذا اللفظ أن ينصرف الذَّهنُ أولاً إلى المعنى الظَّاهر القريب، ولا يلتفت إلى المعنى البعيد ابتداءً.

ومثال ذلك: لو قال قائلٌ: «اهجُرْ فلاناً»، لانصرف الذَّهن فوراً إلى معنى التَّركِ، أي: اتركه ومُجالسته، إذ هذه الدَّلالة هي المعنى المتبادر القريب في مدلول هذا اللفظ. وقد لا يخطر على البال أن المراد قد يكون السَّبِّ والإيذاء باللسان، وهو معنى آخر محتمل في دلالة اللفظ ذاته.

والمرجع في التَّمييز بين المعنى القريب والمعنى البعيد يعود في الغالب إلى كثرة الاستعمال؛ إذ إنَّ إنبات العرب للفظ في معنى بعينه دون سواه يجعل ذلك المعنى أسبق إلى الذَّهن وأقرب إليه عند ورود الاحتمال في سياق من سياقات الكلام.

وقد وردت ألفاظ في القرآن الكريم احتملت معاني متعدِّدة، فحملها المفسِّرون على وجوه مختلفة، غير أنَّ بعض هذه المعاني يكون أقرب إلى الأذهان من بعض، نظراً لشهرته وكثرة دورانه في كلام العرب³.

ومن الأمثلة التي وقع فيها خلاف بين المتأولين لكتاب الله ما يأتي:

¹المرجع السابق، ج14، ص28

²المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ينظر: التفسير اللغوي، ص491

اختلفَ المفسِّرونَ في دلالة لفظِ «الثِّيَابِ» الواردِ في قوله تعالى: {وَتِيَابَكَ فَطَهَّرْ} [المدرثر: ٤]، على أقوالٍ، منها:

القولُ الأوَّلُ: أنَّ المرادَ بالثِّيَابِ: الثِّيَابُ الملبوسةُ حقيقةً، ويكونُ تطهيرُها بتنزيهها عن النَّجاسةِ وإبعادها عنها. ومَن قالَ بهذا: ابنُ عَبَّاسٍ (ت: ٦٨هـ)، والصَّحَّاحُ (ت: ١٠٥هـ)، وعِكْرِمَةُ (ت: ١٠٥هـ)، وطاوسُ بنُ كيسانَ اليمانيُّ (ت: ١٠٦هـ)، ومحمَّدُ بنُ سيرينَ (ت: ١١٠هـ)، وعبدُ الرَّحْمَنِ بنُ زيدٍ (ت: ١٨٢هـ)¹

القولُ الثَّانِي: أنَّ الثِّيَابَ كنايةٌ عن النَّفسِ، ويكونُ تطهيرُها بتزكيتها وإصلاحها. وقد عبَّرَ بعضهم عن هذا المعنى بقوله: «عَمَلُكَ فأصلحُه»، إذ كانتِ العربُ تقولُ في الرَّجُلِ السَّيِّئِ العَمَلِ: «فلانٌ حبيثُ الثِّيَابِ»، وفي الرَّجُلِ الحَسَنِ العَمَلِ: «فلانٌ طاهرُ الثِّيَابِ»،

وقد وردَ هذا المعنى عن: ابنِ عَبَّاسٍ (ت: ٦٨هـ)، والنَّخَعِيِّ (ت: ٩٦هـ)، وعامرِ الشَّعْبِيِّ (ت: ١٠٣هـ)، ومجاهدِ بنِ جبرٍ (ت: ١٠٤هـ)، وعطاءِ بنِ أبي رباحٍ (ت: ١١٤هـ)، وقتادةٍ (ت: ١١٧هـ)².

وإذا تأملنا هذه الأقوالَ، وجدنا أنَّ القولَ الأوَّلَ هو القريبُ المتبادرُ للدَّهْنِ، بخلافه القولُ الثَّانِي الذي هو أبعدُ منه، إذ لا يتبادرُ إلى الذهنِ إرادته، وكلا القولينِ محتملٌ في الآية.³

في ختامِ هذا المبحثِ لا بدَّ من الإشارةِ إلى جملةٍ من التَّنبيهاتِ التي أبدتها الدكتور مساعد الطيار في كتابه التفسير اللغوي للقرآن الكريم، وهي:

التَّنبيهُ الأوَّلُ: أنَّه قد تتَّفَقُ صيغةُ اللَّفْظِ ويختلفُ أصلُه الاشتقائيُّ الذي أُخِذَتْ منه، فما كانَ أصلُه مختلفاً جُعِلَ سببُ الخِلافِ فيه النَّظَرُ إلى أصلِ الاشتقاقِ، وما لم يكنْ كذلكِ جُعِلَ من المشتركِ اللَّغويِّ.

ومثالُ ذلك: لفظُ «مستمر»، فإنَّه يَحْتَمِلُ أن يكونَ مأخوذاً من «مَرَّ يَمُرُّ» بمعنى المضيِّ والانقضاءِ، أو من «أَمَرَ الحَبْلُ» إذا اشتدَّ وقوي. فهذان الأصلانِ وإن اتَّفَقا في صيغةِ المصدرِ فإنَّ معنهما مختلفانِ، ولذا يصحُّ الحكمُ على التَّفْسِيرِ بهما من جهةٍ بأنَّه من المشتركِ اللَّفْظِيِّ باعتبارِ اشتراكِ الصِّيغَةِ في الدَّلالةِ، ومن جهةٍ أخرى - إذا اعتُبرَ أصلُ اللَّفْظِ - جُعِلَ الخِلافُ بسببِ النَّظَرِ إلى أصلِ الاشتقاقِ، وهو الأصحُّ.

أمَّا إذا اتَّفَقَتِ الصِّيغَةُ والأصلُ معاً، كلفظِ «نجم»، فإنَّه من المشتركِ اللَّفْظِيِّ، ولا يدخلُه احتمالُ الاختلافِ بسببِ أصلِ اللَّفْظِ واشتقاقه، لأنَّ أصلَه واحدٌ لا تعدَّدَ فيه، والله أعلم.

¹ ينظر: تفسير القرطبي، ج 29، ص 146

² تفسير الطبري، ج 29، ص 145/146

³ التفسير اللغوي، ص 495

التَّبْيِيهُ الثَّانِي: الفرقُ بَيْنَ المعنى المشهورِ وما يقابلهُ، والمعنى القريبِ وما يقابلهُ.

عندَ جمعِ أمثلةِ هذا البابِ وتقسيمِها، لجُعِلَ كلُّ معنًى وقعَ عليه اعتراضٌ من العلماءِ في القسمِ المقابلِ للمعنى المشهورِ، أمَّا إذا لم يقعَ عليه اعتراضٌ فَإِنَّهُ يُجْعَلُ في القسمِ المقابلِ للمعنى القريبِ.

التَّبْيِيهُ الثالثُ: أَنَّهُ يندرجُ في هذا البابِ ما كَانَ الخلافُ فيه بسببِ حملِ اللَّفْظِ على الحقيقةِ أو المجازِ عندَ من يقولُ بهذا التَّفْسِيمِ، ولذا حملَ بعضُ العلماءِ جملةً من الأمثلةِ المذكورةِ على المجازِ، كالخلافِ في قوله تعالى: {وَتِيَابَكَ فَطَهَّرَ} [المدثر: ٤]، إذ قالَ ابنُ العرَبِيِّ (ت: ٥٤٣هـ): «ليسَ يمتنعُ أنْ تُحمَلَ الآيةُ على عمومِ المرادِ فيها بالحقيقةِ والمجازِ»¹.

وخلاصةُ القولِ أَنَّ هذا الاختلافَ المنبثقَ من الاحتمالِ اللُّغويِّ كَانَ له أثرٌ بالغٌ في تعدُّدِ الوجوهِ التَّفْسِيرِيَّةِ، وتفاوتِ هذه الوجوهِ في القبولِ والرَّدِّ، وليسَ هذا موضعَ البحثِ في تفصيلِ هذه المسألةِ، وأمَّا المقصودُ إبرازُ الأثرِ الذي أفرزَه الاحتمالُ اللُّغويُّ في التَّفْسِيرِ وإظهارُ.

الفصل الرابع: أثر التفسير اللغوي في انحراف المفسرين

المبحث الأول: أسباب الانحراف في التفسير

المبحث الثاني: أصناف في التفسير

- الصنف الأول: بعض اللغويين
- الصنف الثاني: أهل البدع

المبحث الثالث: آلة المبتدعة في انحرافهم

الأول: في دلالات الألفاظ

- اختيار المدلول اللغوي المناسب لمعتقدهم عند تعدد الدلالة
- تفسير اللفظ بمدلول ما يشابهه في الرسم
- إحداث مدلول مبتدع للفظ

الثاني: في أساليب الخطاب العربية

الثالث: في دلالة الصيغ

¹أحكام القرآن، لابن العربي، ج4، ص1887

المبحث الأول: أسباب الانحراف في التفسير

الانحرافُ ظاهرةٌ متراكمةٌ، لا تنشأُ دفعةً واحدةً، وقد تركَّ الانحرافُ عن الإسلامِ أثرًا بالغًا في عقائدِ المسلمين. وبتتبعِ هذه الظاهرةِ يتبيَّنُ أنَّ السَّبَبِيَّةَ التي أفرزتِ الرَّفْضَ فيما بعدُ كانت من أوائلِ الانحرافاتِ التي نَحَرَتْ في جسمِ الأمةِ، وقد زامَنَها ظهورُ بدعةِ الخوارجِ، ثمَّ بدعةُ القدريةِ، وهذه كلها نشأت في عهدِ الصَّحابةِ. ثمَّ تلاها في عهدِ التَّابعينَ ظهورُ بدعةِ الجهميَّةِ، فالمعتزلةُ والمرجئةُ.¹

وقد أثر ذلك تأثيراً مباشراً في تفسير القرآن، إذ بنت تلك البدع تفسيرات على معتقداتها، فنتج عن ذلك انحرافات في التفسير شملت التفسير اللغوي أيضاً.

ومن دوافع ظهور تلك الانحرافات:

أولاً: دخول بعض الكفار في الإسلام ظاهراً والكيد له باطناً، كعبد الله بن سبأ اليهودي، الذي أسس لعقيدة الرِّفْضِ التي عُرفت لاحقاً بالشيعة. وقد سلك هذا المسلك الرِّنادقة، الذين تظاهروا بالإسلام، وكانوا فريقين:

• فريقُ الشَّهواتِ: يريدُ الانفلاتَ من أوامرِ الدِّينِ، ويغلبُ عليهم الشُّعراءُ؛ كحمَّادِ عَجْرَدِ (ت: ١٦١) وغيره مَن ائْتَمَّ بالرِّندقةِ.

• فريقُ الشُّبهاتِ والجدلِ: وكانَ أشدَّ أثرًا، ومن أبرز من نُسبَ إليه المناظراتُ من هذا الفريقِ الشَّاعرُ صالحُ بنُ عبدِ القدوسِ (ت: ١٦٧) الذي أعدَمَه الخليفةُ المهديُّ (ت: ١٦٩) بتهمةِ الرِّندقةِ، وقد نُسبَ إليه كتابُ الشُّكوكِ، ومن أشهرِ الملاحدةِ أصحابِ الشُّبهِ ابنُ الرَّائِدِيِّ (ت: ٢٩٨)، الذي ردَّ عليه شيخُ المعتزلةِ البغداديُّ الحَيَّاطُ (ت: ٣٠٠) في كتابه (الانتصار)، وهو وإن كان متأخرًا إلا أنه يكشفُ صورةً جليَّةً لما كانَ الملاحدةُ عليه في تلك العصور.

ثانياً: ترجمة آثار الأمم السابقة من فرسٍ وهنْدٍ ويونانٍ وغيرهم، وقد بدأت هذه الترجمة في عهدِ بني أمية وقد أفرزَ هذانِ السَّببانِ معاً نتاجاً عقلياً ظهرَ جلياً في آثارِ الجهميَّةِ والمعتزلةِ ومَن جاءَ بعدهم من أهلِ البدعِ الذين نهلوا من علومِ الأوائلِ.²

¹ ينظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، ص 176، ص 187

² ينظر: التفسير اللغوي، ص 502/505

الانحراف في التفسير اللغوي له أسباب؛ منها:

١ - اعتماد العقل في الاعتقاد والاستدلال

٢ - اعتماد اللغة مجردة عن غيرها من المصادر.

٣ - البعد عن تفسير السلف، وعدم الأخذ به.

وقد ساعد على هذا اتساع لغة العرب، ولا خلاف في أن تفسير القرآن بلغة العرب أصل أصيل في التفسير، غير أن المراد هنا أن يكون تفسيره بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه، من نظر إلى المتكلم به، والمنزل عليه، والمخاطب به، وسياق الكلام.¹

المبحث الثاني: أصناف في التفسير

السالك لهذا السبيل صنفان:

الأول: بعض أهل اللغة الذين يفسرون القرآن بحسب ما بلغهم من لغة العرب.

الثاني: أهل البدع الذين يريدون إثبات بدعهم باعتمادهم على مجاز اللغة وسعتها.

وسنذكر أمثلة لما ورد عند هذين الصنفين مما فيه مخالفة لتفسير السلف:

الصنف الأول: اللغويون:

لقد دخل بسبب بعض هؤلاء اللغويين نوعان من الأقوال في التفسير:

الأول: أقوال فيها خلاف لأقوال السلف، وهي أقوال فيها نظر، لا يمكن قبولها معه.

الثاني: أقوال فيها شذوذ في التفسير.

وسبب ذلك اعتماد مجرد اللغة دون غيرها من المصادر؛ أي أن هذه الاختيارات ليس لها عماد سوى أنها حكيمة على أنها من لغة العرب.

وشأن هذه الأقوال أنها أقوال مردودة، وإن لم يُبرهن على اختياراتهم لها قول باط في المعتقد؛ لأنه لا يلزم من كونها صحيحة في اللغة أن تكون صحيحة في التفسير

¹ينظر: في أصول التفسير (ص: ٨١).

وشأن هذه الأقوال أنّها أقوالٌ مردودةٌ، وإن لم يترتب على اختيارات أصحابها قولٌ باطلٌ في العقيدة؛ إذ لا يلزم من كون المعنى صحيحاً في اللغة أن يكون صحيحاً في التفسير¹.

ومن تلك الأقوال التفسيرية المردودة:

١ - ما حكاه الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) عن شمر بن حمدويه (ت: ٢٥٥هـ) من قوله: «رؤي لنا عن ابن المظفر - ولم أسمعه لغيره - أنه يُقال: أدرك الشيء: إذا فني. وإن صحَّ فهو في التأويل²: فني علمهم في معرفة الآخرة³.

وليس لشمر (ت: ٢٥٥هـ) في إثبات صحة هذا التأويل سوى حكاية هذا المعنى في اللغة، وهذا وحده لا يكفي في إثباته، إذ لا يلزم من صحة المعنى لغة صحته في التفسير.

٢ - ما فسّر به أبو عبيدة (ت: ٢١٠هـ) قوله تعالى: {ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُعَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يُعْصِرُونَ} [يوسف: ٤٩]، إذ قال: «أي: به ينجون، وهو من العَصْر، وهي العَصْرَةُ أيضاً، وهي المنجاة، قال:

.....ولقد كان عَصْرَةَ المنجود

أي: المقهور والمغلوب⁴.

وتفسير السلف على خلاف ذلك، فقد فسّروه بمعنى العَصْر، أي: عصر العنب وما شابهه، وقد روي ذلك عن ابن عباس (ت: ٦٨هـ)، ومجاهد (ت: ١٠٤هـ)، والضحاك (ت: ١٠٥هـ)، وقتادة (ت: ١١٧هـ)، والسدي (ت: ١٢٨هـ)⁵.

وقول السلف أقرب إلى سياق القصة؛ لأنَّ العَصْرَ كان من شأنهم وصنيعهم، ولذا كانت رؤيا الساقى أنّه يعصرُ خمرًا. ثمَّ إنَّ في قوله تعالى: {فِيهِ يُعَاثُ النَّاسُ} إشارةً إلى ذات المعنى الذي ذهب إليه أبو عبيدة (ت: ٢١٠هـ)، ومن ثمَّ يكون تفسيره من باب تأكيد المعنى لا تأسيسه، في حين أنَّ قول السلف فيه تأسيسٌ معنًى مستقلٌّ. وإذا دار الأمر بين التأسيس والتأكيد فالتأسيس أولى وأقدم.

¹التفسير اللغوي، ص 513

²وذلك في تفسير قوله تعالى: {بَلِ ادْرَاكُ عَلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ} [النمل: ٦٦]، وهي في قراءة ابن كثير وأبي عمرو: «أدرك»، ينظر: إعراب

القراءات السبع، ج 2، ص 161

³تهذيب اللغة، ج 10، ص 114

⁴مجاز القرآن، ج 1، ص 313/314

⁵تفسير الطبري، ج 16، ص 129

وقد أشار الطبري (ت: ٣١٠هـ) إلى هذا الخطأ فقال: «وكانَ بعضُ من لا علمَ له بأقوالِ السلفِ من أهلِ التأويلِ، ممَّن يُفسِّرُ القرآنَ برأيه على مذهبِ كلامِ العربِ، يُوجِّهُ معنى قوله: {وَفِيهِ يُعْصِرُونَ} إلى: وفيه ينجونَ من الجذبِ والقحطِ بالعَيْثِ، ويزعمُ أنَّه من العَصْرِ والعُصْرَةِ التي بمعنى المنجاة... وذلك تأويلٌ يكفي من الشَّهادةِ على خطئه خلافاً قولِ أهلِ العلمِ من الصَّحابةِ والتَّابعينِ»¹.

الصنف الثاني: أهل البدع

لقد كان نظراً أهل البدع إلى اللغة نظراً تابعاً للمعتقد الذي يدينون به؛ إذ كانت البدعة عندهم هي الأصل والمنطلق، ثم ينطلقون بعدها باحثين في سعة لغة العرب عمّا يسندوها ويدعموها، وإن كانوا يحرصون على إيهام الناس بأن تأويلاتهم لا تتجاوز حدود اللغة ولا تخرج عن أساليبها، كما صرح بذلك القاضي عبد الجبار (ت: ٤١٥): «وهكذا طريقتنا في سائر المتشابه: أنه لا بُدَّ من أن يكون له تأويلٌ صحيحٌ يخرج على مذهب العرب، من غير تكلفٍ وتعسفٍ»².

وفي هذا دلالة واضحة على مدى حرصهم على إثبات أن اللغة تسيّر جنباً إلى جنب مع مذاهبهم وتسندوها، بل بلغ الأمر بابن جني (ت: ٣٩٢) أن خصص في كتابه (الخصائص) باباً يُسخّره في خدمة هذه المذاهب الباطلة، أسماه: (باب ما يُؤمّنه علمُ العربيّة من الاعتقادات الدينيّة)، وضمّنه نفي الظاهر والحقيقة مما أثبتته الله لنفسه من الصفات، مُعتمداً في ذلك على الجاز، وجاعلاً هذه التأويلات من السعة التي تميّز بها العربيّة، فقال: «ولو كان لهم أنس بهذه اللّغة الشّريفة، أو تصوّف فيها، أو مُزاولة لها، لحمتهم السعادة بها، وما أصرّتهم الشّفوة إليه بالبعد عنها فلمّا كانت كذلك، وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها، وانتشار أحوالها، جرى خطأهم بها مجرى ما يألّفونه ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المخاطب لهم بما على حسب عرفهم وعاداتهم في استعمالها...»³

ومن الأمثلة التطبيقية التي ساقها لهذه المسألة التي قرّرها ونظر لها:

قوله: «وقوله: {وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} [الزمر: ٦٧]، إن شئت جعلت اليمين هنا الجارحة، فيكون على ما ذهبنا إليه من الجاز والتشبيه؛ أي: حصلت السماوات تحت قدرته حصول ما تُحيط اليد به في يمين القابض عليه، ودُكرت اليمين هنا دون الشمال؛ لأنها أقوى اليدين، وهو من مواضع ذكر الاشتمال والقوّة. وإن شئت جعلت اليمين هنا القوّة؛ كقوله:

¹ تفسير الطبري، ج 16، ص 131

² إعجاز القرآن، للقاضي عبد الجبار، ج 16، ص 380

³ الخصائص، ج 3، ص 249

إِذَا مَا رَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ ... تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ

أي: بقوّته وقُدْرته¹

والمقصود أنّ البدعة هي المنطق الأوّل عند أهلها، فإن وجدوا في لغة العرب ما يُسَعِّفُهُمْ ويُسِنِّدُ مَذْهَبَهُمْ تمسّكوا به، وإلاّ أعرضوا عنه واستنكروه.

والعقل هو الأصل المقدّم عند أهل البدع من المتكلمين، فما رآوه يعقوبهم انطلقوا يستنتقون لغة العرب ليثبتوا بدعتهم، مستعينين في ذلك بما في اللغة من مجازات. قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨): «... ثمّ يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التّأويلات التي يحتاجون فيها إلى إخراج اللغات عن طريقتها المعروفة، وإلى الاستعانة بغرائب المجازات والاستعارات...»²

المبحث الثالث: آلة المبتدعة في انحرافهم

وقد ظهر انحراف المبتدعة في التفسير اللغويّ في ثلاثة أمور، هي:

- ١ - ما يتعلّق بالله تعالى وصفاته.
 - ٢ - ما يتعلّق ببعض المغيبات؛ كبعض أمور الآخرة، وما نُسِبَ للمخلوقات الغيبية والجمادات من إحساس أو غيره من الأمور التي وُصِفَ بها العقلاء.
 - ٣ - ما يتعلّق بعصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.
- وكانت آلتهم اللغويّة في إثبات بدعتهم قائمة على دلالة الألفاظ، وأساليب الخطاب، ودلالة الصيغ، وقد طوّعوا اللغة لخدمة مذاهبهم حتى كأنّها لا تنطق إلاّ بما يوافقهم، فإن أعوزهم القريب المتبادر من اللغة لجأوا إلى غريبها وشادّها ليثبتوا بدعتهم ويستدلّوا به على صحّة ما ذهبوا إليه.
- أمّا ما يتعلّق بالألفاظ: فإن تعدّدت مدلولات اللفظ أخذوا بما يلائم مذهبهم وإن أباه السياق والمعنى. فإن لم تعدّد مدلولاته حرّفوه إلى مدلول ما يشاءه في الرّسم وإن خالفه في المعنى. فإن لم يجدوا حتى ذلك أحدثوا للفظ دلالة لا عهد للعرب بها.
- وأما ما يتعلّق بالأساليب: فكثيرة، ومنها: المجاز، والحذف والإضمار، والكناية، وغيرها.

¹الخصائص، ج3، ص252

²دره تعارض العقل والنقل، ج1، ص12

وأما ما يتعلق بدلالة الصيغ: فمنها دلالة صيغة (أفعل).

وقد يجمع المتدعة في المثال الواحد بين دعاوى متعدّدة، كادعاء تعدّد الدلالة والمجاز وغيرهما معاً، أي أهمّ يسوقون لمذهبهم أكثر من دليل لغويّ بزعمهم. وسأوردُ أمثلةً تفصيليةً لهذه الأمور التي أجملتها¹.

الأول: دلالة الألفاظ:

لأهل البدع في توظيف دلالة الألفاظ ثلاثة مستوياتٍ متدرّجة:

أولاً: أن يكونَ للفظٍ في لغة العربِ أكثرُ من استعمالٍ؛ كلفظة (اليَد) التي تُطلقُ على: اليدِ الجارحةِ، والنَّعمةِ، والثُّدرةِ، والنُّصرةِ، فينتقونَ من هذه المعاني ما يلائمُ مذهبهم المقرَّرَ لديهم، غيرَ ناظرينَ إلى صحَّةِ هذا الإطلاقِ في سياقه من عدمها، بل يتمخّلونَ له أشدَّ التَّمخُّلِ، مكتفينَ بمجردِ ورودِ هذا المعنى عن العربِ دليلاً على صحَّةِ تفسيرهم.

ومن أمثلة ذلك: تفسيرهم قوله تعالى: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} [المائدة: ٦٤]، إذ فسّروا اليدينِ بأحماهم نعمتاه، قال القاضي عبدُ الجبارِ (ت: ٤١٥): «والمرادُ بذلك: أنَّ نعمتيه مبسوطتانِ على العبادِ، وأرادَ به نعمةَ الدِّينِ والدُّنيا، والنَّعمةَ الظَّاهرةَ والنَّعمةَ الباطنةَ، وقد يُعبَّرُ باليدِ عن النَّعمةِ، فيقالُ: لفلانٍ عندي يدٌ وأيادٍ ويدٌ جسيمةٌ»².

وإنما حمّله على ذلك زعمه تنزيه الله عن الجسميّة، وأعانته على هذا التَّأويلِ سعةُ إطلاقِ لفظِ اليدِ في العربيّةِ على معانٍ متعدّدةٍ منها ما ذكره.

وقد ردَّ هذا التَّأويلَ الصَّارفَ للفظِ عن حقيقته أعلامُ السُّنَّةِ؛ كالدارميّ (ت: ٢٨٠) الذي قال: «قد عَلِمْتَ أنَّ هذه تفاسيرٌ مقلوبةٌ، خارجةٌ عن كلِّ معقولٍ، لا يعقلُها إلَّا كلُّ جهولٍ. فإذا ادَّعيت: أنَّ اليدَ قد عُرفتْ في كلامِ العربِ أنّها نعمةٌ وقوَّةٌ. قلنا لك: أجل، ولسنا بتفسيرها منك أجهل، غيرَ أنَّ تفسيرَ ذلك يستبينُ في سياقِ كلامِ المتكلِّمِ حتى لا يحتاجَ له من مثلك إلى تفسيرٍ».

فإذا قالَ الرَّجُلُ: لفلانٍ عندي يدٌ أكافئه عليها. عَلِمَ كلُّ عالمٍ بالكلامِ أنَّ يدَ فلانٍ ليستُ ببائنةٍ منه موضوعةً عندَ المتكلِّمِ، وإنَّما يُرادُ بها النَّعمةُ التي يُشكُرُ عليها.

وكذلك إذا قالَ: فلانٌ له يدٌ أو عَضُدٌ أو ناصرٌ، عَلِمنا أنَّ فلاناً لا يمكنه أن يكونَ نفسَ يده عَضُوهُ أو عَضُدُهُ، فإنَّما عني به النَّصرةُ والمعونةُ والتَّقويةُ.

¹التفسير اللغوي، ص 525

²متشابه القرآن، ج 1، ص 231

فإذا قال: ضربني فلانٌ بيده، وأعطاني الشيءَ بيده، وكتب لي بيده، استحال أن يُقال: ضربني بنعمته. وعلم كلُّ عالمٍ بالكلام أنها اليد التي بها يضرب، وبها يكتب، وبها يُعطي، لا النعمة... ولا يجوز لك أيُّها المريسي أن تنفي اليد التي هي اليد، لما أنه وُجد في كلام العرب أن اليد قد تكون نعمةً وقوةً.¹

وفي قوله تعالى: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} [النساء: ١٦٤]، حُكي عن بعض المعتزلة أن اللفظ مأخوذ من الكلم لا من الكلام، فيكون المعنى: «وجرح الله موسى بأظافر المحن ومخالب الفتن».

وإنما لجأ هذا الحرف إلى رد اللفظ إلى مادّة الكلم فراراً من إثبات صفة الكلام لله سبحانه. وقد أنكر هذا التفسير الرَّحْمَنِيُّ المعتزليُّ (ت: ٥٣٨) بقوله: «ومن بدع التفاسير: أنه من الكلم، وأن معناه: وجرح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن».²

ثانياً: إن لم يُسَعْفُهُم تعدُّ استعمالات اللفظ، لجأوا إلى تفسيره بمدلول لفظ يشابهه في الرسم وإن اختلف عنه في الحركات المفصية إلى اختلاف المدلول. وهذه الطريقة نادرة، إلا أنها واردة في بعض الأمثلة، منها:

١ - في قوله تعالى: {وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى} [طه: ١٢١]، قالوا: «أي: بشم من أكل الشجرة، وذهبوا إلى قول العرب: غَوِيَ الفصيل: إذا أكثر من اللبن حتى يشم».³

فانظر كيف حرفوا اللفظ وجعلوه من (غوى)، ونص القرآن (غوى)!

وإنما دفعهم إلى هذا التحريف مفهوم العصمة عندهم، وأن النبي لا يجوز عليه الخطأ. وقد يكون هذا القول بالعصمة مبنياً على مسألة أصحاب الكبار والقول بتخليدهم في النار عند المعتزلة، فيحرفون كل نص أسند فيه خطأ إلى نبي؛ حفاظاً على ما قرروه في هذا المبدأ، فيخرجون أخطاء الأنبياء بأسمج التحريجات وأبعدها، كهذا التحريج.

ولو وجدوا في (عصى) مسلماً مماثلاً لسلكوه، وليس في (غوى) شيءٌ زائدٌ على ما في (عصى) من معنى الذنب؛ لأن العاصي لله التارك لأمره غاوٍ في حاله تلك، والغاوي عاصٍ، والغى ضد الرشد كما أن المعصية ضد الطاعة.⁴

¹الرُدُّ على بشر المريسي، ص 39

²الكشاف، ج 1، ص 582. غير أن نقده هذا لا يعني إثباته لصفة الكلام، بل هو ينفىها أيضاً، لكنه لم يرتض هذا التأويل المتكلف.

³ينظر: تأويل مشكل القرآن، ص 402.

⁴ينظر: تأويل مشكل القرآن، ص 403.

قال ابن قتيبة (ت: ٢٧٦): «وقد أكل آدم صلى الله عليه وسلم من الشجرة التي نُهي عنها، باستزلال إبليس وخدائعه إيّاه بالله، والمَسَم به إنه لمن النَّاصحين، حتى دلّاه بغرور. ولم يكن ذنبه عن إرصادٍ وعداوة وإرهاصٍ كذنوب أعداء الله.

فنحن نقول: عصى ووعوى، كما قال الله تعالى، ولا نقول: آدم عاصٍ وعاوٍ؛ لأنّ ذلك لم يكن عن اعتقادٍ مقدّمٍ ولا نيّةٍ صحيحةٍ. كما تقول لرجلٍ قطع ثوباً وخاطه: قد قطعته وخاطه، ولا تقل: خائطٌ ولا خياطٌ، حتى يكون معاوداً لذلك الفعلِ معروفاً به»¹.

ثالثاً: فإن لم يجدوا إلى ما سبق سبيلاً، استحدثوا للفظٍ مدلولاً جديداً لا أصل ل، وربما اخترعوا له شاهداً ينسبونه إلى لغة العرب.

ومن الأمثلة المذكورة في هذا الباب: تفسير الاستواء في قوله تعالى: {الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] بأن معناه: استولى، وقد فسره بعضُ الأشاعرة بالغلبة والقهر، واستدلّ لذلك بالبيت الذي استشهد به المعتزلة، وجعل دلالة الاستواء فيه بمعنى القهر والغلبة، وجعله الرّمزي كنايةً عن الملك². ويستشهدون لصحّة ما ذهبوا إليه ببيتٍ من الشعر، هو:

قَدِ اسْتَوَى بِشَرِّ عَلَى الْعِرَاقِ ... مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ

زاعمين أنّ (استوى) في هذا البيت بمعنى: استولى.

وقد قال بهذا التفسير الجهميُّ، والحروريُّ، والمعتزلة، وتبعهم عليه جملةٌ من المتكلمين من متأخري الأشاعرة، والرّافضة، والرّيدية، وغيرهم ممن تأثر بهم في هذا التفسير³.

الثاني: أساليب الخطاب العربية:

ومن أمثلة انحرافهم بسبب الأساليب العربية في الخطاب: قوله تعالى: {وَجَاءَ رُكُوكُكَ وَالْمَلِكُ صَعًا صَعًا} [الفجر: ٢٢]، وهذه الآية من أشهر الآيات التي سلط عليها المبتدعة أسلوب الحذف. والقاعدة المقررة في هذا الأسلوب أنّه لا يُحذف إلا ما دلّ عليه المقام، وأنّ الحذف إنّما يكون طلباً للاختصار والبلاغة في الكلام.

¹ ينظر: تأويل مشكل القرآن، ص 403

² ينظر: الكشف، ج 2، ص 530

³ التفسير اللغوي، ص 538

وقد زعم هؤلاء أن قوله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ} [الفجر: ٢٢] من باب حذف المضاف، فقدروا له تقديراتٍ لا يدلُّ عليها السياق، وإنما هي فرازٌ من إثباتِ ظاهرِ النصِّ إلى ما سمَّوه تنزيهاً، وهو في حقيقته تعطيلٌ لصفاتِ الله. ومن أشهرِ هذه التقديراتِ: جاء أمرُ ربِّك بالمحاسبةِ والجزاءِ.

وليس ثمة مسوِّغٌ لهذا الحذفِ عندهم سوى الدلائلِ العقليةِ المزعومةِ التي بنوا عليها، قال الرازي (ت: ٦٠٦): «واعلم أنه ثبت بالدليلِ العقليِّ أن الحركةَ على الله تعالى محالٌ؛ لأنَّ كلَّ ما كان كذلك كان جسماً، والجسمُ يستحيلُ أن يكونَ أزلياً، فلا بدَّ فيه من التأويلِ، وهو من بابِ حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامه...»¹.

وقد جرى هؤلاء على هذا المبدأ في الآياتِ التي تُثبتُ لغيرِ العقلاءِ تمييزاً كالسُّجودِ والتَّسبيحِ والقولِ وغيرها، فحملوها على الحذفِ أو المجازِ، ولم تسلّم آيةً في هذا الموضوعِ من تسليطِ أحدِ هذينِ الأسلوبينِ عليها.

وفي قوله تعالى: {إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا} [الأحزاب: ٧٢] تقديراتٌ تُخرِجُ اللفظَ عن ظاهره، وكلُّ ذلك مبنيٌّ على مقدّماتٍ عقليةٍ بحتةٍ تتعلَّقُ بإحساسِ الجمادِ وعقله، وأنه ممَّا لا يقعُ عليه التَّكليفُ ولا يصدرُ منه ما يختصُّ بالمخيَّرِ المكلفِ كالتَّسبيحِ والسُّجودِ والقولِ وغيرها.

ومن التَّأويلاتِ التي ذكروها في هذه الآية:

- أن في الآية حذفاً، وتقديره: إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى أَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ.²
- قال ابنُ الأنباريِّ (ت: ٣٢٨): «قالَ بعضُ النَّاسِ: لو كانتِ الْأَمَانَةُ يَجُوزُ أَنْ تُعْرَضَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ، لكانتِ تَأبَى تَحْمُلَهَا، وَلَكِنَّهَا مَوَاتٌ لَا تَعْقِلُ، وَالْأَمَانَةُ لَا تُعْرَضُ عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ. وَقَالَ: هذا من بابِ المجازِ؛ كقولِ العَرَبِ: شكا إِلَيَّ بعيري طولَ السَّيرِ؛ معناه: لو كانَ يعقلُ لشكَّا، ولكنَّه لا يعقلُ ولا يشكو».

فانظر إلى هذه التَّأويلاتِ العجيبةِ التي تُخرِجُ النصَّ عن ظاهره! الله سبحانه يقول: {إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ}، وهؤلاء يقولون: عَرَضَهَا عَلَى أَهْلِهَا، وَالْآخَرُونَ يَقُولُونَ: لم يَعْرِضْهَا أَصلاً، وقد صرَّح بعضهم بهذا فقال: «ما عَرَضَ اللهُ — جَلَّ ذِكْرُهُ — الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قَطُّ،

¹مفاتيح الغيب للرازي، ج 31، ص 158

²ينظر: الأضداد لابن الأنباري، ص 391.

وإنما هو من المجازِ على قولِ العربِ: عَرَضْتُ الحِمْلَ على البعيرِ فأبى أنْ يَحْمَلَهُ؛ أي: وحدثَ البعيرَ لا يصلحُ للحملِ وللعرضِ، فكذلك السَّمَوَاتُ والأَرْضُ والجبالُ لا تصلحُ للأمانةِ ولا لعرضِها عليها»¹.

وتجدُّهم في هذا المثالِ قد وظَّفوا أساليبَ العربِ وتوسَّعوا في الكلامِ لإخراجِ النَّصِّ عن حقيقتهِ إلى هذه التَّأويلاتِ المنكرةِ، وذلك لعجزِ عقولهم عن استيعابِ دلالتِهِ. ولو كانَ ما قالوه صحيحاً، فأبى فائدةً تبقى لهذا الخطابِ إذًا؟!!

الثالث: دلالة الصِّيغِ

المرادُ بدلالةِ الصِّيغِ: البناءُ الذي تقومُ عليه الكلماتُ العربيَّةُ، إذ تجتمعُ فيه جملةٌ من الألفاظِ يكونُ بينها معنىٌ مشتركٌ يتجاوزُ دلالةَ اللَّفْظِ المفردِ المعجميَّةِ. فمن الألفاظِ ما يجيءُ على صيغةِ (تَفَاعَلَ)، وهي تدلُّ على حدوثِ الأمرِ من اثنينِ متقابلينِ؛ كتصافحِ، وتحاربِ، وتمازحِ، وغيرها، فدلالاتُ هذه الألفاظِ متباينةٌ وإن اشتركتْ في مدلولِ هذه الصِّيغَةِ.²

وقد يكونُ أصلُ اللَّفْظِ واحداً ولكنْ تختلفُ صيغتهُ فيختلفُ معناه، فمعنى (قَبَرَ فلانٌ فلاناً): باشرَ دفنه بنفسِهِ، كما قالَ الأعشى:

لَوْ أَسْنَدَتْ مَيْتاً إِلَى حُجْرِهَا ... عَاشَ وَمَ يُنْقَلْ إِلَى قَابِرِ

ومعنى (أَقْبَرَ فلانٌ فلاناً): أمرَ له بالقبرِ، ومنه قوله تعالى: {ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ} [عبس: ٢١]. فقد اختلفتْ دلالةُ الفعلِ المشتقِّ من مادَّةِ (قَبَرَ) الدَّالَّةِ على السَّتْرِ والغموضِ بسببِ اختلافِ صيغتهِ في النُّطقِ.

وقد وظَّفَ أهلُ البدعِ دلالةَ الصِّيغِ توظيفاً مماثلاً لتوظيفهم دلالةَ الألفاظِ، ومن أمثلةِ ذلك:

١ - تحريفُ بعضِ المعتزلةِ لصيغةِ (أَفْعَلَ)، إذ أحدثوا لها دلالةً جديدةً وجعلوها تدلُّ على معنى (سَمَّاه)، وإنَّما ذلك من خصائصِ صيغةِ (فَعَّلَ). وقد جاءَ هذا عنهم في تفسيرِ الإضلالِ المنسوبِ إلى الله سبحانه وتعالى في مثلِ قوله: {يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً} [البقرة: ٢٦]، وقوله: {أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ} [النساء: ٨٨]، وقوله: {وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ} [الجاثية: ٢٣]، حيثُ قالَ بعضُ المعتزلةِ في تفسيرِ هذا النَّظْمِ وأشباهِهِ: «سَمَّاهم ضُلالاً»³.

¹الأضداد لابن الأنباري، ص392

²التفسير اللغوي، ص550

³نسبه الرَّاظِي في التفسير الكبير، إلى قُطْرُبٍ وكثيرٍ من المعتزلة، ينظر: التفسير الكبير للرازي، ج2، ص130

وَأَمَّا كَانَ الْبَاعِثُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ زَعَمَهُمُ الْفَاسِدُ فِي الْعَدْلِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ أَحَدًا فَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُضِلَّهُ، وَإِلَّا كَانَ ذَلِكَ قَبِيحًا مِنْهُ، وَاللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ فِعْلِ الْقَبِيحِ. وَهَذَا الْكَلَامُ فِي أَصْلِهِ صَحِيحٌ، غَيْرَ أَنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا يَقَعُ فِي تَحْدِيدِ مَفْهُومِ الْقَبِيحِ وَمَدْلُولِهِ عِنْدَهُ.

وقد ردَّ على هذا التَّأْوِيلِ جماعةٌ من العلماء؛ كابن قتيبة (ت: ٢٧٦)، والأشعري (ت: ٣٢٤)، وابن خزم (ت: ٤٥٨)، وابن القيم (ت: ٧٥١)، وغيرهم.

ومن الرُّدودِ عليهم في دلالة صيغة (أَفْعَل) ما يأتي:

• قَالَ ابْنُ قَتِيْبَةَ (ت: ٢٧٦): «وذهب أهل القَدَرِ في قولِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: { يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ } [النحل: ٩٣، فاطر: ٨] إلى أَنَّهُ على جِهَةِ التَّسْمِيَةِ والحِكمِ عليهم بالضلالة، ولهم بالهداية. وقال فريقٌ منهم: يُضِلُّهم: ينسبهم إلى الضلالة، ويهديهم: يبيِّن لهم ويرشدهم. فخالفوا بين الحكمين، ونحن لا نعرف في اللُّغَةِ أَفْعَلْتُ الرَّجُلَ: نَسَبْتُهُ. وَإِنَّمَا يُقَالُ إِذَا أَرَدْتَ هَذَا الْمَعْنَى: فَعَلْتُ، تَقُولُ: شَجَعْتُ الرَّجُلَ، وَجَبَبْتُهُ، وَسَرَقْتُهُ، وَخَطَأْتُهُ، وَكَفَّرْتُهُ، وَضَلَّلْتُهُ، وَفَسَقْتُهُ، وَفَجَّرْتُهُ، وَحَنَنْتُهُ...»¹.

• وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ (ت: ٣٢٤): «ويقال لهم: ما معنى قولِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: { وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ } [إبراهيم: ٢٧]؟ فَإِنْ قَالُوا: معنى ذلك أَنَّهُ يُسَمِّيهِمْ ضَالِّينَ ويحكم عليهم بالضلال. قيل لهم: أليس خاطب الله العرب بلغتها، فقال: { بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ } [الشعراء: ١٩٥]، وقال: { وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ } [إبراهيم: ٤]؟ فلا بدَّ من نَعَم. فيقال لهم: فإذا كان اللهُ قد أنزل القرآن بلسان العرب، فمن أين وجدتم في لغة العرب أن يقال: أَضَلَّ فلانٌ فلاناً؛ أي: سمَّاه ضالاً؟ فإن قالوا: وجدنا القائل يقول إذا قال رجلٌ لرجلٍ ضالٌّ: قد ضلَّته. قيل لهم: قد وجدنا العرب يقولون: ضلَّ فلانٌ فلاناً إذا سمَّاه ضالاً، ولم نجدهم يقولون: أَضَلَّ فلانٌ فلاناً بهذا

فلَمَّا قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: { وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ } [إبراهيم: ٢٧] لم يجز أن يكون ذلك معنى ذلك الاسم والحكم، إذ لم يجز في لغة العرب أن يقال: أَضَلَّ فلانٌ فلاناً إذا سمَّاه ضالاً، فبطل تأويلكم إذ هو خلاف لسان العرب»².

¹تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ص 123/124.

²الإبانة عن أصول الديانة، ص 192/193.

يُحْكَمُ بِأَثْمِهِمْ كَذَلِكَ، كَمَا تَقُولُ: قَدْ أَخْرَجَكُمُ اللَّهُ مِنْ ذَا الْأَمْرِ وَلَمْ تَكُونُوا فِيهِ قَطُّ، وَتَقُولُ: أَخْرَجَنِي فَلَا تُنْ مِنْ الْكُتُبِ وَلَمْ أَكُنْ فِيهَا قَطُّ؛ أَي: لَمْ يَجْعَلْنِي مِنْ أَهْلِهَا وَلَا فِيهَا.

وَفِي هَذَا فِرَازٌ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ خَلَقَ الْإِيمَانَ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ لَا يَرُونَ ذَلِكَ. وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ لَا يَكُونُ ثَمَّةٌ خَلْقٌ لِلْإِيمَانِ، وَفِيهِ إِخْرَاجٌ لِدَلَالَةِ (أَفْعَل) إِلَى مَعْنَى الْوُجُودِ. وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ دَلَالَاتِ (أَفْعَل)، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ لَا يَحْتَمِلُهَا، بَلِ الصَّوَابُ إِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا.¹

وَفِي خِلَاصَةِ هَذَا الْفَصْلِ نَقُولُ أَنَّهُ:

بِتَّبِعَ أَسْمَاءُ الْمُنْحَرِفِينَ يَتَّبِعُ أَنَّ الْإِنْخِرَافَ بَدَأَ قَدِيمًا ثُمَّ نَمَا تَدْرِيحِيًّا حَتَّى تَشَكَّلَتْ مِنْهُ فِرْقٌ وَعَقَائِدُ رَاسِخَةٌ. وَكَانَ اتِّسَاعُ اللَّغَةِ أَحَدَ مُسْتَنْدَاتِ أَصْحَابِ هَذِهِ الْفِرْقِ فِي إِثْبَاتِ بَعْضِ بَدْعِهِمْ. وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ تَتَّبِعُ هَذِهِ الْإِنْخِرَافَاتِ أَنَّ جَذْرَهَا الْأَسَاسِيَّ هُوَ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْعَقْلِ الْمَجْرَدِ؛ إِذْ يَعْتَقِدُ الْمَفْسِّرُ رَأْيًا بِمَحْضِ عَقْلِهِ ثُمَّ يَتَأَوَّلُ كَلَامَ اللَّهِ عَلَيْهِ مُسْتَعِينًا بِاتِّسَاعِ اللَّغَةِ. وَمَنْ لَوَازِمُ ذَلِكَ إِعْرَاضُهُمْ عَنْ أَقْوَالِ عُلَمَاءِ التَّفْسِيرِ مِنَ السَّلَفِ، وَاعْتِمَادُهُمْ عَلَى آرَاءِ أَكَابِرِهِمْ وَحَدَثِهِمْ.

الْفَصْلُ الْخَامِسُ: قَوَاعِدُ فِي التَّفْسِيرِ اللَّغَوِيِّ

وَفِيهِ:

أَوَّلًا: كُلُّ تَفْسِيرٍ لَغَوِيٍّ وَارِدٍ عَنِ السَّلَفِ يُحْكَمُ بِعَرَبِيَّتِهِ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى قَوْلِ اللَّغَوِيِّينَ.

ثَانِيًا: إِذَا وَرَدَ أَكْثَرُ مِنْ مَعْنَى لَغَوِيٍّ صَحِيحٍ تَحْتَمِلُهُ الْآيَةُ، جَازَ تَفْسِيرُ الْآيَةِ بِهَا.

ثَالِثًا: لَا يَصِحُّ اعْتِمَادُ اللَّغَةِ وَحْدَهَا دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْمَصَادِرِ التَّفْسِيرِيَّةِ.

رَابِعًا: لَا تَعَارِضُ بَيْنَ التَّفْسِيرِ اللَّغَوِيِّ وَالتَّفْسِيرِ عَلَى الْمَعْنَى

¹ معاني القرآن للأخفش، ج1، ص196

القاعدة الأولى: كلُّ تفسيرٍ لغويٍّ واردٍ عن السلف يُحكّمُ بعربيّته، وهو مقدّمٌ على قولِ اللغويين

أولاً: المعنى والتعريف

تقضي هذه القاعدة بأن ما ورد عن الصحابة الكرام والتابعين من تفسير لغوي لألفاظ القرآن الكريم يُعدّ حجةً في اللغة العربية يجب الاحتكام إليه، ولا يصحُّ رده ولا الاعتراضُ عليه، فيُحكّم بصحة نسبته إليها دون توقف على شهادة أهل اللغة بذلك، بل إن هذا التفسير السلفي يتقدم على ما قد يخالفه من أقوال اللغويين المتأخرين. وقد نصّ على هذا المعنى غير واحد من أئمة العلم¹.

وبعد فإنَّ المقصود أنَّ السلفَ بطبقاتهم الثلاث أقدّرُ على تحديدِ المعنى العربيِّ للقرآنِ ممّن جاء بعدهم، ولذا فإنَّ الرجوعَ إلى تفسيرهم، واعتباره في نقلِ اللُغةِ مما لا بدَّ منه؛ لأنهم: إمّا عرَبٌ تُنقلُ عن مثلهم اللُغةُ؛ كالصحابة وكبارِ التابعين، وإمّا أن يكونوا في عَصْرِ الاحتجاج؛ كصغارِ التابعين، وكبارِ أتباعِ التابعين، الذين عاصرهم اللُغويُّون الذين نقلوا اللُغةَ ودَوَّنوها، وأقلُّ حالٍ مفسّري أتباعِ التابعين أن يكونوا بمنزلة هؤلاء اللُغويِّين في نقلِ اللُغةِ، والله أعلم.

ومما ينبغي التنبُّه له: أنَّ تفسيرَ الصحابيِّ. خصوصاً. مقدّمٌ على تفسيرِ اللُغويِّ، كائناً من كان هذا اللُغويُّ، وبهذا قال جمعٌ من العلماء أو أشار².

ثانياً: التأصيل والتوجيه

وتأسيس هذه القاعدة على جملة من الاعتبارات الراسخة:

1. المكانة اللغوية للسلف: فالصحابه رضوان الله عليهم أهل اللسان العربي الأصيل، نشأوا في بيئة عربية خالصة، وسمعوا القرآن من فم النبي صلى الله عليه وسلم، فكانوا أعلم الناس بمراد الله في كتابه لغةً وشرعةً،

2. تحقق الملكة اللغوية: فالسلف الصالح عاشوا في الزمن الذي كانت العربية فيه سليقةً راسخةً وملكةً متأصلةً، فكانت تعابيرهم وتفسيراتهم اللغوية حجةً في ذاتها، ومرجعاً يحتكم إليه.

3. حراسة اللغة من الدخيل: فكثير من اللغويين المتأخرين قد يغفلون عن بعض استعمالات العرب أو يحتاجون بما لا يُحتج به، في حين أن تفسير السلف نابع من الاستعمال الحي الذي عايشوه.

¹ ينظر: التفسير اللغوي، ص 563

² ينظر: المرجع السابق، ص 568

ثالثاً: تطبيقات وأمثلة

من أبرز الأمثلة على هذه القاعدة: تفسير الصحابة لكلمة (القسورة) في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنْفِرَةٌ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: 50-51] بالأسد، وهو تفسير لغوي ثابت، وإن كان بعض اللغويين يذهبون إلى معانٍ أخرى. وكذلك تفسيرهم لكلمة (الأواه) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُّنِيبٌ﴾ [هود: 75] بالرحيم أو المتضرع.

ومن الأمثلة الدالة على أنَّ غالب ما ينقلونه عن المفسرين ممَّا لا يُؤخذ عن طريق اللُّغة:

١ - في قوله تعالى: {إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا} [آل عمران: ٧٥]، قال الفراء (ت: ٢٠٧): «يقول: إلا ما دُمَّتْ له متقاضياً، والتفسير في ذلك: أنَّ أهل الكتاب كانوا إذا بايعهم أهل الإسلام أدى بعضهم الأمانة، وقال بعضهم: ليس للأُميين — وهم العرب — حرمة كحرمة أهل ديننا، فأخبر الله تبارك وتعالى أنَّ فيهم أمانة وخيانة، فقال تبارك وتعالى: {وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبُ} [آل عمران: ٧٥] في استحلالهم الذَّهاب بحقوق المسلمين»¹. وقد ذكر الفراء (ت: ٢٠٧) في هذا الموضع معنى الجملة من حيث اللُّغة، ثم ذكر قصَّة الآية وجعلها من التفسير؛ لأنَّه لا يتأتى أخذها إلا من طريق الرواية.

٢ - في قوله تعالى: {وَقُوذُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ} [البقرة: ٢٤]، قال ابن قتيبة (ت: ٢٧٦): «والحجارة، قال المفسرون: حجارة الكبريت»². وتخصيص الحجارة بحجارة الكبريت لا يمكن أخذه من طريق اللُّغة، وإنما يُؤخذ من طريق الرواية عن المفسرين.

٣ - في قوله تعالى: {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ} [البقرة: ٢٧٥]، قال الزجاج (ت: ٣١١): «المعنى: الذين يأكلون الربا لا يقومون في الآخرة إلا كما يقوم الجنون من حال جنونه. زعم أهل التفسير أنَّ ذلك علم لهم في الموقف يعرفهم به أهل الموقف، يُعلم به أنَّهم أكلة الربا في الدنيا». فذكر المعنى الذي يتأتى من طريق اللُّغة، ثم نسب إلى أهل التفسير ما لا يتأتى إلا من طريق الرواية لا من طريقها، مع أنَّه ورد عنهم تفسير المسِّ بالجنون.³

٤ - في قوله تعالى: {وَأَحْسَنُ مَقِيلًا} [الفرقان: ٢٤]، قال ابن عَرَبٍ السَّجِسْتَانِي (ت: ٣٣٠): «من القائلة، وهي الاستكانة في وقت نصف النهار. وجاء في التفسير أنَّه لا ينتصف النهار يوم القيامة حتى

¹معاني القرآن، للفراء، ج 1، ص 224

²غريب القرآن، ص 43

³ينظر: تفسير الطبري، ج 10، ص 8

يستقرّ أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار، فتحين القائله وقد فرغ من الأمر، فيقول أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار»¹.

وما ذكره ابن عزيّر السجستاني (ت: ٣٣٠) هنا لا يمكن أن يُدرَك من طريق اللُغة، بل طريقه الرواية التي فسّر بها أهل التفسير.

رابعاً: ضوابط التطبيق

غير أن هذه القاعدة لا تعني إغلاق باب اللغة وإلغاء دور اللغويين كلياً، بل المقصود أن التفسير السلفي اللغوي حجة راجحة تقدم عند التعارض، مع الاستئناس بأقوال اللغويين فيما لم يرد فيه أثر عن السلف. وبعد فإن المقصود أن السلف بطبقاتهم الثلاث أفدّر على تحديد المعنى العربي للقرآن ممن جاء بعدهم، ولذا فإن الرجوع إلى تفسيرهم، واعتباره في نقل اللغة مما لا بد منه؛ لأنهم: إمّا عربٌ تُنقل عن مثلهم اللغة؛ كالصحابة وكبار التابعين، وإمّا أن يكونوا في عصر الاحتجاج؛ كصغار التابعين، وكبار أتباع التابعين، الذين عاصروهم اللغويون الذين نقلوا اللغة ودونها، وأقل حال مفسري أتباع التابعين أن يكونوا بمنزلة هؤلاء اللغويين في نقل اللغة.²

القاعدة الثانية: إذا ورد أكثر من معنى لغوي صحيح تحتمله الآية، جاز تفسير الآية بها

أولاً: المعنى والتعريف

مؤدى هذه القاعدة أن الآية القرآنية الكريمة قد يكون اللفظ الوارد فيها محتملاً لأكثر من معنى لغوي صحيح، ومتى صحّت هذه المعاني وأمكن حملها جميعها على الآية دون تناقض ولا تضاد، فإنه يجوز الأخذ بما كلها والتفسير بها جميعاً، ويكون ذلك من باب غنى القرآن الكريم وسعة معانيه.

ثانياً: شروط قبول تعدد المعاني

اشتراط العلماء لقبول تعدد المعاني وحمل الآية عليها جميعاً جملة من الشروط الجوهرية:

الشرط الأول: أن تكون المعاني صحيحة في اللغة العربية، لا متكلّفة ولا مختزعة.

¹غريب القرآن، ص 110

²التفسير اللغوي ص 568

الشرط الثاني: أن تحتملها الآية من حيث السياق والتركيب اللغوي، وألا يأبأها المقام.

الشرط الثالث: ألا يكون بين المعاني تضاداً أو تناقض بحيث يستلزم قبول أحدها ردّ الآخر.

الشرط الرابع: ألا يكون ثمة دليل نصي أو قرينة واضحة تُعيّن أحد المعاني وتقصر الآية عليه.

ثالثاً: التأصيل العلمي

وقد ذهب جمهور العلماء إلى إمكان حمل الآية على معانٍ متعدّدة متى استوفيت الشُّروط المذكورة، معلّين ذلك بأنّ القرآن الكريم أنزل بلسانٍ عربيٍّ واسع الدلالات، وأنّ الله تعالى أراد بكلامه الإعجازيّ أن يكون معيناً متجدّداً لا ينضب.

وقد جعل الطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣) مقدّمةً من مقدّمات تفسيره خاصّةً بهذه القاعدة، عنون لها بقوله: «المقدّمة التاسعة: في أنّ المعاني التي تتحمّلها جمل القرآن تُعتبر مُرادّةً بها»، وتناول هذه المقدّمة في نحو عشر صفحات¹.

ومن أقوال العلماء المتأخّرين الصريحة في هذه القاعدة:

١ - ما قاله الطُّوبِيُّ (ت: ٧١٦): «وأما ما ورد فيه التّأويلُ المختلفُ عن العلماء، فذلك الاختلافُ: إمّا أن يشتمل على التّناقض والتّضادّ، أو لا. فإن اشتمل عليه — كالثّمر التي صير في تأويلها إلى الحيض مرّةً وإلى الطُّهر أخرى — كان أحد النّقيضين أو الضدّين متعيّناً للإرادة؛ لاستحالة الامتثال بالجمع بينهما، وحينئذٍ يجب التّوصُّلُ إلى المراد المتعيّن بطريقٍ قويٍّ راجحٍ من الطُّرق المتقدّم ذكرها أو غيرها إن أمكن.

وإن لم يشتمل على التّناقض، بل كان مجرد اختلافٍ وتعدّد أقوال، فإن احتمل اللفظ جميعها وأمکن أن تكون مُرادّةً منه وجب حملها جميعاً ما أمكن، سواءً أكان احتمالها متساوياً أم كان بعضها أرجح من بعض، وإلّا فحملها على بعضها دون بعضٍ إلغاءً لللفظ بالنّسبة إلى بعضٍ محتملاته من غير موجِب، وهو غير جائز، ولأنّه لو جاز أن يكون مُراداً فإعمال اللفظ بالنّسبة إليه أولى من إهماله. نعم إن كان احتمالها لها متفاوتاً في الرّجحان جاز في مقام التّرجيح تقدّم الأرجح فالأرجح بحسب دلالة اللفظ عليه، أو جلالته قائله، أو عاضده الخارجيّ، وغير ذلك من وجوه التّرجيحات².

¹التحرير والتنوير، ج 1، ص 91

²الإكسير في قواعد التفسير للطوي، تحقيق: د. عبد القادر حسين، ص 13/12

رابعاً: أمثلة تطبيقية

من أشهر الأمثلة على هذه القاعدة: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 228]، فلفظة (القرء) في اللغة العربية تطلق على الحيض وعلى الطهر معاً، وقد اختلف الفقهاء في المراد بها، وكلا القولين صحيح في اللغة، مما يبيح اعتبارهما معاً في مقام التفسير اللغوي المجرد وإن كان يجب الترجيح في مقام التطبيق الفقهي.

ترجع هذه القاعدة إلى احتمال النصّ القرآنيّ لأكثر من معنى، وهذه المسألة ترتبط بأصلين مهمّين من أصول التفسير، وهما: أسباب اختلاف المفسرين، وأنواع هذا الاختلاف.

أمّا أسباب الاختلاف، فظاهر أنّ الذي يتعلق بهذه الدراسة منها ما كان بسبب اللّغة، وما فيها من تعدّد معانٍ قد يحتملها النصّ.

وأمّا أنواع الاختلاف، فالتفسير: إمّا أن يكون مجمعاً عليه، وإمّا أن يكون فيه اختلاف.

والمجمع عليه لا يردّ عليه الاحتمال، وإنما يردّ الاحتمال فيما يقع فيه الاختلاف.

والاختلاف قسمان:

الأوّل: أن ترجع الأقوال فيه إلى معنى واحد.

والثاني: أن ترجع الأقوال فيه إلى أكثر من معنى.

القسم الأول: أن ترجع الأقوال فيه إلى معنى واحد:

وهذا القسم يندرج تحته نوعان من الاختلاف:

الأوّل: أن يكون في اللفظ المفسّر عموم، فيذكر مفسّر فرداً من أفراد العموم، ويذكر غيره فرداً آخر. ومثال ذلك تفسير لفظ (التعميم) في قوله تعالى: {ثُمَّ لَتَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ} [التكاثر: ٨]، إذ ورد فيه أقوال، منها:

١ - الأمان والصحة، عن ابن مسعود (ت: ٣٥)، والشعبي (ت: ١٠٣)، ومجاهد (ت: ١٠٤)، وسفيان الثوري (ت: ١٦١).

٢ - صحة الأبدان والأسماع والأبصار، عن ابن عباس (ت: ٦٨)، والحسن البصري (ت: ١١٠).¹

¹تفسير الطبري، ج 30، ص 285.

وإذا تأملت هذه التفسيرات وجدتها تذكر فرداً من أفراد النعم لا على سبيل قصر المعنى العام عليه، بل للإشارة إلى فرد من أفرادها والتدليل به على سائرهما.

الثاني: أن يُعبّر المفسرون عن اللفظ المفسر بألفاظٍ متقاربة. ومثال ذلك تفسيرهم لفظ (لغوب) في قوله تعالى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ} [ق: ٣٨]، إذ ورد عنهم:

١ - لغوب: إزحاف؛ أي: إعياء، عن ابن عباس (ت: ٦٨) من طريق علي بن أبي طلحة (ت: ١٤٣).

٢ - لغوب: نصب، عن ابن عباس (ت: ٦٨) من طريق عطية العوفي (ت: ١١١)، وعن مجاهد (ت: ١٠٤).

٣ - لغوب: عناء، عن ابن زيد (ت: ١٨٢)^١

وهذه التفسيرات — مع اختلافها في العبارة — متقاربة المعنى، وترجع في حقيقتها إلى معنى واحد هو التعب.

وفي هذا القسم — وهو أن ترجع الأقوال إلى معنى واحد — يجوز حمل الآية على ما ورد فيها من التعبيرات المفسرة لها؛ لأنه في النهاية لا اختلاف في المراد وإن اختلف التعبير عن اللفظ المفسر.

القسم الثاني: أن ترجع الأقوال إلى أكثر من معنى

إذا رجعت الأقوال إلى أكثر من معنى، فإنه يراد عليها احتمالان:

• أن يكون بين هذه المعاني تضاداً، فلا يمكن حمل الآية على المعنيين المتضادين، بل لا بد من القول بأحدهما.

• أن لا يكون بينها تضاداً، والآية تحتلها جميعاً، فيجوز حملها عليها إذا لم يمنع مانع.

وإليك الأمثلة:

أولاً: أن ترجع الأقوال إلى أكثر من معنى بينها تضاداً:

ومن ذلك اختلافهم في المعنى بقوله تعالى: {يُجَادِلُوكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ} [الأنفال: ٦]، فقد قال ابن عباس (ت: ٦٨) وابن إسحاق (ت: ١٥٠): هم المؤمنون، وقال ابن زيد (ت: ١٨٢): هم المشركون^٢.

^١ تفسير الطبري، ج 26، ص 179

^٢ ينظر: تفسير الطبري، ج 9، ص 183

وهذا فيه تضاد؛ لأنَّ المجادلَ إحدى الطائفتين لا كِلتاهما، ولا يمكنُ حملهُ على القولين معاً. ومن الأمثلة أيضاً: تفسيرُ لفظِ الثَّورِ، والمسجورِ، وسُجِّرَتْ، وعَسَعَسَ، والصَّرِيمَ، ووزَّاءَ، وغيرها من الألفاظِ القرآنيَّةِ التي تذكُّرها كتبُ الأضدادِ.

ثانياً: أن ترجع الأقوال إلى أكثر من معنى ليس بينها تضاد:

ومن أمثلته تفسيرُ لفظِ (العتيق) في قوله تعالى: {وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ} [الحج: ٢٩]، إذ وردَ في تفسيره:

١ - أنه المَعْتَقُ من الجبابرة، عن ابنِ الزُّبَيْرِ (ت: ٧٣) (١)، ومجاهدٍ (ت: ١٠٤)، وقتادةً (ت: ١١٧).

٢ - أنه القديمُ، عن ابنِ زَيْدٍ (ت: ١٨٢).¹

وحملُ الآيةِ على المعنيين معاً لا إشكالَ فيه وإنَّ تغايراً، لأنَّه لا تضادَّ بينهما.

القاعدة الثالثة: لا يصحُّ اعتمادُ اللغةِ وحدها دونَ غيرها من المصادرِ التفسيريةِ

أولاً: المعنى والتعريف

تقرر هذه القاعدة الهامة أن اللغة العربية . وإن كانت مصدراً أساسياً ولازماً في تفسير القرآن الكريم . لا تكفي وحدها دون الرجوع إلى سائر مصادر التفسير الأخرى المعتبرة، كالسنة النبوية الشريفة، وأقوال الصحابة والتابعين، والسياق القرآني، وأسباب النزول، وقواعد الشريعة ومقاصدها. فالإقتصار على اللغة منهجٌ منقوص قد يوقع في الخطأ.²

ثانياً: مسوغات هذه القاعدة

ثمة اعتبارات علمية راسخة تؤيد هذه القاعدة وتوضح وجاهتها:

الاعتبار الأول: القرآن الكريم يُفسَّرُ بعضُهُ بعضاً، فقد يجمل الموضوع ما يُبيِّنُه موضع آخر، وهذا الترابط القرآني لا تدركه اللغة وحدها.

الاعتبار الثاني: السنة النبوية جاءت شارحةً للقرآن ومبيِّنةً لمراده، وقد يكون التفسير اللغوي لآية محتماً لعدة وجوه، فتأتي السنة فتقصره على أحدها.

¹تفسير الطبري، ج 17، ص 151.

²التفسير اللغوي، ص 633

الاعتبار الثالث: أسباب النزول تكشف عن ملابسات نزول الآية وسياقها التاريخي مما قد يُحدد معناها ويُقيّد دلالتها اللغوية العامة.

الاعتبار الرابع: ما يُسمى بالنقل الاصطلاحي، وهو أن الشريعة قد تنقل اللفظ من معناه اللغوي العام إلى معنى شرعي خاص، فلو اكتفي بالمعنى اللغوي وحده لأفضى إلى الخطأ.

ثالثاً: خطورة الاقتصار على اللغة

حذّر العلماء من الاقتصار على اللغة وحدها في التفسير، وذكروا أن ذلك باب من أبواب الانحراف في التفسير، ومن أمثلة ذلك:

ما وقع فيه بعض المتكلمين والفلاسفة حين تعاملوا مع ألفاظ الصفات الإلهية من منطلق لغوي صرف، فأفضى بهم ذلك إلى التحريف والتأويل الفاسد. وما وقع فيه بعض الخوارج حين تمسكوا بظواهر اللغة دون الرجوع إلى السنة وفهم الصحابة، فأفضى بهم ذلك إلى الضلال والابتداع.

وقد نصَّ الشَّاطِبيُّ على هذا في ذكره لأمثلة الخلاف الذي لا يُعتدُّ به، فقال: (أَنْ يُذَكَّرَ أَحَدُ الْأَقْوَالِ عَلَى تَفْسِيرِ اللَّغَةِ، وَيُذَكَّرَ الْآخَرُ عَلَى التَّفْسِيرِ الْمَعْنَوِيِّ، وَفَرَّقَ بَيْنَ تَقْرِيرِ الْإِعْرَابِ وَتَفْسِيرِ الْمَعْنَى، وَهَذَا يَرْجِعَانِ إِلَى حَكْمٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ اللَّغَوِيَّ رَاجِعٌ إِلَى تَقْرِيرِ أَصْلِ الْوَضْعِ، وَالْآخَرُ رَاجِعٌ إِلَى تَقْرِيرِ الْمَعْنَى فِي الْاسْتِعْمَالِ...)¹.

رابعاً: أمثلة عن اعتماد اللغة دون غيرها من المصادر التفسيرية

وسأذكر من الأمثلة ما يبيِّن أنَّ اعتمادها وحدها أوقع في مخالفة الصحيح من التفسير المعتمد على المصادر الأخرى، ومنها:

مخالفة أسباب النزول:

العلم بسبب النزول وقصة الآية من أهم ما يحتاجه المفسر، لأنه يُعينه على فهم الآية والمراد به ما كان صريحاً في السببية، وهو ما وقع إثر حادثة أو سؤال، أو كان في عبارة المفسر من الصحابة ما يدلُّ على صراحة السببية.

¹الموافقات، للشاطبي، ج4، ص141

والمقصود أن المفسر إذا جهل سبب النزول فإنه قد يحمل الآية على محتمل لغوي، فيكون المعنى اللغوي الذي فسّر به غير مقصود، ودليل عدم قصده سبب النزول أو قصّة الآية. ومن أمثلة ذلك:

ما ورد في تفسير تبييت الأقدام من قوله تعالى: { إِذْ يُعَشِّيكُمُ التُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُم رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ } [الأنفال: ١١]، قال أبو عبيدة (ت: ٢١٠): «مجازه: يُفْرِغُ عَلَيْهِمُ الصَّبْرَ وَيُنزِلُهُ عَلَيْهِمُ، فَيَثْبُتُونَ لِعَدْوِهِمْ».¹

وقصّة نزول الآية تدل على أن المعنى اللغوي الذي ذكره غير مراد، وأن المراد: تثبيت أقدامهم التي يمشون بها على الرمل كيلا تسوخ فيه، كما وردت بذلك الرواية عن السلف، منها ما قاله ابن عباس (ت: ٦٨): «وذلك أن المشركين من قريش لما خرجوا لينصروا العبر ويقاتلوا عنها، نزلوا على الماء يوم بدر، فغلبوا المؤمنين عليه فأصاب المؤمنين الظم، فجعلوا يصلون مجنين محدثين، حتى تعاضم ذلك في صدور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأنزل الله من السماء ماء حتى سأل الوادي، فشرب المسلمون، وملاوا الأسقية، وسقوا الركاب، واغتسلوا من الجنابة، فجعل الله في ذلك طهوراً، وثبت الأقدام، وذلك أنه كانت بينهم وبين القوم رملة، فبعث الله عليها مطراً، فضرها حتى اشتدت، وثبت عليها الأقدام».²

مخالفة تفسير السلف:

لقد كان الاعتماد على اللغة وإهمال الوارد عن السلف من التفسير اللغوي أحد أسباب مخالفة تفسير السلف، وقد يكون القول مما لا تحتمله الآية مع قول السلف. ومن ذلك:

ما ورد في تفسير السلوى من قوله تعالى: { وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوىَ } [البقرة: ٥٧]، فالسلوى طير بإجماع من مفسري السلف وإن اختلفوا في صفته.³

وُقِيلَ عَنْ مُورِّجٍ (ت: ١٩٥) أَحَدِ عِلْمَاءِ اللُّغَةِ أَنَّهُ العَسَلُ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِقَوْلِ الهُدَلِيِّ:

وَقَاسَمَهَا بِاللَّهِ جَهْدًا لِأَنَّكُمْ ... أَلَدُّ مِنَ السَّلْوىِ إِذَا مَا نَشَوْرُهَا

وذكر أنه كذلك بلغة كنانة، وسمي العسل بالسلوى لأنه يسلى به.

¹ مجاز القرآن، ج 1، ص 242.

² ينظر: تفسير الطبري، ج 13، ص 424.

³ ينظر: المحرر الوجيز، ج 1، ص 305.

وكونُ السَّلوى في لغةِ العربِ بمعنى العسلِ لا يلزمُ منه صحَّةُ حملِه على هذا المعنى في الآية، قال ابنُ الأعرابيِّ (ت: ٢٣١): «والسَّلوى: طائرٌ، وهو — في غير القرآن — العسلُ».¹

وهذا هو الحقُّ. ولو أردتَ حملَ الآيةِ على المعنيينِ فإنَّها لا تحتُمُلهما معاً، ولذا يتعيَّنُ حملُها على أحدهما، ولا شكَّ أنَّ الأولى حملُها على الواردِ عن السلفِ. ومن هذا المثالِ يتَّضحُ أنَّ بعضَ المحتملاتِ اللُّغويَّةِ لا يمكنُ أنْ يحتُمُلهما المعنى في الآية، كما سبقَ بيَّأنُه في القاعدةِ السَّابِقةِ.

والصَّوابُ في منهجِ التَّفسيرِ هو التَّكاملُ بينَ مصادرهِ المعتبرةِ، فبيدأُ بتفسيرِ القرآنِ بالقرآنِ، ثمَّ بالسُّنَّةِ النَّبويَّةِ، ثمَّ بأقوالِ الصَّحابةِ والتَّابعينِ، ثمَّ يُستأنَسُ بعلومِ اللُّغةِ العربيَّةِ في فهمِ ما بقيَ ممَّا لم يردْ فيه نصُّ أو أثرٌ.

القاعدة الرابعة: لا تعارض بين التفسير اللغوي والتفسير على المعنى

أولاً: المعنى والتعريف

التفسير بالمعنى:

هو بيانُ المرادِ بالآيةِ دونَ النظرِ إلى تحريرِ الألفاظِ في اللُّغة؛ أي أنَّ المفسِّرَ لا يلتزمُ بيانَ المفرداتِ اللُّغويَّةِ، بل يذهبُ إلى المعنى المرادِ، ولو بألفاظٍ غيرِ مطابقةٍ لألفاظِ الآية.²

وتقرر هذه القاعدةُ أنه لا تعارض بين التفسير اللغوي والتفسير على المعنى، بل إنهما متكاملان ومتعاضان، لأن كلاً منهما يكشف جانباً من جوانب المعنى القرآني.

ثانياً: إيضاح انتفاء التعارض

يتضح انتفاء التعارض بين التفسيرين من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن التفسير اللغوي يُحدد المعنى الوضعي للفظ، والتفسير بالمعنى يُضيف إليه البيان التطبيقي والتوجيه، فكل منهما يعمل في ميدان مختلف.

¹ ينظر: تفسير القرطبي، ج 1، ص 407

² التفسير اللغوي، ص 655

الوجه الثاني: أن اللغة هي الأداة التي يُعبر بها عن المعنى، فهما وجهان لعملة واحدة، لا يستغني أحدهما عن الآخر.

الوجه الثالث: أن التعارض إنما يقع حين يُساء تطبيق أحد المنهجين، كأن يُفسر اللفظ بمعنى لغوي مخالف للمقصود الشرعي، أو يُفسر المعنى بمفهوم بعيد عن الوضع اللغوي الأصيل، وهذا خطأ في التطبيق لا خلاف في الأصل.

ثالثاً: نماذج تطبيقية

إعادة الصياغة

أمثلة التفسير على المعنى:

في تفسير قوله تعالى: {الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ} [البقرة: ٢٧]، قال الطبري (ت: ٣١٠): «والخاسرون: جمع خاسرٍ، والخاسرون: الناقصون أنفسهم حظوظها — بمعصيتهم الله — من رحمته، كما يحسّر الرجل في تجارته بأن يوضع من رأس ماله في بيعه. فكذلك الكافر والمنافق، حسّر بحرمان الله إياه رحمته التي خلقها لعباده في القيامة أحوج ما كان إلى رحمته. وقد قيل: إن معنى {أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ}: أولئك هم الهالكون. وقد يجوز أن قائل ذلك أراد ما قلنا من هلاك الذي وصف الله صفته بالصفة التي وصفه بها في هذه الآية بحرمان الله إياه ما حرّمه من رحمته بمعصيته إياه وكفره به، فحمل تأويل الكلام على معناه دون البيان عن تأويل عين الكلمة بعينها، فإن أهل التأويل ربما فعلوا ذلك لعلل كثيرة تدعوهم إليه»¹.

ومادة (حسّر) في اللغة تدل على النقص، ويكون تفسير من فسّر بالهلاك من التفسير بالألزام؛ أي أن من لوازم خسارة هذا الخاسر هلاكه.

وفي قوله تعالى: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ} [الأعراف: ١٨٠]، قال ابن القيم (ت: ٧٥١): «وروي عن ابن عباس {يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ} [الأعراف: ١٨٠]: يكذبون عليه وهذا تفسير بالمعنى، وحقبة الإلحاد فيها: العدول بها عن الصواب، وإدخال ما ليس من معانيها فيها، وإخراج حقائق معانيها عنها، هذه حقيقة الإلحاد، ومن فعل ذلك فقد كذب على الله. ففسر ابن

¹ تفسير الطبري، ج 1، ص 417

عَبَّاسِ الإِحَادِ بِالْكَذِبِ، وَهُوَ غَايَةُ الْمَلْحَدِ فِي أَسْمَائِهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ إِذَا أَدْخَلَ فِي مَعَانِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا وَخَرَجَ بِهَا عَنْ حَقَائِقِهَا أَوْ بَعْضِهَا فَقَدْ عَدَلَ بِهَا عَنِ الصَّوَابِ وَالْحَقِّ، وَهُوَ حَقِيقَةُ الإِحَادِ.¹

رابعاً: فائدة هذه القاعدة

الفائدة من هذه القاعدة أنها تُصحح التصور عند من يظن أن التفسير اللغوي يعارض التفسير الشرعي أو يُناقضه، وترشد إلى أن الطريق الصحيح هو الجمع بينهما والنظر فيهما معاً، لا إهمال أحدهما أو ضرب أحدهما بالآخر.

خاتمة الفصل الرابع:

وبعد هذه الجولة العلمية الموجزة في رحاب قواعد التفسير اللغوي، يتضح جلياً أن هذه القواعد الأربع تمثل منظومة متكاملة متناسقة تُحکم البناء التفسيري وتُقيم دعائمه على أسس راسخة، فيمكن إجمال أبرز نتائج هذا البحث فيما يأتي:

أولاً: أن تفسير السلف للألفاظ القرآنية يُعدّ مرجعاً لغوياً بالغ الأهمية، يُقدّم على ما سواه عند التعارض، لأنهم أهل اللسان والشريعة معاً.

ثانياً: أن تعدد المعاني اللغوية الصحيحة المحتملة للآية لا يُفضي إلى الاضطراب، بل قد يدل على غنى القرآن الكريم وسعة معانيه، متى استوفت الشروط المعتمدة.

ثالثاً: أن المنهج التفسيري الصحيح يقوم على التكامل بين مصادر التفسير المعتمدة، وأن أفراد اللغة وحدها بالاعتماد يُعزّض التفسير للانحراف والخطأ.

رابعاً: أن التفسير اللغوي والتفسير بالمعنى المراد ليسا في تضاد أو تعارض، بل كلٌّ منهما يُسهم في الكشف عن المعنى القرآني من زاوية تكمل الأخرى.

¹ ينظر: تفسير الطبري، ج13، ص283

خاتمة البحث:

في ختام هذه المطبوعة البيداغوجية المتعلقة بالتفسير اللغوي للقرآن الكريم، يمكننا أن نُجمل أهم ما توصلنا إليه من نتائج ومحطات في النقاط الآتية:

أولاً: التفسير اللغوي ليس مجرد شرح للألفاظ الغريبة في القرآن، بل هو منهج تفسيري متكامل يوظف منظومة من العلوم اللغوية - بما فيها النحو والصرف والدلالة والبلاغة والأسلوبية - في خدمة الكشف عن مراد الله تعالى من كلامه الكريم.

ثانياً: يتمتع التفسير اللغوي بأصالة تاريخية راسخة، تمت جذورها إلى عصر الصحابة الكرام وفي مقدمتهم ابن عباس رضي الله عنهما، وقد تطور تطوراً متصاعداً عبر القرون حتى أُفرز في صورة تخصصات علمية مستقلة كعلم غريب القرآن ومعانيه والوجوه والنظائر.

ثالثاً: أسهم أعلام كبار في تأسيس هذا المنهج وتطويره، في مقدمتهم أبو عبيدة معمر بن المثنى والفراء وابن قتيبة والزجاج والنحاس وغيرهم، وقد أثرت مؤلفاتهم التراث التفسيري الإسلامي إثراءً لا يُنكر.

رابعاً: لا يخلو التفسير اللغوي من إشكاليات منهجية جدية، أبرزها: التوتر بين الاجتهاد اللغوي والمآثور التفسيري، وإشكاليات الاحتجاج بالشعر وضبط معايير، وحدود اللغة في الكشف عن أبعاد الخطاب الإلهي. وقد اجتهد العلماء في معالجة هذه الإشكاليات بوضع ضوابط وأطر منهجية محكمة.

خامساً: تُعزز المناهج اللسانية المعاصرة من قدرة التفسير اللغوي على خدمة القرآن الكريم، إذا وُظفت بعقل علمي ناقد وبما لا يتعارض مع الأصول الراسخة للتفسير وعلومه.

وفي الأخير يبقى التفسير اللغوي ركيزةً أساسية لا غنى عنها في منظومة علوم التفسير الإسلامية، وبوابة حيوية لا تُفتح بغيرها مداخل الفهم الأصيل لكتاب الله عز وجل. وسيظل المفسر المتمكن مديناً للغة بشيء كثير - ليس لأن اللغة غاية في ذاتها - بل لأن القرآن الكريم خطاب إلهي اختار الله له لساناً عربياً مبيناً، وكل تفسير يُعرض عن هذا اللسان فقد أغلق على نفسه باباً من أوسع أبواب الفهم والهداية.

قائمة المصادر والمراجع

١. الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: حماد الأنصاري، نشر مركز الدعوة بالجامعة الإسلامية، ط ٥، ١٤٠٩.
٢. أحكام القرآن، لابن العربي، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر دار المعرفة.
٣. الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الأندلسي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٤. الأشباه والنظائر في القرآن الكريم، لمقاتل بن سليمان، تحقيق: عبد الله شحاته، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٢، ١٤١٤.
٥. الأضداد، لقطرب، تحقيق: حنا حداد، نشر دار العلوم بالرياض، ط ١، ١٤٠٥.
٦. الأضداد، لابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دائرة المطبوعات والنشر بالكويت، ط ١، ١٩٦٠م.
٧. الأضداد، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: محمد عودة أبو جري، نشر مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٤.
٨. إعراب القراءات السبع وعللها، للحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٣.
٩. إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، نشر عالم الكتب، ط ٢، ١٤٠٥.
١٠. الإكسير في قواعد التفسير، لسليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق: عبد القادر حسين، نشر مكتبة الآداب بمصر.
١١. البرهان في علوم القرآن، للزركشي بدر الدين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
١٢. البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠ م.
١٣. تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي محمد أبو الفيض، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٤. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري عبد الله، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥. التحرير والتنوير، لابن عاشور محمد الطاهر، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
١٦. تفسير الطبري «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، للطبري محمد بن جرير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٧. تفسير القرآن، لأبي المظفر السمعاني، تحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم عباس، نشر دار الوطن، ط١، ١٤١٨.
١٨. التفسير الكبير، للرازي، نشر المكتبة العلمية ببيروت، ط١، ١٤١١.
١٩. التفسير اللغوي للقرآن الكريم، لمساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، ط١، دار ابن الجوزي، ١٤٣٢هـ.
٢٠. تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، نشر دار الكتب العلمية، ١٣٩٨.
٢١. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسين محمد بن أحمد الملطي، تحقيق: يمان سعد الدين المياديني، دار رمادي للنشر، ط١، ١٤١٤.
٢٢. تهذيب اللغة، للهروي محمد بن أحمد بن الأزهر، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٢٣. جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري أبو جعفر، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٢٤. الخصائص، لابن جني أبو الفتح، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
٢٥. الدر المنثور في التفسير المأثور، للسيوطي، نشر دار الفكر، ط١، ١٤٠٣.
٢٦. درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام، ط١، ١٣٩٩.
٢٧. ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، نشر مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٧.
٢٨. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ.

٢٩. شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، لمساعد بن سليمان الطيار، ط٢، دار ابن الجوزي، ١٤٢٨هـ.
٣٠. الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة.
٣١. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، نشر مؤسسة الأعلمي ببيروت، ط١، ١٤٠٨.
٣٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للعسقلاني أبو الفضل، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٣٣. معاني القرآن، للفراء أبو زكرياء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
٣٤. القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزآبادي، نشر مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧.
٣٥. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، نشر دار المعرفة، بيروت.
٣٦. لسان العرب، لابن منظور جمال الدين، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٣٧. متشابه القرآن، لعبد الجبار الهمداني، تحقيق: عدنان زرزور، نشر دار التراث بالقاهرة.
٣٨. مجاز القرآن، لأبي عبيدة (معمربن المثنى)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م.
٣٩. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر دار المعارف، ط٤، ١٤٠٠.
٤٠. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد بن عطية، تحقيق: عبد العال السيد إبراهيم، طبعة قطر، ط١، ١٣٩٨.
٤١. المزهر في علوم اللغة، للسيوطي، تحقيق: محمد جاد وآخرين، نشر المكتبة العصرية ببيروت، ١٩٨٦م.
٤٢. معاني القرآن، للأحفش، تحقيق: هدى قراعة، نشر مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١١.
٤٣. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، نشر عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨.
٤٤. معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤٥. مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان داوودي، نشر دار القلم، ط ١، ١٤١٢.
٤٦. مقاتل بن سليمان، الأشباه والنظائر في القرآن الكريم، تحقيق: عبد الله شحاتة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥م.
٤٧. مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (تقي الدين أحمد)، تحقيق: عدنان زرزور، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٢م.
٤٨. مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني محمد عبد العظيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ٣، مصر، ١٩٤٢م.
٤٩. الموافقات، للشاطبي إبراهيم بن موسى، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط ١، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

فهرس المحتويات

3.....	المقدمة.....
6.....	الفصل الأول: التفسير اللغوي، مكانته ونشأته.....
06.....	المبحث الأول: تعريف التفسير اللغوي.....
09.....	المبحث الثاني: مكانة التفسير اللغوي.....
11.....	المبحث الثالث: نشأة التفسير اللغوي.....
44.....	الفصل الثاني: مصادر التفسير اللغوي.....
44.....	المبحث الأول: كتب التفسير.....
49.....	المبحث الثاني: كتب معاني القرآن.....
54.....	المبحث الثالث: كتب غريب القرآن.....
59.....	المبحث الرابع: كتب معاجم اللغة.....
63.....	المبحث الخامس: كتب أخرى لها علاقة بالتفسير اللغوي.....
67.....	الفصل الثالث: آثار التفسير اللغوي.....
68.....	المبحث الأول: الاختلاف بسبب الاشتراك اللغوي في اللفظ.....
70.....	المبحث الثاني: الاختلاف بسبب التضاد في دلالة اللفظ.....
72.....	المبحث الثالث: الاختلاف بسبب مخالفة المعنى الأشهر في اللفظ.....
72.....	المبحث الرابع: بسبب أصل اللفظ واشتقاقه.....
74.....	المبحث الخامس: الاختلاف بسبب المعنى القريب المتبادر للذهن وضده.....
76.....	الفصل الرابع: أثر التفسير اللغوي في انحراف المفسرين.....
76.....	المبحث الأول: أسباب الانحراف في التفسير.....

78.....	المبحث الثاني: أصناف في التفسير.....
81.....	المبحث الثالث: آلة المبتدعة في انحرافهم.....
88.....	الفصل الخامس: قواعد التفسير اللغوي.....
89.....	المبحث الأول: كل تفسير لغوي وارد عن السلف يحكم بعريته، وهو مقدم على قول اللغويين.....
91....	المبحث الثاني: إذا ورد أكثر من تفسير لغوي صحيح تحتمله الآية بلا تضاد، جازا تفسير الآية بها.....
95.....	المبحث الثالث: لا يصح اعتماد اللغة دون غيرها من المصادر التفسيرية.....
98.....	المبحث الرابع: لا تعارض بين التفسير اللفظي والتفسير على المعنى.....
100.....	الخاتمة.....
101.....	المصادر والمراجع.....